



جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الآداب

قسم اللغة العربية وآدابها (شعبة اللغويات)

الاستبدال النحوي في السبع الطول من القرآن الكريم

دراسة في نحو النص

إعداد الطالبة: سعاد إحميد عمر الرداد

إشراف الدكتورة: نعيمة سالم الزليطني

الدرجة العلمية: أستاذ

(2021م)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الإجازة العالية الماجستير بتاريخ 2021/03/11م

الموافق 27/ رجب/ 1442هـ قسم اللغة العربية وآدابها كلية الآداب جامعة الزاوية

حدثنا أحمد بن المعلى الدمشقي، حدثنا هشام بن عمار، حدثنا محمد بن

شابور، حدثنا سعيد بن بشير عن قتادة، عن أبي المليح، عن وثالة بن الأسقع قال

، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

قال صلى الله عليه وسلم:

(أُعْطِيَتْ السَّبْعَ الطُّوَلُ مَكَانَ التَّوْرَةِ، وَأُعْطِيَتْ الْمَثَانِي مَكَانَ الْإِنْجِيلِ، وَأُعْطِيَتْ

الْمِئِينَ مَكَانَ الزُّبُورِ، وَفُضِّلَتْ بِالْمَفْصَلِ)

رواه الطبراني في المعجم الكبير

رقم الحديث 187

الإهداء

إلى من منحي فرصة العلم والبحث ولم يمنعني من تحقيق آمالي

(أبي).

إلى من تابعت معي مسيرة البحث رافعة يديها بالدعاء لي بالنجاح ونيل
المراد

(أمي).

إلى من أثروني على أنفسهم، ومهدوا أمامي الطريق، وذلّلوا لي الصعاب
كي أعتلي سلاّم النجاح، وأحظى بقبس من نور العلم،

أخوي (طارق ومحمد).

وإلى بقية أفراد أسرتي الكريمة، وإلى أهل القرآن وخاصته، وكل محب
وغيور على لغة الضاد.

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع.

الشكر والتقدير

الشكر لله أولاً وآخراً، الذي أنعم عليّ بإتمام هذا البحث، ثم كل الشكر والعرفان للأستاذة الدكتورة نعيمة سالم الزليطني لتفضّلها وقبولها الإشراف على هذه الدراسة ورعايتها لها، فقد كان لأرائها السديدة وملاحظاتها الدقيقة فضلاً ما كان لي غنى عنه، فجزاها الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر والتقدير لكل أساتذتي الكرام في قسم اللغة العربية، الذين وجهوني ونصحوني وأخص بالذكر الدكتور أحمد الشيخ على ما أسداه لي من نصح وتوجيه، كما أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة، سواء بكلمة طيبة أم بدعوة صالحة.

المقدمة:

الحمد لله فاتحة كل نعمة وتمام كل خير، والصلاة والسلام على معلم البشرية وخاتم النبيين محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين، أما بعد...

فيمكننا القول بأن لسانيات النص هي أحدث فروع علم اللغة؛ فهي تعد مرحلة انتقالية من محورية الجملة إلى اعتبار النص الوحدة المركزية، ومن ثم تجاوز حدود الجملة التي ظلت رداً من الزمن فحوى المقصد والاهتمام، ويعد الاستبدال من أبرز المظاهر اللغوية التي أفرزتها الدراسات النصية باعتباره مظهراً من مظاهر التماسك النصي، ومن هذا المنطلق حاولت استثمار ما توصلت إليه الدراسات النصية في هذا المجال على النص القرآني بعدّه أرقى النماذج اللغوية، فجاء البحث موسوماً بـ(الاستبدال النحوي في السبع الطوال من القرآن الكريم)، وتأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تسعى إلى تتبع هذه الظاهرة، ومحاولة استكشاف الآفاق الواسعة لها وبيان آثارها في حدود القرآن الكريم، حيث إن تفاوت وقوع القرآن على امتداد ثلاثة وعشرين عاماً في مكة والمدينة سواء في جبل أو سهل، وعلى الرغم من اختلاف ترتيب سورته وأسباب النزول، إلا أنه يفاجئنا بظاهرة عجيبة وهي أن سورته وآياته تتآلف وتتلاءم في نصوص متكاملة، وكأنه كالكلمة الواحدة، من هنا تقوم هذه الدراسة على النظرة الكلية للنص القرآني - باعتباره وحدة لغوية كبرى، ولا أحاول هنا أن أثبت نصيته فذلك أمر محسوم سلفاً، وإنما حاولت الكشف عن هذه الوسيلة النصية التي أسهمت في ترابط سور القرآن واتساقها، فكانت سورته آخذ بعضها برباب بعض، منطلقاً من إشكالية جوهرية تمثلت في: ما مدى أهمية الاستبدال؟ وكيف كان وروده في القرآن الكريم؟ وما مدى نجاعة توفّره في السبع الطوال؟ وكيف يحقق الاستبدال تماسكاً نصياً؟

ومن الدراسات السابقة التي سبقت هذه الدراسة وجعلت الاستبدال موضوعاً لها هي:

-الاستبدال التركيبي ودلالاته في القرآن الكريم - دراسة نحوية نصية، للباحث وليد خير الله⁽¹⁾.

-الاستبدال في القرآن الكريم - سميرة قاسمي⁽²⁾.

(1) رسالة علمية لنيل الدكتوراه - جمهورية مصر العربية - كلية دار العلوم - قسم النحو والصرف والعروض، جامعة القاهرة، نوقشت سنة 2012م

(2) رسالة علمية لنيل الماجستير - جمهورية الجزائر - جامعة قاصدي مصطفى - قسم اللسانيات القدامى قاصدي مرياح - كلية الآداب واللغة - قسم اللغة والأدب العربي، نوقشت سنة 2015م

ومن البحوث المنشورة في هذا الموضوع(ظاهرة الاستبدال في نحو الجملة ونحو النص)بحث للدكتور عرفة عبد المقصود، ومن المؤلفات كتاب للدكتور عز الدين الكردي بعنوان: (وجوه الاستبدال في القرآن الكريم).

وقد واجهت هذه الدراسة- كغيرها من الدراسات -صعوبات كثيرة كان من أبرزها تشعب المصادر والمراجع، إذ كان لزاماً فيها الرجوع إلى كتب التفسير وعلوم القرآن إلى جانب كتب النحو والبلاغة، علاوة على كتب علم النص الحديث، كون هذا العلم متداخل الاختصاصات كما قال فانديك، وكان من بين أهم كتب التفسير التي اعتمدت عليها كتاب غرائب التأويل للكرماني، ودرة التنزيل للإسكافي وملاك التأويل للغرناطي بعدّها من أبرز الكتب التي تصدت للاستبدال الواقع في القرآن الكريم، ومن الدراسات النصية لسانيات النص لمحمد خطابي والنص والخطاب والإجراء لدى بوجراند، وكتاب الاتساق في الإنجليزية لهاليدي وحسن وغيرها مما يرد في قائمة المصادر والمراجع.

وقد نهجت في هذا الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، فجاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول تسبقها مقدمة وفصل تمهيدي، وتقعها خاتمة، فجاء التقسيم على النحو الآتي:

التمهيد، وفيه تحدثت عن نشأة علم النص، ومفهوم النص، وعن ملامح هذا العلم في التراث العربي القديم.

ثم الفصل الأول وكان بعنوان: الاستبدال في الدرس اللغوي الحديث في السبع الطوال ويضم ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الاستبدال، وعرضت فيه مفهوم الاستبدال في اللغة، ثم دلالة هذا المصطلح عند اللسانيين القدامى، ثم عن مفهوم الاستبدال واستعماله في مختلف النظريات اللسانية الحديثة، وقد انتهيت فيه إلى وضع مفهوم إجرائي يمكن أن يسير عليه البحث وتقوم عليه الدراسة التحليلية.

المبحث الثاني: المصطلحات المتشابهة مع مفهوم الاستبدال، وفي هذا المبحث تحدثت فيه عن المصطلحات التراثية التي تتداخل مع مفهوم الاستبدال حديثاً، وقد وقع الاختيار على ثلاثة منها دون غيرها، نراها من أقرب المصطلحات شبيهاً بالاستبدال، وهي البديل النحوي والنيابة والعدول، وجاء المبحث الثالث بعنوان: أنواع الاستبدال اللغوي، ليدرس الاستبدال على المستوى

الصوتي والصرفي والمعجمي إيماناً بأن دراسة أي مستوى من المستويات اللغوية لا يتم من دون تضافر المستويات الأخرى، ثم كان المبحث الرابع عن الاستبدال النحوي النصي وفق تقسيم نحاة النص حيث كان الحديث على ثلاثة أنواع تمثل الأساس في بناء النص، وهي الاستبدال الاسمي، والاستبدال الفعلي، والاستبدال الجملي

وجاء الفصل الثاني بعنوان: علاقة الاستبدال بغيره من الأدوات النصية في السبع

الطوال، حيث بينت في هذا الفصل علاقة الاستبدال وصلته بالمظاهر النصية الأخرى، وهي الإحالة والحذف، والتكرار، فجاءت المباحث فيه على النحو الآتي:

المبحث الأول: علاقة الاستبدال بالإحالة

المبحث الثاني: علاقة الاستبدال بالحذف

المبحث الثالث: علاقة الاستبدال بالتكرار، وانتهيت فيه إلى أن الاستبدال يتضمن

الحذف، ويختلف عن الإحالة، ويمنع التكرار.

وأخيراً جاء الفصل الأخير بعنوان أثر الاستبدال في اتساق السبع الطوال، فجاء الحديث فيه عن أهمية الاستبدال والفائدة المرجوة من وراء استعماله وكيف يسهم في اتساق النص؟ وما مدى فاعلية السياق وتأثيره في معرفة العنصر البديل؟ وكيف يحدث الاتساق عن طريق الاستبدال؟ عبر توضيح أثر هذه العلاقة وتحليلها على السور الكريمة ومدى إسهامها في الترابط بين أجزائه المتباعدة، مستعينة بما ورد في كتب التفسير، متحرية أصحابها وأدقها ما استطعت، وأخيراً جاءت الخاتمة مستعرضة أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة.

و في الختام الشكر كل الشكر للمشرفة الكريمة الأستاذة الدكتورة نعيمة الزليطني فقد كان لها الفضل -بعد الله سبحانه- في أن ترى هذه الدراسة النور، وتسود حبراً على ورق، وإني وحدي أتحمّل كل الأخطاء والهفوات والزلات الواقعة فيها، كما أمل أن تكون هذه الدراسة خطوة على الطريق ومساهمة جادة في إلقاء الضوء على واحدة من أبرز الوسائل النصية في نحو النص، وأسأله سبحانه أن يجعل هذه الدراسة خالصة لوجهه الكريم، وإني لا أدعي الكمال فيها، فإن أصبت فمنه سبحانه وإن أخفقت فحسبي أني حاولت ولي أجر المجتهد المخطئ إن شاء الله، وما توفيقي إلا به وله الحمد أولاً وآخراً.

الفصل التمهيدي

- نشأة نحو النص

- مفهوم النص

- جذور نحو النص في التراث العربي

نشأة نحو النص:

لقد دعت الحاجة إلى إيجاد تفسير وتعليل لكثير من النصوص والظواهر اللغوية وتحليلها في صورة دقيقة وشاملة ومقارنة النصوص بعضها ببعض، وكل ذلك لم يعد ممكناً في إطار الجملة، فقد أصبحت الجملة قاصرة عن فعل كل ذلك، فكان لزاماً وجود البديل الذي يتسنى لنا في إطاره دراسة مختلف الأبعاد اللغوية، فظهر ما يعرف بنحو النص، وهو فرع جديد من فروع علم اللغة يهتم بدراسة النص بوصفه الوحدة اللغوية الكبرى⁽¹⁾.

تشير المصادر اللسانية إلى أن الاتجاه النصي قد فرض وجوده فعلياً في الخمسينيات من القرن الماضي (1952م)، حين نشر (زليج هاريس) دراستين مستقلتين بحث فيهما على ضرورة تجاوز دراسة الجملة، بعد أن أشار إلى وجود مشكلتين قد وقعت فيهما اللسانيات النصية، حيث تكمن المشكلة الأولى في⁽²⁾:

- قصر الدراسة على العلاقات بين الجملة الواحدة ولم تتعداها إلى العلاقات بين الجمل، ذلك أن اللسانيات النصية قد توقفت في دراستها عند حد الجملة على أساس أنها وحدة التحليل الكبرى، فهذا (بولمفيد) مثلاً لا يرى في النص سوى أنها مظهراً من مظاهر استعمال اللغة، غير قابل للتحديد، وأن الجملة هي أكبر وحدة يمكن أن يطالها الوصف والتحليل⁽³⁾.

وتكمن الثانية في فصل اللغة عن الموقف الاجتماعي، ومن ثم دعا هاريس لتجاوز هاتين المشكلتين إلى ضرورة الربط بين اللغة والموقف الاجتماعي ودراسة العلاقات بين الجمل، ولكن محاولة هاريس لم تؤت أكلها، فبحسب بعض النقاد أن الأدوات التي جاء بها هي نفسها التي تحل بها الجملة، فقد اعتمد على نقل مبادئ اللسانيات البنوية المتصلة بالتقطيع والتوزيع والتصنيف إلى إجراءاتها على تحليل النصوص، فجاءت نتائجها بلا أهمية⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من دعوة هاريس لتجاوز الجملة، إلا أن الجملة كانت المعلم الرئيس والمنطلق الأساس الذي تطبق عليه كل القواعد والأحكام في نظرية النحو التوليدي التحويلي، ولكن بعضهم يرى أن التحويلية وعلى الرغم من عدم تجاوزها الجملة إلا النص إلى أنها قد فتحت

(1) ينظر مبادئ في اللسانيات، خولة الإبراهيمي، ص: 167

(2) ينظر العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، ص: 408 وينظر علم اللغة النصي، صبحي الفقيه 23/1

(3) ينظر علم النص، عزمي، ص: 148

(4) ينظر علم النص، عزمي ص: 154، والمرتكزات اللسانية، أحمد حساني، ص: 217، وأصول تحليل الخطاب، محمد الشاوش 136

الآفاق أمام اللسانيات النصية في بعض ما توصلت إليه، كمبدأ العمل والربط النحويين اللذين يعملان في مستوى الجملة كما يعملان في مستوى النص على حد سواء⁽¹⁾.

و في الواقع كان لدعوة هاريس ما بعدها، فعلى الرغم من بعض الانتقادات التي وجهت لنظريته إلا أن المحاولات التي قام بها كان لها الأثر الكبير في توجه اللسانيين إلى النظر فيما وراء الجملة، فتوالى الأعمال الجادة في سبيل إيجاد نظرية شاملة وموسعة للنص، منها ما جاء به هارفج وإيزنبرج وغيرهم، إلا أنه يمكن القول بأن البداية الحقيقية التي شهدت فيها اللسانيات فعليا انتقالها من الاهتمام بالجملة إلى النص هي في نهاية الستينات، وكان ذلك مع ظهور أعمال بوجراند وفانديك وهاليدي، حيث مثلت أعمالهم دراسة نصية بامتياز، ويعد بعضهم فنديك هو من وضع تصورا كاملا وشاملا لهذا العلم (نحو النص)، يقول فانديك: "لقد توقفت القواعد واللسانيات التقليدية عند حدود وصف الجملة، وأما في علم النص فإننا نقوم بخطوة إلى الأمام، ونستعمل وصف الجمل بوصفه أداة لوصف النصوص، وما دمنا نستتبع هنا المكونات المعتادة للقواعد. فإننا نستطيع أن نتكلم على قواعد النص"⁽²⁾، وينبغي أن نشير هنا إلى أن نحو النص لا يقصي الجملة، فهي كانت ولا تزال المقولة الأساسية في النظرية اللغوية، غير أن الوحدة الأساسية للاتصال هي النص)، ونحو النص هو ترجمة للمصطلح (text grammar)، ويطلق على هذا العلم تسميات عديدة منها: علم لغة النص، لسانيات النص، علم لغة النصي...ولسانيات النص تدرس وتهتم بنحو النص وعلم النص، حيث يتداخل مع هذا الأخير علوم كثيرة ومناهج متعددة، كاعتماده على البحوث التجريبية.. إلخ، ونحن نفضل استعمال مصطلح نحو النص كونه (أكثر اقترابا من تحقيق الهدف وتوضيح صور الترابط⁽³⁾)، إذ أن الأهداف والمهام التي اضطلع بها هذا العلم هو دراسة النص بوصفه الوحدة الكبرى للتحليل من جوانب عدة، أهمها: الترابط ووسائله، والسياق، والمشاركون، ودور المتلقي، أي الاتصال اللغوي وشروطه وقواعده وآثاره، وأشكال التفاعل، ومستويات الاستعمال، وأوجه التأثير... إلخ من أجل وصف النص وتحليله،⁽⁴⁾...ولكن ما هو النص الذي تسعى اللسانيات اليوم إلى دراسته؟ ما مفهومه؟ وماهي أبرز ملامحه وسماته؟

(1) ينظر علم النص، سعيد بحيري، ص: 51 وينظر علم النص، عزمي، ص: 171

(2) نحو النص، أحمد عفيفي، ص: 33

(3) المصدر السابق، ص: 31

(4) ينظر علم اللغة النصي، صبحي الفقيه 5/1 وعلم النص سعيد بحيري، ص: 162

مفهوم للنص Text

النص لغة: بفتح النون وتشديد الصاد من نص ينص نسا والجمع نصوص، والنص من الفعل (نصص) ولمادة نصص في المعاجم العربية باشتقاقاتها المختلفة دلالات شتى ومعان متنوعة، ففي لسان العرب لابن منظور 711هـ وردت عدة معان لهذه المادة أبرزها⁽¹⁾:
الظهور والرفع: نص الحديث ينصه نسا أي رفعه، وكل ما أظهر فقد نص، والنص الإسناد إلى الرئيس الأكبر.

-التحريك: يقال نصنص البعير إذا تحرك ونهض من الأرض.

التركيب والترتيب: نصصت المتاع إذا جعلت بعضه فوق بعض، ونص المتاع نسا إذا جعل بعضها على بعض، أي ضمه على بعضه ورتبه.

-منتهى الغاية والكمال والاستواء: قال الأزهري: النص أصله منتهى الأشياء ومبلغها، وفي حديث علي رضي الله عنه: إذا بلغ النساء نص الحقائق (أي منتهى الإدراك والبلوغ) فالعصبة أولى.

-التحري وطلب المعرفة: نص الرجل نسا إذا سأله عن شيء حتى يستقصي ما عنده، ويستخرج ما في جعبته.

ومن معانيه أيضا الكلام الواضح والمكتمل الدلالة الثابت الغير قابل للتأويل، يقول الزبيدي في تاج العروس⁽²⁾: النص هو اللفظ الدال على معنى لا يحتمل غيره وقيل: نص القرآن والسنة⁽⁴⁾.

- تلك هي أبرز المعاني اللغوية للنص، ولا نريد هنا الإغراق والتعمق والاجتهاد في محاولة التماس صلة بين المدلولين (اللغوي والاصطلاحي) ، الأمر الذي قد يفضي أحيانا إلى الخلط والاضطراب، ومع ذلك نقول بأن هذه المعاني اللغوية لمصطلح النص من الوضوح وضم الشيء إلى الشيء والثبات.. سنلاحظ أنها كانت حاضرة في التعريفات الاصطلاحية له، ففي الرفع والظهور إشارة إلى رفع المبدع النص لمتلقيه، وفي الترتيب إشارة إلى ضم الجملة إلى الجملة، وفي التقصي البحث عن أوجه الترابط داخل النص، وفي التحريك إشارة أن النص

(1) ينظر لسان العرب لابن منظور، 98/7 ومايليها.

(2) ينظر تاج العروس للزبيدي مادة نصص، ص: 93

(4)- التعريفات للجرجاني 241/1.

ديناميكي وفعال، قابل لتعدد الاحتمال والتأويل أحيانا، وأحيانا يكون واضح الدلالة غير قابل للتأويل.

هذا ويقابل مصطلح النص في المعاجم الأجنبية (لفظة text ومعناها النسيج والأسياج المظفرة)⁽¹⁾، أي النص في توالي كلماته وانتظامها يشبه النسيج المحبوك في قطع السجاد، ويبدو من هذا المعنى المعجمي كان بارت قد شبه النص في أحد تعريفاته ببيت العنكبوت في بنائه المحكم، وتلاحم خيوطه وانسجامها في تناغم تام بالكلمات داخل النص في انتظامها وتلاحمها كخيوط العنكبوت، فيقول: "النص نسيج عنكبوت لبراعة نسجه وتماسكه، بحيث يتعلق بعضه ببعض ويلتقي أول خيط نسج بآخره"⁽²⁾، وإذا بحثنا عن معنى كلمة نسج في المعاجم العربية نجد أن أبرز معانيها هو التنظيم وضم الشيء إلى الشيء وهو الأصل، وبذل أقصى الجهد لإخراج الثوب أو السجاد في أبهى صورة، وبراعة الشاعر وإبداعه في تنظيم كلماته، يقول ابن منظور (نسج الحائك الثوب ينسجه نسجا، ونسج الشاعر الشعر أي نظمه)⁽³⁾ وهذه المعاني المعجمية للنسيج تتداخل مع النص في بعض معانيه، أي بين (نسج) و(نص) معان متبادلة ومتراصة، حيث يكملان بعضهما البعض ليدلا معا بشكل أو بآخر على المعنى الاصطلاحي للنص.

النص اصطلاحا:

على الرغم من شيوع مصطلح النص وتداوله على الألسنة، لكننا نجد أنه من الصعب أن نقف على تعريف واحد شامل ومحدد لمفهوم النص، حيث أن "المصطلح العلمي قد يشيع بين الدارسين إلى درجة الابتذال، فيتوهم بعضهم أن هذا المصطلح واضح مفهوم، فإذا ما حاولوا تحديد المعنى الذي ظنوا أنه يفهمونه بدأ الأمر عسيرا غاية العسر وغامضا أشد الغموض"⁽⁴⁾، ومصطلح النص واحد من هذه المصطلحات ويعود السبب في ذلك إلى تداخل مصطلح النص نفسه في العديد من العلوم إذ تشترك العديد من العلوم في تبنيها مصطلح النص، كعلم اللغة والأدب وعلم النفس وعلم الاجتماع والطب وغيرها الكثير، كما أن تعدد المدارس اللسانية

(1) نسيج النص، الأزهر زناد، ص: 12

(2) لذة النص، رولان بارت، ت: منذر عياشي، ص: 108-109

(3) لسان العرب، ابن منظور، مادة نسج 377/2: 376.

(4) البحث الدلالي عند الأصوليين محمد حبص، ص: 28.

واختلاف منهاجها وتباين الرؤى والأفكار اللسانية التي ينطلق منها علماء تلك المدارس في تعريفهم للنص أسهم في تنوع وتعدد تعريفات النص، مما صعب مهمة الاتفاق على تعريف واحد تتبناه كل المدارس، حيث أننا قد "نجد للواحد منهم في المدرسة الواحدة أكثر من تعريف للنص، فرولان بارت مثلاً قد تعددت تعريفاته للنص الأدبي بتعدد المراحل النقدية التي مر بها، منذ المرحلة الاجتماعية مروراً بالبنوية و السيميائية" (1).

وهذا يسلمنا في الواقع إلى حقيقة مفادها أن النص في مرونة وتجدد دائم وتفاعل مستمر، وذلك ما ذكره الدكتور منذر عياشي في تفسيره لعدم الوصول إلى تعريف محدد بشأن النص، كونه دائم الإنتاج، ومتحركاً قابلاً لكل زمان ومكان، وفاعليته متجددة في ذاتيته (2).

إذاً كل ما سبق يجعل من الوقوف على تعريف واحد للنص مسألة غير منطقية، ولكن ذلك لا يمنع أيضاً من "محاولة الوصول إلى تعريف شامل يضم أكبر قدر من الملامح والسمات الفارقة للنص" (3)، ولكن ولكثرة التعريفات التي وردت في مفهوم النص فإننا لن نذكرها جميعها تجنباً للتشعب والغوص فيما لا يجدي، بل إننا سوف نقف على بعض من تلك التعريفات التي وردت من قبل كبار علماء النص؛ لننتبى تعريفاً واحداً يمكن أن يسير عليه هذا البحث، ولكن أولاً نود لفت الانتباه إلى أن علماء النص جميعاً وعلى الرغم من اختلاف مشاربهم اللسانية وتباين وجهات النظر فيما بينهم إلا أنهم جميعاً متفقون على أن النص هو (وحدة التحليل الكبرى)، وحدة كلية مترابطة الأجزاء وليس مجرد سلسلة متتالية من الجمل المتتابعة، كما نود أن نشير إلى جميع ما ذكر من تعريفات للنص وعلى الرغم من تركيزها على جانب وإسقاطها الجوانب الأخرى، فهناك تعريفات اعتنت بالجانب الشكلي للنص وأهملت الجانب الدلالي أي المضمون، وأخرى اهتمت بالجانب الدلالي، وأخرى جمعت بين الجانبين وتعريفات اهتمت بالجانب التداولي، إلا أنها جميعاً لا تخرج عن المعايير التي ذكرها الدكتور صبحي الفقيه، وهي (4):

- إن النص يكون منطوقاً ويكون مكتوباً.

- إنه يراعى الجانب الدلالي والتداولي والسياقي.

(1) ينظر النص الغائب، محمد عزام، ص: 14

(2) ينظر النص ممارساته وتجلياته، منذر عياشي، ص: 55

(3) وينظر علم اللغة النصي، صبحي الفقيه 24/1 وعلم لغة النص، سعيد بحيري، ص: 130

(4) ينظر علم اللغة النصي، صبحي الفقيه 28/1-29

- كما أنها لا تحدد حجم النص فلا عبرة لحجمه ، إلى جانب مراعاة التماسك في النص والتواصل بين المنتج والمتلقي .

من التعريفات العديدة التي قيلت في مفهوم النص تلك التي ركزت على الجانب الشكلي للنص، والذي اعتمد فيه أصحابه في تعريفهم للنص على مكونات علم الجملة بوصف النص سلسلة من الجملة المتتابعة، ومن هؤلاء تعريف (هيمسلف)، فالنص لديه: "قول لغوي ملفوظ قد يكون محكيا وقد يكون مكتوبا، قصيرا أم طويلا، قديما أم حديثا" (1)، إن التعريف السابق لا يشير إلى الترابط الذي يعد من المقومات الضرورية للنص، ولا يفصل بين الجملة والنص، كما أنه يهمل السياق الذي قيل فيه النص ويغفل دور المرسل والمتلقي.

ومن التعريفات التي اعتمدت على مكونات الجملة أيضا تعريف برينكر، مع التأكيد على خاصية الترابط، حيث ذهب إلى القول بأن النص (هو تتابع مترابط من الجمل، أي إن النص هو مجموعة من الجمل يوجد بينها تماسك، وقد يكون النص مجموعة من الجمل تشكل كل جملة منها جزءا مستقلا، أي أن الجملة بوصفها جزءا صغيرا ترمز إلى النص، ويمكن تحديد هذا الجزء بوضع نقطه أو علامة استفهام... ومن ثم يمكن وصفها بعد ذلك على أنها وحدة مستقلة(2)، يصف التعريف السابق الجملة في نص ما على أنها وحدة مستقلة عن بقية الجمل ومن ثم تمثل نصا، وذلك ينفي عنها مسألة الترابط مع بقية الجمل المكونة للنص، فهل الجملة لوحدتها نصا؟ أم أنها مع غيرها تشكل نصا؟ إن لسانيات النص جاءت لتتجاوز الجملة لا لتقف عندها، وإن كانت الجملة تشكل جزءا رئيسا من النص، ولكن لا بد من إقامة حد فاصل بين الجملة وبين النص، والتعريف السابق كما يقول الدكتور أحمد عفيفي لا يقيم حدودا فاصلة(3)، كما أن حديثه عن وضع علامة استفهام أو نقطة... أنه يراعي الكلام المكتوب لا المنطوق، ولذلك وكما قال شبلنر (لا يمكن تطبيقه كونه دائري يوضح النص بالجملة والجملة من خلال النص(4).

ومن منطلق التأكيد على خاصية الترابط في النص يعرف هاليدي وحسن النص على أنه: (ليس مجرد تتابع متسلسل من الجمل فحسب، بل توجد بينها علاقات، فالعلاقات هي التي

(1) المعايير النصية، يسري نوفل، ص: 18

(2) التحليل اللغوي، برينكر، ص: 31، وينظر علم لغة النص، سعيد بحيري، ص: 103

(3) ينظر نحو النص، أحمد عفيفي، ص: 22

(4) علم اللغة والدراسات الأدبية، شبلنر، ص: 188

تحكم على مجموعة ما إذا كانت نصا أم مجرد جمل مترابطة وتصير هذه الجمل كلا موحدا، مشكلة نصا، ومتماسكة دلاليا عندما تقبل كل جملة فيها التفسير والتأويل وتُعدّ امتدادا لغيرها من الجمل، ولا عبرة لطوله، فقد يكون النص جملة واحدة، وقد يكون عدة جمل⁽¹⁾، ومن خلال التعريف السابق يتبين أن النص:

- قد يكون جملة واحدة، وقد يكون عدة جمل، فلا عبرة لحجمه.

- أن يكون بين تلك الجمل المشكلة للنص تماسك وترابط.

- كل جملة فيه لا بد أن تكون امتداد لغيرها، بمعنى أن تكون مفسرة لما قبلها وموضحة ما بعدها، وكل جملة فيه معتمدة على غيرها، بحيث أن كل تلك الجمل تكون كلا موحدا تؤدي معنى النص، ومسألة التماسك والترابط بين الجمل في النص بحيث أن كل جملة فيه لا بد أن تكون متصلة بغيرها وتسهم في تأويل سابقتها، هو ما نطق به الجرجاني قبل قرون عند حديثه عن النظم.

بيد أن النص قد يكون جملة واحدة أو أحيانا كلمة واحدة نحو كلمة (قف)، فليس هناك في هذه الحالة ما يشير إلى الحكم على النص بالترابط والتماسك من خلال العلاقات الموجودة بين جملة، فكيف نفرق بين الجملة والنص عندئذ؟

يذكر لنا هاليدي وحسن أن النص يتحقق بواسطة الجمل ولا يتكون بها، وهذا ما يفسر علاقة الجملة بالنص، فهي مجسدة للوحدة الدلالية التي يشكلها النص في موقف اتصالي معين، كما أن الجملة تختلف عن النص من حيث النوع، فالنص ليس وحدة نحوية أوسع من الجملة، بل وحدة دلالية لا من حيث الشكل، بل من حيث المعنى، وحدة لها معنى في سياق، كما أن الذي يحكم الجملة هو البنية، في حين الذي يحكم النص هو النسيج⁽²⁾.

نفهم مما سبق أن النص (وحدة دلالية)، فقد يكون كلمة وقد يكون جملة، وقد يكون عدة جمل، وليست خاصية الترابط والتماسك في النصوص يمكن أن يعول عليها وحدها في الحكم على قول ما بأنه نص من عدمه، بل متى اكتفى قول ما بذاته وكان مكتمل الدلالة صار نصا، بحيث يصبح النص: هو القول المكتفي بذاته والمكتمل دلاليا، وما لا يحقق هذا الشرط لا يكون

(1) ينظر لسانيات النص، محمد خطابي، ص: 13

(2) ينظر الاتساق والاتسجام، مفتاح بن عروس، ص: 205 وما بعدها، و ينظر لسانيات النص، محمد خطابي، ص: 13

نصاً مهماً بلغ طوله⁽¹⁾، كما ولا بد أن يكون له معنى في سياق، أي مراعىً فيه الظروف الخارجية، من حدث وزمان ومكان... أي بمعنى (وقوعه في اتصال)⁽²⁾.

في الجانب المقابل نجد البعض يرى أن مكونات النص هي الأقوال لا الجمل باعتبار أن الجملة وحدة نظامية، أما القول فهو استعمال المتكلم، حيث أصبح النص لديهم لم يعد يظهر على أنه تتابع مترابط من الجمل نحوياً، بل إنه فعل لغوي معقد في موقف توأصلي، ومن ثم فهم يربطون النص بالتواصل، فيعرفون النص من

منظور تداولي استعمالياً على أنه قول لغوي يحاول المتكلم أو الكاتب أن ينشئ للنص علاقة تواصلية معينة مع السامع أو القارئ⁽³⁾، بحيث يركز التعريف السابق على وظيفة التبليغ والتواصل، الأمر الذي دفع (بر ينكر) إلى أن يعيد صياغة تعريف جديد يجمع فيه الجانبين الشكلي اللغوي والجانب التداولي، بعد أن عرض لتعريفات الباحثين للنص، ليتبين له أن كل تلك التعريفات انطلقت من أمرين⁽⁴⁾:

الأول: الأساس اللغوي الذي اعتمد فيه أصحاب هذه التعريفات على مكونات علم الجملة، والذي يظهر فيه النص تتابعاً متسلسلاً من الجمل، والثاني: الأساس التوأصلي أي التداولي، بوصف النص فعلاً تداولياً ليستقيم النص في نظره على أنه: (وحدة لغوية توأصلية في نفس الوقت).

ومن بين التعريفات العديدة والمتنوعة للنص ذلك التعريف الذي قدمه كل من بوجراند وديلسر، وقد لاقى قبولاً واستحساناً كبيرين من قبل الكثير من علماء النص، إذ يعد تعريفهما من أبرز التعريفات التي جمعت بين (الشكلي اللغوي-الدلالي والتداولي للنص)، حيث ضما فيه كل العناصر المكونة للنص، سواء العناصر اللغوية الشكلية، أو العناصر السياقية، من منتج ومتلق، أو عناصر تداولية كالحدث والمكان الذي قيل فيه..، فالنص لديهما هو (حدث توأصلي يلزم لكون نصاً أن تتوفر له سبعة معايير للنصية مجتمعة، ويزول عنه هذا الوصف إذا تخلف واحد منها)، وهذه المعايير السبعة هي⁽⁵⁾:

(1) بلاغة النص وعلم الخطاب، صلاح فضل، ص: 214-215

(2) ينظر النص والخطاب والإجراء، بوجراند، ص: 72

(3) ينظر أصول تحليل الخطاب، محمد الشاوش 89/1 وما بعدها، و ينظر التحليل اللغوي، برينكر، ص: 31 وما بعدها

(4) ينظر المصدر السابق، ص: 31 وما بعدها

(5) ينظر علم اللغة النصي، صبحي الفقيه 33/1

- الاتساق: يعنى بالعلاقات النحوية والروابط الشكلية الظاهرة على سطح النص، التي ترتبط مع بعضها البعض داخل النص كالأحالة والتكرار والحذف..
 - الانسجام: يهتم هذا المعيار بكيفية تألف مكونات النص فيما بينها، أي العناصر المنطقية كالسببية والعموم والخصوص.. فهو يتجاوز الاتساق على المستوى الخطي ليرصد الاتساق على المستوى الدلالي.
 - القصد: يهتم هذا المعيار بقصد منشئ النص وموقفه من كون صورة ما من صور اللغة قصد بها أن تكون نصا متسقا ومنسجما، موضوعا للتوصل إلى غاية بعينها، فليس من قبيل النص ما نسمعه من كلام السكران والناسي والمكره، فإذا لم يتحقق المقصود من النص لم يتحقق النص بمعناه الاصطلاحي.
 - المقامية: العوامل التي تجعل النص مناسباً للموقف الذي قيل فيه، وظروفه المحيطة به، وليس أدل على هذا المعيار من قول البلاغيين قديماً (لكل مقام مقال).
 - القبول: يتعلق هذا المعيار بالدرجة الأولى بموقف المتلقي والمستقبل للنص، ومدى تقبله له وفهمه، فإما أن يندمج معه وينسجم في معانيه ويفهم مقصوده، وإما أن يرفضه ويمجه كونه غير مستوفي المعايير المطلوبة.
 - الإعلامية: يتعلق هذا المعيار بإمكانية توقع المعلومات الواردة في النص من عدمه.
 - التناص: يختص هذا المعيار بالبحث عن علاقة النص بالنصوص الأخرى، أي بالعوامل التي تجعل استخدام النص معتمداً على ما يقدمه النص.
- وكان يول وبروان قد مالا إلى كل من تعريف هاليدي وحسن، وتعريف بوجراند وديلسر السابق، -وقد تبني معظم الباحثين تعريف بوجراند وديلسر، كالدكتور صبحي الفقيه مثلاً⁽¹⁾ - بعد ما كانا قد اعتمدا على تعريف يصفانه بأنه أقرب ما يكون للبساطة، وهو في نظرهما تسجيل الكلامي لحدث تواصل، وقد عللا عن سبب إعراضهما عن ذلك التعريف واعتمادهما على تعريف بوجراند وهاليدي إلى كونه أكثر تقنياً وأكثر ضبطاً، ولاهتمام هؤلاء بمبادئ الترابط (الوصل والفصل التي تربط أجزاء النص بعضها ببعض) في تعريفهم للنص⁽²⁾، ونحن في هذا البحث نتبنى -كما تبني يول وبروان- تعريف كل من هاليدي وحسن، وتعريف بوجراند وديلسر

(1) ينظر علم اللغة النصي، صبحي الفقيه 33/1

(2) ينظر تحليل الخطاب، محمد الزليطني، ص: 227

كون التعريفين أكثر إماما بالجوانب النحوية والدلالية والتداولية والسياقية، التي تتكون مع النص ويتكون النص منها وبها.

جذور نحو النص في التراث العربي:

إن قطع الصلة بين الحاضر والماضي يعد من الأمر المجحف والخطير، علاوة على ما فيه من انتقاص لجهود علمائنا الأجلاء، فد(البدء من الصفر المنهجي في الدراسات النصية يعني إهدار أربعة عشر قرنا من العطاء) (1)، خاصة أن (الموروث اللغوي والنحوي والبلاغي بما يحويه من مفاهيم وقواعد تعد الأساس الفعلي والبدائية الحقيقية لما يعرف بنحو النص اليوم) (2)، بل إن اللسانيات النصية نفسها في الغرب لم تحدث قطيعة بينها وبين ما سبق من علوم، فهارفيج مثلا يعد (البلاغة والاسلوب علمين سابقين مبشرين بعلم لغة النص) (3)، ولئن كان مصطلح النص نفسه غائبا في الأنحاء التقليدية الغربية، من حيث هو كمصطلح أو من حيث مفهومه ودلالته كما قال بذلك أحد الباحثين (4)، فإنه كان حاضرا بمفهومه ودلالته في الدرس اللغوي القديم ولا نستبعد أن يكون الغرب قد استفادوا من تراثنا النفيس في بناء نظرياتهم اللسانية والحقيقة أنه قد اعترف بذلك بعض اللسانيين الغربيين ممن يتصفون بالاعتدال أمثال تشومسكي من أن اللسانيات الغربية قد أفادت من التراث اللغوي العربي، سواء مباشرة من الاطلاع على كتب التراث، أم غير مباشرة عن طريق الأعمال المترجمة من العربية إلى لغات غربية شتى (5)، فالمتأمل في كتب التراث العربي يجد كل المسائل والقواعد النصية التي عنيت بها اللسانيات النصية قد تناولها النحاة العرب بالدرس والشرح والتحليل، صحيح أن النحو العربي كان نحو جملة، فقد كان اهتمامهم منصبا على الجملة من منطلق التقعيد، وصون اللسان العربي من اللحن والتحريف، ولكننا لا نعدم إشارات نصية وعناية لما فوق مستوى الجملة لديهم، فكثير من القواعد التحويلية التي جاءت بها النظرية النحو التوليدي من حذف وزيادة وتقديم وتأخير، وما يتصل بمسائل الرتبة التي لم تتجاوز حدود الجملة كانت حاضرة في كتبهم، فتناولها نحائنا بالدرس والتحليل، كنحو تقديم المفعول على الفاعل من دون أن يترتب على هذا الإجراء أي

(1) العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، سعد مصلوح، ص: 423،

(2) علم لغة النص، سعيد بحيري، ص: 112

(3) المرتكزات الأساسية، أحمد حساني، ص: 217-218

(4) ينظر أصول تحليل الخطاب، محمد الشاوش/1/25

(5) صلة التراث اللغوي العربي باللسانيات، مازن الواعر، ص: 13

تغيير، وإنما الحكمة من وراء هذا التقديم هو بيان أهمية المقدم، وإن كان جميع يهمانهم ويعنيانهم ويصفه سيبويه بالجيد الكثير في العربية نحو قولك: (ضرب زيدا عبد الله) (1)، كما أن القواعد التي تطبق حديثا على النص وتتجاوز الجملة قد طبقها علماءنا من قبل نحو قواعد الربط (الوصل) كعطف الجمل على الجمل وإن كانت دراستهم للفصل والوصل وفق ما تدعو إليه القاعدة، فكانت مقتصرة على الجملة والجملتين، في حين أن الإمام الجرجاني (2) لم يقصر الوصل والفصل عند حد الجملة، بل على مستوى الجمل، يقول الجرجاني: (وهذا فن دقيق خاص، مما يقل نظر الناس فيه من أمر العطف أنه قد يؤتى بالجملة فلا تعطف على ما يليها، ولكن تعطف على جملة بينها وبين هذه التي تعطف جملة أو جملتان) (3)، كما أن نحائنا كانوا يضعون في حسابهم المتلقي، فنراهم مثلا لا يجيزون الحذف إلا إذا أمن اللبس، فيستطيع القارئ أو السامع أن يعرف المحذوف ولم حذف كي لا يلتبس عليه الكلام، إذ لأجله ومن أجله قيل النص ولذلك كثيرا ما تتردد في كتبهم عبارة (إذا أمن اللبس) إيمانا منهم بأن القارئ هو طرف مهم في العملية النصية، فلم تكن عنايتهم مقصورة على الجانب التركيبي للجمل، فحسب بل أولوا الجانب التداولي أهمية بالغة (4)، وبذلك قد سبقوا الغرب والمحدثين بمئات السنين في ما يعرف اليوم بنظرية التلقي، كما أنهم أولوا عناية مهمة بما يعرف اليوم بمعيار القصدية، وهو موقف منشئ النص من كون النص يتمتع بالاتساق والانسجام اللازمين حتى يتسنى للمتلقي من فهم مقصوده إذ تنبه علماءنا لهذه المسألة، وأدركوا أن منتج النص لا بد أن يكون كلامه مفهوما ومعلوما لدى المتلقي، ولذلك لا بد أن ينتج كلامه وفق الشروط السليمة للكلام الفصيح والسليم لكي ينتج نصا واضحا ومفهوما للمتلقي لا لبس فيه، لذلك كثيرا ما نجد في كتبهم عبارات تدل على الإرادة والقصد نحو قولهم: إذ أردت كذا، وإنما قصدت... إلخ يقول سيبويه: (تقول: ما ضربت أحدا يقول ذلك إلا زيدا. لا يكون في ذا إلا النصب، وذلك لأنك أردت في هذا الموضع أن تخبر بموقع فعلك...) (5)، كما أن معيار التناص الذي يعد أهم معايير النصية التي تسهم في اتساق النصوص قد درسه علماءنا تحت ما يعرف بالسرقات الشعرية والتضمين والاقتباس،

(1) الكتاب، سيبويه 34/1

(2) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، من مؤلفاته أسرار البلاغة توفي سنة 471هـ، ينظر الأعلام 48/4.

(3) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 252

(4) ينظر فاعلية العلاقات النحوية، إيهاب مسعود، ص: 21

(5) الكتاب، سيبويه 313/2

فكان نحائنا يمارسون كل المعايير النصية في دراستهم فيضعون أنفسهم تارة موضع المنتج وتارة موضع المتلقي، وإن لم يصطلحوا على تلك المعايير بما يعرف اليوم، إلا أن دراستهم جاءت مقصورة على مستوى الجملة والجملتين في الغالب، ولم يتجاوز إلى النص، بيد أن البلاغيين كان موقفهم مغايرا للنحويين إذ انطلقت معالجتهم للغة من منطلق المعالجة النصية⁽¹⁾، ونرى بأن ذلك أمر طبيعي بعد أن اكتملت مهمة التقعيد للغة على يد النحويين - حيث يعد الشيخ العلامة عبد القاهر الجرجاني صاحب نظرية النظم أول من (ربط النحو بالدلالة، فجمع بين المكونين التركيبي والدلالي معا، هذه الخطوة المهمة التي تأخر تشومسكي صاحب النظرية التحويلية في إدراكها حتى ظهور كتابه الثاني بعد كتابه الأول بعشر سنوات)⁽²⁾، كما أن الجرجاني في نظريته قد أشار إلى الترابط والتلاحم بين الجمل واتساقها، فهو يدرك تماما أن علم النحو ليس نحو جملة فقط، إذ يقول: (لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض وينبني بعضها على بعض..)⁽³⁾، وفكرة التعليق في الكلام تعد من (أخطر ما جاء به الجرجاني) عند تمام حسان⁽⁴⁾

كما أشار الجرجاني إلى النظام الذي تحدث عنه هاليدي في نظريته المعروفة بالنحو النظامي، من حيث أن كل نحو يحتوي على أنظمة متشابهة ترتب فيها الأنظمة ترتيبا متدرجا ومتزامنا ومتزامنا، بحيث أن كل نظام له شبكته الخاصة إذا اخترته يمتنع عليك اختيار آخر، فإذا اخترت التعبير بالخبر مثلا كان عليك الاختيار بين الإثبات أو النفي وهكذا⁽⁵⁾، وفي ذلك يقول الجرجاني: (لا نظم ولا ترتيب... أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا فتدخل عليه الحرف الموضوع لذلك)⁽⁶⁾، ومعنى ذلك أنك إذا أردت التعبير وكنت مستقهما فيجب عليك أن تختار حرفا من الحروف الموضوعه للاستفهام لا أن تدخل حرف تمن أو نفي على جملة استفهام، وكل ذلك مرده إلى علم النحو، فإذا اختل التركيب اختلت معه الدلالة، يقول الجرجاني: (وكذلك السبيل في كل شيء كان له مدخل في صحة تعلق الكلم

(1) ينظر علم اللغة النصي، صبحي الفقيه 50/1

(2) أهمية الربط بين الفكر اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، حسام بهنساوي، ص: 37

(3) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 101

(4) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، ص: 188

(5) ينظر مدخل إلى نظرية النحو النظامي، محمود نحلة، ص: 124 وما بعدها

(6) دلائل الإعجاز، الجرجاني، ص: 55

بعضه ببعض، لا ترى شيئاً من ذلك يعدو أن يكون حكماً من أحكام النحو ومعنى من معانيه⁽¹⁾، وكل ذلك قد تحدث عنه سيبويه قبل الجرجاني بمئات السنين في (باب الاستقامة من الكلام والإحالة)⁽²⁾، وأخيراً نقول ما قاله أحد الباحثين-إن نظرية النظم وحدها تعد (نظرية لغوية متكاملة لا تقل في أهميتها عن أي نظرية لغوية حديثة بما في ذلك نظرية سوسير)⁽³⁾.

وبالانتقال إلى كتب تفسير وعلوم القرآن نجد أن عناوين مؤلفاتهم لوحدتها تشير إلى المسائل التي تعالج اليوم في إطار النص، خاصة ما يدخل تحت معيار الانسجام، فالعرب لم تعرف ممارسة نصية كما عرفتْها وعهدتها مع القرآن الكريم، منطلقين في دراستهم له من أن القرآن كله (كالكلمة الواحدة)⁽⁴⁾، لذلك يمكن القول وبلا تردد أن الدراسات التي جاءت في رحاب القرآن كانت دراسات نصية خالصة، فقد تناول علماء التفسير القرآن في إطار نصي شامل، بحيث أنهم قد درسوا سر تناسب السور وسر ترتيبها، وعلاقة كل سورة بأختها، بل حتى الموضوع العام لكل سورة وسر تناسب اسم السورة مع الآيات الواردة فيها وأسباب نزولها... إلخ، ومن أمثلة ذلك كان الفيروز آبادي مثلاً يذكر المحور الأساسي والوحدة الموضوعية التي تدور حولها السورة قبل أن يتناولها بالتفسير، فكان يذكر مضمون السورة وأهدافها ومقاصدها قبل أن يشرع في تفسيرها وذلك في كتابه (بصائر ذوي التمييز)، حيث يقول في المعنى العام لسورة آل عمران هو (ذم الكفار ومذمة الدنيا وشرف العقبي ومدح الصحابة)⁽⁵⁾... إلخ، وفي سر تناسب ارتباط الآية بأختها والسورة بغيرها مثلاً يقول السيوطي في سر تناسب سورة آل عمران مع البقرة: " (لما كانت هذه السورة قرينة سورة البقرة وكالمكلمة لها افتتحت بتقرير ما افتتحت به تلك.. وأن ما بين هذه السورة وسورة البقرة اتحاداً وتلائماً)⁽⁶⁾، ومعلوم أن المناسبة في النصوص من أهم ما يعنى به معيار الانسجام حديثاً، وكان من جملة ما اعتنوا به أيضاً السياق فمثلاً كان يستدل على المحذوف في موضع ما في سورة معينة من سورة أخرى وليس شيء يدل على ذلك سوى أنهم كانوا على علم بدراسة النصوص لا الجمل فحسب، فلم يعزلوا الآيات عن

(1) دلائل الإعجاز، للجرجاني، ص: 55

(2) ينظر الكتاب، سيبويه 25/1

(3) ينظر المرايا المقفّرة، عبد العزيز حمودة، ص: 220

(4) الدرس النحوي النصي، ص: 17

(5) ينظر بصائر ذوي التمييز للفيروز آبادي 159/1.

(6) أسرار ترتيب القرآن، السيوطي، ص: 63

بعضها البعض إلا لغرض التفسير والشرح والتحليل من ذلك استدلالهم على المحذوف من قوله تعالى: ﴿جَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾⁽¹⁾، حيث ذكر المفسرون أن المحذوف هنا هو "كعرض"⁽²⁾ والدليل التصريح في سورة الحديد قوله تعالى: ﴿جَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾.

فقد كان السياق وهو أحد أهم الأدوات التي تدرس تحت معيار الانسجام في نحو النص اليوم -يعول عليه عند المفسرين في معرفة المحذوف كثيرا، وغيرها من القواعد التي تدرس تحت معيار الاتساق والانسجام، والمتمعن لكتاب البرهان للزركشي مثلا يجد أنه يتحدث عن هذه المعايير النصية، فقد كان يذكر الوسائل التي يتحقق بها الاتساق كالإبدال والحذف والتكرار.. لا على مستوى الجملة أو الآية الواحدة أو حتى السورة الواحدة، بل على مستوى النص القرآني كله، فيذكر الإبدال والحذف.. الذي وقع بين آيات القرآن، ولم يكتفوا بإخراج هذه الآيات فحسب بل كانوا يفسرون سر هذا الحذف أو الإبدال، علما منهم بوحدة النص القرآني، وأنه كل تترابط أجزاءه في قالب نصي واحد، فتقرأه وتشعر بأنه تماما كالكلمة الواحدة، ومما سبق يتبين أن للعلماء العرب القدامى علم نص غير بعيد عما جاء به المحدثون اليوم.

وقد أشار عدد من الباحثين⁽³⁾ إلى أن أحد علماء العرب المحدثين قد سبقوا الغرب في دعوته للعناية بما فوق الجملة ودراسة النص، وهو أمين خولي، وذلك سنة 1931م حيث يقول: (أما وراء بحث الجملة فلا تجد شيئا بل تجد أن الأبحاث التي كان المرجو لها أن تتجاوز الجملة قد وردت إليها وألزمت حدودها فقط. فالبحت في الإيجاز والإطناب والمساواة مثلا كان يصح فيه النظر إلى غرض الأديب كله.. ولكنهم لم ينظروا في ذلك إلا إلى الجملة وما هو كالجملة⁽⁴⁾)، فواضح هنا من كلام أمين خولي نقد صريح للبلاغيين الذين ظلوا يرددون ويكررون ما جاء به أجدادنا البلاغيون وأنه كان يجب عليهم المضي قدما والاستفادة مما قدموه لنا، كما في كلامه إشارة واضحة ودعوة صريحة إلى تخطي الجملة التي انحصر في إطارها الدرس البلاغي ردحا من الزمن.

(1) سورة آل عمران، الآية: 133

(2) ينظر البرهان للزركشي 114/3

(3) ومنهم الدكتور سعد مصلوح ومصطفى قطب، ينظر علم اللغة النصي، ص: 160

(4) البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها، أمين خولي، ص: 125

ختاماً نقول: إن كل ما ذكرناه من الإشارات النصية للعرب القدامى هي غيض من فيض، فلم تكن النظرة الشمولية للنص غائبة عن ذهن علمائنا، إلا أنه يمكن القول إن معالجتهم لتلك الظواهر اللسانية كانت في كثير من الأحيان (معالجة متفرقة أشتاتا لذلك لم تعالج علاقات المستوى الواحد بغيره من المستويات الأخرى)⁽¹⁾، وإن كان للغرب من سبق علينا فهو أنهم حاولوا بلورة هذه النظرية ووضعوها في إطار كلي وشامل.

(1) العربية من نحو الجملة إلى نحو النص، سعد مصلوح، ص: 428

الفصل الأول

الاستبدال في الدرس اللساني الحديث في السبع الطوال

ويضم أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الاستبدال

المبحث الثاني: المصطلحات المتداخلة مع مفهوم الاستبدال

المبحث الثالث: الاستبدال اللغوي

المبحث الرابع: أنواع الاستبدال النحوي

المبحث الأول

مفهوم الاستبدال

الاستبدال لغة (Substitution)

الاستبدال في اللغة مصدر مأخوذ من الفعل (بدل)، ومادة بدل في المعاجم اللغوية القديمة منها والحديثة لها دلالات متعددة ومعانٍ متنوعة، حيث تشير فيما تشير إليه هذه المادة إلى (الإبدال والتبديل والتغيير والعض والإغناء والتحول)، إلا أن المعنى الغالب لمادة بدل هو الإبدال ومعناه جعل الشيء مقام الآخر، جاء في مقاييس اللغة لابن فارس: الباء والبدال واللام أصل واحد، والبدال قيام الشيء الذاهب مقام غيره⁽¹⁾ أي أن البديل يتحقق من خلال ذهاب شيء وقيام آخر مقام ذلك الشيء الذاهب، ويفرق المعجميون بين بدل بالتشديد وأبدل بالهمز، فعندهم أن الإبدال والتبديل كل بمعنى، حيث ذكر ابن فارس في شرح مادة بدل: يقولون بدلت الشيء إذا غيرته وإن لم تأت له ببديل، وأبدلته: إذا أتيت له ببديل⁽²⁾، وقد أوضح الأزهري في تهذيبه فرق ما بين اللفظين بشيء من التفصيل إذ يقول: الإبدال جعل شيء مكان الآخر نحو قولك: أبدلت الخاتم حلقة، أي أنك قمت بإزالة الخاتم ووضعت الحلقة بدلا عنه، ومن ثم الإبدال تنحية الشيء بذاته وصفاته ووضع شيء آخر، فقد يكون الخاتم من فضة والحلقة من ذهب وقد يكونان من فضة، أما التبديل فهو تغيير الشيء عن حاله التي كان عليها، أي تغييره من صورة إلى صورة أخرى مخالفة مع بقاء الذات وذلك نحو قولك: بدلت الخاتم حلقة، أي أنك قمت بإذابته وتغييره، فالأصل باق وهو ذلك المعدن وإنما الصورة تغيرت وتحولت⁽³⁾، ومثل ذلك في الذكر الحكيم قوله تعالى: ﴿ تَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلْنَاهُمْ جُلُودًا ﴾⁽⁴⁾، أبدل جلدا آخر غير الأول، حيث أن الجلد الأول انتفت عنه صفة العذاب ولم يعد مستحقا له؛ لذا جيء بجلد آخر غيره، فالصفة تغيرت، حيث أعيد ذلك الجلد بعينه من جديد ولكن الذات بقيت موجودة⁽⁵⁾. وصفة التغيير بين الشيء البديل والمبدل منه هي السمة الغالبة بين طرفي الاستبدال، إذ أن المستبدل به يغير في وجهه من وجوهه المستبدل منه مع احتفاظه بجزء منه، حيث يقوم البديل باستبعاد وصف وإحلال آخر،

(1) مقاييس اللغة، ابن فارس، مادة (بدل) 210/1،

(2) المصدر السابق والصفحة نفسها

(3) ينظر تهذيب اللغة للأزهري 93/14

(4) سورة النساء 56

(5) ينظر معاني القرآن للأخفش 1/260، وينظر تفسير البيضاوي 79/2.

والتبديل في الكلام يكون مثله بتغييره أو تحريفه، وقد ورد بهذا المعنى في القرآن الكريم ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ﴾⁽¹⁾، أي يغيرونه ويحرفونه.

وقد جاء البديل بهذا المعنى أيضا في الحديث الشريف ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: (من بدل دينه فاقتلوه)⁽²⁾، أي من غير ديننا آخر غير دين الإسلام.

في حين قد ذكر المبرد أن العرب استعملت بدلت بمعنى أبدلت من دون فرق⁽³⁾ ويحمل البديل أيضا معنى الإغناء والاكتفاء، قال سيبويه: يقول الرجل للرجل اذهب معك بفلان، يقول معي رجل يغني غناه ويكون في مكانه⁽⁴⁾، وهذا المعنى ينسجم مع المعنى الاصطلاحي للاستبدال، فالعنصر البديل يكون مغنيا وكافيا لعدم تكرار الكثير من العناصر والتعابير اللغوية، كما سيتبين لنا عند الحديث عن فائدة الاستبدال وأهميته.

ومن جملة المعاني التي تقيدها مادة بدل أيضا (التحول والعض)، فقد ورد في المعجم الوسيط أن مادة بدل قد تعني⁽⁵⁾:

التبدل: ومعناه استحالة مادة إلى أخرى بتأثير طبيعي أو كيميائي عند أهل الطب والحياة البديلة: تقول المواد البديلة وهي ما يصنع عوضاً عن المواد الطبيعية كالمطاط والألياف.

مما سبق يتبين أن لمادة بدل معاني مختلفة ودلالات متنوعة، ومن خلال هذه المعاني اللغوية للاستبدال يمكن أن نستشف ونستقي معناه في الاصطلاح فنقول: هو قيام عنصر لغوي مقام عنصر آخر عوضا عنه داخل النص، وقبل أن نشرع في الحديث عن معنى الاستبدال في الاصطلاح اللساني سنتوقف قليلا عند الاستبدال في اللسان العربي القديم لنرى دلالة هذا المصطلح في كتبهم.

الاستبدال عند اللسانين المتقدمين:

يعد الاستبدال خصيصة عامة تشترك فيها معظم اللغات تقريبا⁽⁶⁾، وهو في العربية من المظاهر التي تخدم اللغة، إذ به تتعدد الألفاظ وتتنوع المعاني، وبما أنه كذلك فإن علماءنا

(1) سورة البقرة، الآية: 180

(2) صححه البخاري، باب حكم المرتد والمرتدة واستتبابهم، رقم الحديث 6922، ص: 1712

(3) ينظر تهذيب اللغة للأزهري 93/14.

(4) لسان العرب، ابن منظور الأفرقي 48/11

(5) المعجم الوسيط، مجموعة من المؤلفين مادة بدل 44/1

(6) ينظر منهج الاستبدال النحوي في كتاب سيبويه، لطفي الزامل، ص: 6

الآوائل من نحاة ولغويين ومفسرين لم يغفلوا هذه الظاهرة ولم يهملوها، حيث يمكن لنا أن نلفي هذه الظاهرة ونجدها لديهم في البدل النحوي المعروف بالتابع والذي لا يكاد يخلو من الحديث عنه أي مصنف من مصنفاتهم، يقول سيوييه: (هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر، فيعمل فيه كما عمل في الأول وذلك قولك: رأيت قومت أكثرهم) (1)، كما يمكن أن نجد هذه الظاهرة لديهم في دراستهم للإبدال بشقيه، سواء اللغوي الذي ينشأ من إبدال حرف مكان حرف آخر وما ينتج عن ذلك الإبدال من اختلاف في الدلالة كما في كلمتي (فض-فظ) فالأولى بمعنى التفرقة والثانية بمعنى البغض والكراهية(2)، وهذا النوع من الإبدال انشغل به اللسانيون حديثا حيث يرون بأنه إذا ما تم استبدال مقطع صوتي بآخر يتم الحصول على مور فيمات مختلفة(3)، أو الإبدال الصرفي الذي تستدعيه ضرورة صوتية ويقع بين الحروف الصحيحة التي تبدل من بعضها إبدالا شائعا في غير إدغام، ويجمع هذه الحروف كلمة (هدأت موطيا) (4)، فعلى سبيل المثال يبدلون الطاء من التاء كما في (اصتبر) حيث تبدل التاء طاء فتصبح (اصطبر)، ومثل هذا الإبدال يطلق اللسانيون عليه حديثا مصطلح المماثلة التقدمية(5)، وقد كانت العرب تبدل في مثل هذه الحالات من أجل سهولة النطق ودفع الثقل عن اللسان، فالعربي يميل إلى النطق بما هو خفيف على اللسان وتمج الثقيل وترفضه، ولعل هذا السبب هو ما حملهم إلى استخدام الإبدال في التعريب، فعند تعريب اللفظ الأجنبي كانت العرب تبدل بعضاً من حروف الكلمة الأعجمية إلى الحروف التي تقاربها في المخرج في العربية حتى يصير اللفظ العجمي سائعا ومقبولا وخفيفا على اللسان(6)، من ذلك ما نقله السيوطي عن الجواليقي قوله: (إن العرب كثيرا يجترئون على الأسماء الأعجمية فيغيرونها بالإبدال، قالوا إسماعيل وأصله إشمائل فأبدلوا لقرب المخرج) (7)

(1) الكتاب، سيوييه/150

(2) أثر الاستبدال الصوتي في التعبير القرآني، خميس فزاع، ص: 274

(3) المصطلحات المفاتيح، ماري نوال، ص: 27

(4) ألفية ابن مالك/175

(5) لسانيات النص، شريف استيتة، ص: 93

(6) ينظر الرموز على الصحاح 59/1

(7) المزهر في علوم اللغة، السيوطي/216.

هذا وقد أثبتت الدراسات الحديثة أن المنهج الاستبدالي المتبع في المدرسة التوزيعية يماثل منهج الاستبدال الذي اتبعه سيبويه منذ قرون⁽¹⁾، فمنهج الاستبدال عند سيبويه يقوم على مبدئين أساسيين قامت عليهما المدرسة التوزيعية حديثاً هما⁽²⁾:

الأول: هو تحديد الأصناف اللغوية، إذ قام سيبويه بتحديد الأصناف اللغوية للكلام كما فعل النحاة جميعاً، فقام بتقسيم الكلم إلى (اسم-فعل-حرف) على أنها من المقولات الأساسية لبناء الجمل، يقول سيبويه في باب علم الكلم من العربية: (فالكلم: اسم، فعل وحرف جاء بمعنى ليس باسم ولا فعل)⁽³⁾، ثم أدرج تحت صنف الاسم الأعلام والمعارف وكل من الضمائر وأسماء الإشارة والموصولات، وما إلى ذلك من الأشكال اللغوية التي يمكن أن تقع تحت صنف الاسم وعلى الرغم من اختلاف هذه الأشكال اللغوية لكنها تقع موقع الاسم الأصلي وتقوم بوظيفته، لذلك ضمها سيبويه تحت صنف الاسم، وقام بإدراج الأفعال (ماض أو مضارع أو أمر)، وكل الأشكال التي تسلكه مسلك وتقع موقعه كالمصادر النائية عن أفعالها، وصيغ التعجب، وغيرها تحت صنف الفعل، يقول سيبويه في باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل، ولم يتمكن تمكنه ذلك قوله: ما أحسن عبد الله، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك: شيء أحسن عبد الله ودخله معنى التعجب...⁽⁴⁾، وفيما يخص الحرف فإن هناك حروفاً تختص بالأسماء وأخرى بالأفعال؛ لذا جعل سيبويه استبدالها يعتمد على ما بعدها في التركيب⁽⁵⁾

أما المبدأ الثاني: فهو تحديد وظائف هذه الأصناف اللغوية، حيث تتحدد وظيفة كل عنصر لغوي من هذه الأصناف اللغوية (اسم والفعل والحرف) بموقعه الذي يشغله واتفق عنده أن الأشكال اللغوية التي تندرج تحت صنف واحد يمكن أن يحل بعضها محل بعض، ومن أمثلة ذلك:

أخوك الله معروفاً هذا عبد الله معروفاً هو زيد معروفاً⁽⁶⁾
ويمكن توضيح ذلك بالآتي: محمد كتب الدرس

(1) ينظر آفاق جديدة، محمود نحلة، ص: 223

(2) ينظر المصدر السابق، ص: وينظر منهج الاستبدال النحوي في كتاب سيبويه، لطفي الزامل، ص: 6.

(3) الكتاب، سيبويه 1/12

(4) الكتاب، سيبويه 1/82.

(5) ينظر منهج الاستبدال النحوي في كتاب سيبويه، لطفي الزامل، ص: 6

(6) ينظر الكتاب، سيبويه 2/78

إن الموقع النحوي الذي تظهر فيه الوحدة اللغوية محمد وهو المبتدأ هو وظيفته، وهو من حيث الصنف يقع تحت صنف الاسم، ومن ثم يمكن أن يستبدل بمبتدأ يقع في ذات الصنف فنقول: علي كتب الدرس/أخوك/هو، فكل من الوحدات اللغوية علي وأخوك وهي تنتمي إلى نفس الصنف، ومن ثم جاز الاستبدال فيما بينها في سياقات محددة وإن اختلفت في الشكل والمعنى، يتبين من ذلك أن اتحاد الموقع شرط أساس في الاستبدال، وذلك ما توصل إليه التوزيعيون إذ اكتشفوا أن كل العناصر التي تحتل الموقع نفسه في السياق تنتمي إلى القسم نفسه من أقسام الكلم⁽¹⁾.

إلا أنه في بعض الأحيان قد تنتمي بعض العناصر اللغوية إلى ذات القسم، ولكن الاستبدال يكون غير مقبولا بينها، وكان سببويه قد أشار إلى بعض تلك العناصر التي تنتمي إلى ذات القسم، ومع ذلك لا يمكن أن تحل محل بعضها في سياق واحد نظرا لأن الاستعمال يرفضها، فيصبح حينئذ الاستبدال بينها ممتعا⁽²⁾، يقول: والأسماء لا تجري مجرى المصادر، ألا ترى أنك تقول هو الرجل علما وفقها ولا تقول هو الرجل خيلا وإبلا⁽³⁾.

كما كان يشير إلى العناصر التي لا تنتمي إلى ذات القسم، ويكون الاستبدال حينئذ جائزا ومقبولا في سياق محدد، وإنما جاز ذلك لكونها شابهت وظيفة القسم الذي شغلت موقعه⁽⁴⁾، فتشابه الوظائف خوّل هذا الاستبدال وسمح به ولم يمنع انحدارها من صنف مخالف للصنف الذي ستأخذ مكانه من الاستبدال فيما بينها، مما يعني أن اتحاد الموقع ليس الشرط الأساسي للاستبدال وحسب، وإنما اتحاد الوظيفة شرط ضروري أيضا، ومن ذلك استبدال المضارع باسم الفاعل، يقول سببويه: إنما ضارعت أسماء الفاعلين كقولك: إن عبد الله ليفعل فيوافق قولك لفاعل..⁽⁵⁾

إن من الملاحظ على سببويه احتكامه في كل ذلك إلى معيار الاستعمال، فالاستعمال لديه يبيح الاستبدال ويجوزه، وهو أيضا من يمنعه حتى وإن كان الاستبدال بين الأصناف التي لا تنتمي إلى ذات القسم، فما دام الاستعمال يجزيها فلا مانع من التبادل فيما بينها.

(1) المصطلحات المفاتيح، ماريو نوال، ص: 95-96

(2) ينظر منهج الاستبدال، لطفي الزامل، ص: 11

(3) الكتاب، سببويه 388/1

(4) ينظر آفاق جديدة، محمود نحلة، ص: 221

(5) الكتاب، سببويه 14/1

هذا المنهج الاستبدالي الذي سار عليه سيبويه هو ذات المنهج الذي تقوم عليه المدرسة التوزيعية، فالمدرسة التوزيعية تتخذ من الاستبدال الوسيلة الأمثل لاكتشاف العناصر اللغوية التي يمكن أن يحل أحدها محل الآخر، ومن ثم تحديد توزيعها فالاستبدال عند أهل التوزيع هو المعيار الذي يتم به تمييز أصناف الصيغة اللغوية في جميع اللغات، حيث تقوم هذه المدرسة بتحليل الجملة إلى المكونات المباشرة، إلى أن يتم الحصول على أصغر وحدة دالة والتي لا يمكن تجزئتها⁽¹⁾، وذلك نحو: (الطالب يكتب الدرس))

(الطالب) مكوّن مباشر (يكتب الدرس) مكوّن مباشر

(ال) حرف مكوّن نهائيّ طالب/ اسم مكوّن نهائيّ يكتب) فعل مكوّن نهائيّ

(الدرس) اسم مكوّن مباشر (ال) حرف مكوّن نهائيّ (درس) اسم مكوّن نهائيّ⁽²⁾

يتيح لنا الاستبدال إدراج مرادفات للألفاظ، والتي تعود لذات الصنف وتشغل الوظيفة نفسها، حيث يمكن استبدال محمد بخالد، ويكتب، يقرأ الدرس، وهكذا فهذه الأشكال اللغوية التي تحل محل بعضها في السياق هي تنتمي إلى نفس الصيغة لدى بولمفيد⁽³⁾، وأتباع هذه المدرسة، ومن ثم يكون سيبويه قد سبق اللسانيين المحدثون بقرون في استخدام هذا المنهج القويم في التحليل النحوي لأقسام الكلم.

ومن جانبهم تنبّه علماء التفسير إلى الاستبدال الواقع بين الأسماء والأفعال والحروف في سياق الآيات المتشابهة مع التعليل والتفسير لسر هذا الاستبدال، وما يضيفه من معاني جديدة ودلالات متنوعة، وأبرز الكتب التي تصدت لدراسة هذا الاختلاف في الآيات المتشابهة والتي لا تختلف عن بعضها إلا في إبدال لفظة بأخرى أو تنكير - وتأثير هذا الإبدال على السياق النصي بوجه عام درة التنزيل للخطيب الاسكافي وملاك التأويل للغرناطي وغيرها، فالمتأمل والمدقق لكتب التراث يجد أن معظم المسائل والقضايا التي عالجوها كالإبدال والحذف مثلا، يجد أنها من صميم ما يعرف حديثا بنحو النص، لا سيما تلك الدراسات التي حامت حول أعظم نص وهو القرآن الكريم، إذ يمكن القول بأن العرب لم تعرف ممارسة نصية كما عرفت مع كتاب الله عز

(1) ينظر مدخل إلى المدارس اللسانية، سعيد سنوقة، ص: 101

(2) ينظر مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ص: 230

(3) ينظر المصدر السابق، ص: 23

وجل⁽¹⁾، وربما ذلك راجع إلى نظرتهم للقرآن الكريم كله كالكلمة الواحدة، فدرسوه مجملا كما درسوه مفصلا.

الاستبدال عند اللسانيين المحدثين:

يستعمل مصطلح الاستبدال في اللسانيات البنيوية في تحديد وحدات اللسان ضمن عملية تستهدف تعويض وحدة ما بوحدة أخرى داخل سياق معين، إذ تعتمد هذه العملية في مختلف المستويات التحليل ابتداء من الصوت مرورا بالصرف إلى التركيب، فعلى سبيل المثال إذا قمنا بتحليل كلمة (استجد) إلى مكونيها نحصل على مكونين هما (است) و(نجد)، يمكننا هذا التحليل من تعويض المكون (نجد) مثلا بالمكون (غفر) فيتبين لنا عن طريق هذا الاستبدال تماثل هاتين الوحدتين⁽²⁾.

أسند بعضهم ظهور هذا المصطلح إلى العالم فيرث وتلامذته التركيبيين، حيث عرف لديهم تحت مسمى (استبدال النمط)⁽³⁾، في حين يرجع البعض الفضل في إحياء هذا المصطلح وشيوعه إلى العالم اللغوي دي سوسير، وذلك عندما تحدث عن العلاقات

(1) ينظر الدرس النحوي النصي، أشرف عبد العال، ص: 17

(2) ينظر المصطلحات المفاتيح، ماريو نوال، ص: 27، وينظر مدخل إلى فهم اللسانيات، أحمد مومن، ص: 203

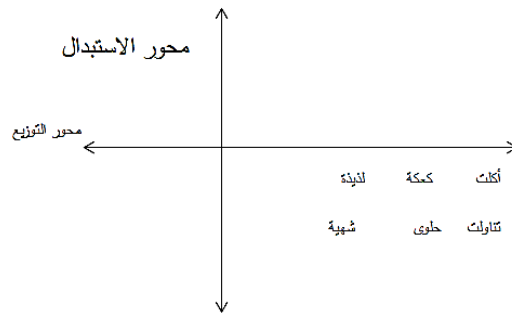
(3) يعتمد التركيبيون على استبدال النمط في تحديد المعنى التركيبي لمكونات التركيب، فعلى سبيل المثال لوقلنا: الشعر جميل وأحللنا كلمة أخرى مكان الشعر دون أن يتغير المعنى التركيبي للجملة وقلنا: النهر جميل، فإن هذه الكلمات جميعها تنتمي إلى نفس الصنف الكلامي من أقسام الكلم وعن طريق هذا الاستبدال صنف التركيبيون أقسام الكلم، كما فعل التوزيعيون، إلا أنه من المفيد كذلك الإشارة إلى أن التركيبيين استبعدوا المعنى المعجمي للمفردات وقاموا بتحبيده وفصله عن المعنى النحوي أثناء التحليل ففي نظرهم أن معنى معجمي وحده لا يوفر إلا معنى الكلمة خارج اللغة لامعناها الوظيفي في التركيب فالكلمة الواحدة تختلف وظيفتها بحسب التركيب الذي ترد فيه لذلك ركزت على المظهر السطحي لكلمات اللغة ووظيفتها من خلال سلوكها داخل التركيب، فاكثفوا بالمعنى التركيبي الذي توفره الأصناف اللغوية في الجمل لاعتقادهم بأن ابن اللغة ليس بحاجة إلى الاعتماد على المعاني المعجمية للمفردات نظرا لوجود مؤشرات نحوية يستطيع من خلالها فهم المعاني التركيبية للجمل وتمييزها فاللغة لديهم هي سلوكيات تتشكل ضمن المجموعة اللغوية للفرد عبر الزمن فتنشأ علاقة شرطية بين ما هو مثير وبين الاستجابة لغوية سلوكية وبهذا تكون التركيبية قد أهملت الجانب العقلاني في دراستها للغة ولغة وذلك عكس ما كان سائدا في المدارس التقليدية التي تقوم في تحليلها على أساس المعنى بالدرجة الأولى (أي معنى الافتراضي المسبق للجملة قبل البدء في التحليل)، ينظر اللسانيات المعاصرة، يحي عبابنة وأمنة الزعبي، ص: 44 وما بعدها وينظر عناصر الاتساق في قصيدة شهر أيار، يحي عبابنة وأمنة صالح، ص: 524

الاستبدالية Paradigmatic*)، ذلك أن سوسير قد صاغ نظريته إلى اللغة على شكل ثنائيات، هذه الثنائيات هي التي يتحدد بواسطتها مجال اللغة (اللغة والكلام /المدلول...والعلاقات الترابطية والاستبدالية)، ويصرّح سوسير بأن النظام اللغوي في عمومته يمكن شرحه وإنجازه في إطار نظرية العلاقات السياقية والاستبدالية عبر المحورين (الأفقي والعمودي)، فالكلام لا بد من أن يتمثل على هذين المحورين اللذين يتقاطعان من أجل إنتاج المعنى، فما اللغة إلا تتابع من الوحدات الكلامية، وكل كلمة تضيف شيئاً إلى المعنى العام، هذه الكلمات ترتبط فيما بينها على الخط الأفقي الترابطي أو ما يسمى بالمحور التلازمي، كما أن كل كلمة موجودة على هذا الخط تقابل كما من الكلمات على الخط العمودي أو الوهمي (الاستبدالي) وتطلق على العلاقة بين هذه الكلمات التي تتموضع على الخط الأفقي والكلمات التي تقابلها على الخط العمودي علاقة الحضور والغياب، وذلك نحو:

أصبح الجو بارداً صار المناخ رطباً أمسى الطقس حاراً(1)

حيث أن الكلمات التي تتخذ الموقع نفسه (أصبح صار أمسى) توجد في عقل متحدث اللغة يختار منها ما يلائمه، ومن ثم أضحت هذه العلاقات الاستبدالية من المفاهيم الأساسية في اللسانيات الحديثة، وهي تقع على جميع مستويات التحليل اللغوي، وبذلك (فتح سوسير الباب أمام المنهج الاستبدالي⁽²⁾)، لمن جاء بعده، فقد تبنت معظم النظريات اللغوية معظم المبادئ التي

(*) يقصد بالعلاقات الاستبدالية: هي مجموعة الكلمات المخزنة في ذهن ابن اللغة والتي يمكن أن يختار منها أو يستبدل بها ما يريد في الواقع اللغوي عندما يريد نظم كلامه، وهذه الكلمات تقوم فيما بينها بعلاقات تسمى بقابلية الاستيعاض وهي ما يعرف بالعلاقات الاستبدالية، وهذه العلاقات لا تخرج في أي حقل معجمي عن (الترادف-الاشتغال-التضاد-علاقة الجزء بالكل) ينظر نظام الربط والإرتباط مصطفى حميدة، ص: 107 وسوف نلقي الضوء على هذه العلاقات في المبحث الرابع عند الحديث عن الاستبدال المعجمي إن شاء الله



(1) ينظر المدراس اللسانية المعاصرة، نعمان بوقرة، ص: 81، وينظر سوسير، جوناثان كلير، ت: عز الدين اسماعيل، ص: 25،

وينظر اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مومن، ص: 131

(2) دور المنهج الاستبدالي في وصف العربية وتعدديها، وليد عبد الله، ص: 12

أرساها سوسير وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات الترابطية الاستبدالية، فاستعان اللسانيون بالاستبدال في كثير من تحليلاتهم وأعمالهم اللغوية، وأصبح لديهم من أهم المرتكزات الأساسية التي يعتمدون عليها، وهو من أهم المفاتيح في اللسانيات البنيوية، فعلى سبيل المثال يرى هاريس -وهو أهم أعلام المدرسة التوزيعية- التي تعد امتداداً للمدرسة البنيوية- أن أساس المنهج التوزيعي هو تصنيف الأشكال المتبادلة في اللغة عنده قائمة بالأشكال التي تظهر في المحيط نفسه والقابلة للتبادل فيما بينها، لذا يوظف الاستبدال في (إطار اللسانيات التوزيعية بغية تقويم البنية الصورية للجملة) ⁽¹⁾، وذلك من أجل تحقيق مبدئين أساسيين هما (بساطة الوصف والتحليل، والاقتصاد فيه) ⁽²⁾، حيث يتم تحليل الجملة إلى مكوناتها المباشرة، ثم عن طريق الاستبدال يتم حصر مجموعة من السياقات والمواقع التي ترد فيها الوحدات الدالة من أجل توزيعها، وبهذه الطريقة توصل التوزيعيون إلى أن العناصر التي تحتل الموقع نفسه في السياق تنتمي إلى القسم نفسه من أقسام الكلم، والتحليل التوزيعي عبر الاستبدال (يراعي الصورة الظاهرة للتركيب وعلاقتها بصورة أخرى ماثلة في الذهن عند مستعمل اللغة) ⁽³⁾، وغاية التوزيعيين في كل ذلك هو (إظهار البناء المترجج للعبارة أو الجملة) ⁽⁴⁾.

في حين يعد الاستبدال في النحو التحويلي من أهم العوامل التي تعمل على وصف اللغة وتفسير معطياتها، من خلال تحويل البنية العميقة التي تتضمن المعنى الأصلي للجملة إلى البنية السطحية الملموسة، التي تجسد بناء الجملة وشكلها النهائي من دون المساس بالمعنى الأساسي لها ⁽⁵⁾، فنجد أن معناها في التركيب العميق هو مرادف أو مقارب لمعناها على السطح، وتكمن أهمية التحويل بالاستبدال في قدرته على التفرقة بين الجمل السطحية الظاهرة والجمل العميقة، فاستبدال المفردات بعضها من بعض يقدم لنا تفسيراً لمؤلفات الجملة الواحدة ذات التركيب الواحد ⁽⁶⁾، مثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ ⁽⁷⁾ فقوله "، أن تصوموا" هي بنية سطحية لبنية عميقة هي "الصوم" فاستبدلت بالفعل المضارع المتصل به واو الجماعة والمصدر بحرف مصدري أن "أن تصوموا، وقد ساهمت البنية السطحية مع العميقة في إمداد

(1) المصطلحات المفاتيح، ماريو نوال، ص: 33

(2) آفاق جديدة، محود نحلة، ص: 227

(3) أثر لسانيات سوسير فيما تلاها من مناهج، فوزية دندوقة، ص: 71

(4) مبادئ في اللسانيات، أحمد قدور، ص: 307

(5) من الأنماط التحويلية، محمد حماسة، ص: 13، وينظر مدخل إلى فهم اللسانيات، احمد مومن، ص: 207

(6) ينظر البحث اللغوي وصلته بالبنيوية، رشيد العبيدي، ص: 68 وينظر القواعد التحويلية، حسام البهنساوي، ص: 98

(7) سورة البقرة، الآية: 183

الجملة بدلالاتها، فقد أضافت البنية السطحية معنى جديداً وهو التجدد والتكرار، وبذلك يكون التحويل بالاستبدال في العربية ليس وسيلة تفسيرية فحسب، بل ومكون مهم لدلالة الجمل⁽¹⁾

يتضح مما سبق أن كلاً من المدرسة التحويلية والتوزيعية استخدمتا الاستبدال من أجل وصف اللغة وتفسيرها، واعتمدتا عليه في التحليل اللساني لمختلف البنى اللغوية كل منهما بطريقة تخالف الأخرى، فالتوزيعية استعانت بالاستبدال بهدف التحقق من وجود علاقة تحويلية بين بنيتين سطحيّتين؛ فإذا ما تشابهت القرائن التوزيعية بينهما دل ذلك على وجود علاقة تحويلية بينهما⁽²⁾، في حين أن التحويل بالاستبدال في التحويلية هو بين بنية عميقة وأخرى سطحية، أي بين جملة نواة وجملة مشتقة، وما الاستبدال في هذه النظرية إلا قاعدة من قواعد التحويلية، كما أن الفرق بين النظريتين يكمن في أن الأولى أي -التحويلية- أولت عناية بالمعنى، في حين أهملت الثانية المعنى وأغفلته، ففي نظر أصحاب هذه المدرسة أن المعنى يصعب الإحاطة به، إذ يتطلب معرفة علمية شاملة ودقيقة ومن ثم يجب تجاهله، ولم يتجاوز دوره لديهم سوى (في تحديد مظاهر التكافؤ والاختلاف بين الوحدات اللغوية)⁽³⁾، ومعيار التكافؤ اعتمدت عليه التحويلية أيضاً، ويقصد به صلاحية قيام وحدة مقام وحدة أخرى، فعلى سبيل المثال تعد الكلمات التالية (طائر-إنسان-حيوان-مكتب-حصان) هي وحدات متكافئة، أي لها الخصائص النحوية نفسها فتشغل الموقع ذاته في التركيب، ومن ثم تستبدل بعضها ببعض⁽⁴⁾، وقد أدى استبعاد المعنى عند التوزيعيين إلى عدّ المثال التالي صحيحاً نحوياً⁽⁵⁾: كتب الباب

الدرس، إن من غير المعقول أن يكون الباب غير العاقل قد قام بكتابة الدرس، وكان من المفروض أن يكون الذي قام بكتابة الدرس شخص حي عاقل كالتالي، ولكن بالنظر إلى كون (الباب) يشغل الموقع والوظيفة نفسها التي تشغلها كلمة الطالب، أي له نفس الخصيصة النحوية، وهي هنا الفاعل جاز أن يحل محله، ولو جئنا بكلمة مثل المقعد لصح حلولها محل الباب، إذ يمكن أن يستبدل الباب بالطالب أو المقعد أو التلميذ إذ لا فرق لديهم في أن يحل أحد هذه الوحدات مكان الآخر؛ لأنها تشغل ذات الموقع والوظيفة نفسها، فلا عبرة لديهم للمعنى ولا

(1) ينظر من الأنماط التحويلية، محمد حماسة، ص: 52-53

(2) ينظر محاضرات في المدارس اللسانية، شفيقة العلوي، ص: 58

(3) مباحث في اللسانيات؛ أحمد حساني، 228

(4) ينظر مناهاج علم اللغة، ص: 236، وينظر الجملة والوحدة الاسنادية، رابح بومعزة، ص: 140

(5) محاضرات في المدارس اللسانية، شفيقة العلوي، ص: 76 وما بعدها

يقيمون له وزناً(*)، فلم يكن همهم إلا وصف اللغة من دون تقديم أي تفسير أو تعليل، لذا عدت لديهم جملة صحيحة نحويًا، ولكنهم مع ذلك لم يستطيعوا تحييد المعنى بشكل كامل وتام، إذ أجبروا في بعض التراكيب شديدة الغموض على الاستعانة به، حيث وقف معيار التوزيع وحده عاجزًا أمامها، ولكنه على الرغم من ذلك ظل وجوده محدود⁽¹⁾، وقد كان تشو مسكي صاحب النحو التحويلي قد استبعد المعنى أيضًا، ولكنه سرعان ما عدل عن رأيه، إذ تبين له أن الدراسة اللغوية بمعزل عن المعنى لا تساهم في الشرح والتحليل، ولا تؤدي إلى نتيجة ذات فائدة⁽²⁾. ومن ثم يعد التحويليون وعن طريق المكون الدلالي الذي يقوم على المعجم وقواعد الإسقاط الجملة السابقة (كتب الباب الدرس) غير صحيحة نحويًا؛ لافتقارها لعنصر المعنى، أي بين ألفاظها مفارقة معجمية، فبين كتب والباب تنافر، ومن ثم يستبعد الباب ويستبدل بالطالب أو الولد أو التلميذ أو غيرها من الألفاظ التي يمكن أن يكون قد صدر منها فعل الكتابة، وذلك ما ذكره علماءنا من أنه لا بد من إسناد الفعل إلى من هو أهل له، فلا تكفي السلامة النحوية في الجمل فحسب، بل يجب أن تكون بين ألفاظها ملاءمة ومصاحبة معجمية، وهو ما يعرف عند تشومسكي بقيود الانتقاء(*)، أو ما يعرف بموضوع المصاحبة أو التلازم اللفظي وهو من أهم المواضيع التي حظيت بالاهتمام الشديد في علم اللغة الحديث(*)، حيث أن (الجمل التي لا تراعى فيها حدود الاختيار ولا تأخذ بمعايير النحو تؤول إلى الإهمال كما قال بالمر⁽³⁾)، وكان سيوييه قد أشار في كتابه إلى أن الاختيار الخاطئ للعنصر اللغوي يؤدي إلى (وصف التركيب بالقبح⁽⁴⁾)، يقول: (فالمستقيم القبيح أن تضع لفظًا في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا

(*) ولا يعني إهمالهم للمعنى أنه غير معترف به عندهم بل على العكس تمامًا

(1) ينظر مدخل إلى المدارس اللسانية، سعيد سنوقة، ص: 102 وينظر مناهاج علم اللغة، سعيد بحيري، ص: 229 من هامش المترجم

(2) ينظر المدارس اللسانية المعاصرة، نعمان بوقرة ص: 128

(*) يقصد بها ما يجب مراعاته عند اختيار المفردات في الجملة فإذا بدأت بالفعل فلا بد من ذكر الفاعل لا الخبر، وهو ما يصفه هاليدي بالنظام في نظريته النحو النظامي- حيث إن اختيار واحد من العناصر يمنع اختيار أي عنصر آخر من النظام نفسه، فلو أن شيء ما كان مفردًا فلا يمكن أن يكون في ذات الوقت جمعًا، كما لا يمكن اختيار أكثر من عنصر من ذات النظام في موقع واحد فلا تقول: ذلك هذا ناجح، وهذا النظام يعمل في شكل رتبة أو إطار ترانتي فاخترارك للخبر مثلًا شرطًا لدخول الإثبات أو النفي.. الخ وعن طريق هذا النظام يمكن ببساطة التنبؤ بالجمل اللانحوية ومعرفتها، ينظر النحو النظامي عند هاليدي، محمود نعله، ص: 103 وما بعدها

(*) يقصد بالمصاحبة المعجمية الارتباط المنطقي بين كلمة ما وما يجاورها من كلمات، ينظر علم الدلالة أحمد مختار، ص: 74

(3) مدخل إلى علم الدلالة بالمر ص: 154 وص: 177، وينظر البيان في روائع القرآن، تمام حسان 90/1

(4) دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، عبدالفتاح عبد العليم، ص: 239

رأيت⁽¹⁾، ومن ثم نرى بأن التحويلين لم يكتفوا بوصف اللغة وحسب، وإنما قاموا عن طريق القواعد التحويلية بتقديم التفاسير والعلل للأشكال اللغوية، فالنحو التحويلي لا يميز بين ما هو نحوي وغير نحوي، فحسب، بل يعمل على تصحيح ما هو غير نحوي أيضاً⁽²⁾، ومع ذلك يرى أحد الباحثين أن الاستبدال الذي نادى به اللسانيات الغربية هو استبدال غير اطرادي، بحيث أنه لا يقدم فائدة كبيرة في التحليل اللساني لمختلف البنى اللغوية على عكس الاستبدال الاطرادي⁽³⁾ هذا ويأتي الاستبدال في أنحاء النص ليكون واحداً من أهم الوسائل الاتساقية للنص التي تعمل على اتساق النصوص وكفاءتها، حيث يقوم بالربط على مستوى الجملة الواحدة، ثم يتجاوزها بالربط إلى بين سائر الجمل، ولشدة أهميته نال عناية واهتمام نحاة النص أمثال فاندريك وشارول وبوجراند.. إلخ، فهارفج مثلاً وفي سبيل الوصول إلى نظرية شاملة وموسعة للنص اتخذ من الاستبدال الوسيلة الحاسمة لبناء النص، فأدخل في الاستبدال عناصر هي غالباً ما تصنف تحت الإحالة، إذ يرى أنه بواسطة الاستبدال يتم الاستبدال بين الضمير وعائده المطابق لما يعود عليه على المستوى التركيبي، وبذلك تتساوق بداية النص مع آخره، وأي جمل لا ترتبط بهذه الطريقة هي جمل لا تنتمي إلى ذات النص بل إلى نصوص مختلفة في نظره وبهدف الوصول إلى دور الضمير في تشكيل النص فإن هارفج يفرق بين ثلاثة أنواع من الاستبدال هي: استبدال أحادي البعد واستبدال ثنائي البعد واستبدال ممتزج، ويرى بأن أصفافها وأقواها هي مستبدلات ثنائية البعد، نظراً للدور المحوري الذي تلعبه في تشكيل النص⁽⁴⁾.

لم يكتف هارفج بإدراج عناصر الإضمار تحت مفهوم الاستبدال فحسب، بل أدخل تحته الوحدات المعجمية والمترادفات والوحدات المكررة، ومن ثم يكون قد غطى على (المجالين النحوي والدلالي معاً⁽⁵⁾)، وفي الحقيقة يعد ما جاء به هارفج لدى علماء النص من (أهم المراحل المؤسسة لما يعرف بخاصية التماسك النصي)⁽⁶⁾.

(1) الكتاب سيبويه، 26/1

(2) ينظر القواعد التحويلية، حسام بهنساوي، ص: 98-99، وينظر محاضرات في اللسانيات، شفيقة علوي، ص: 50

(3) ينظر البنية العميقة للاستبدال، رابح بو معزة، ص: 177

(4) ينظر علم النص مفاهيم واتجاهات، سعيد بحيري، ص: 52 وما بعدها، ومشكلات بناء النص، سعيد بحيري، ص: 61-62

(5) الاتساق والأنسجام، مفتاح بن عروس، ص: 103

(6) التحليل اللغوي، برينكر، ص: 69

ويعدّ الباحثان هاليدي وحسن أبرز من تحدث عن الاستبدال باعتباره وسيلة اتساقية إذ أفردا له جزءا كبيرا في كتابيهما وأدرجاه في المرتبة الثانية بعد الإحالة⁽¹⁾، وقد فرقا بين الإحالة والاستبدال، فلم يجمعا بينهما كما فعل هارفيج، ويعد الاستبدال لديهما وحدة وظيفية تعمل على تشكيل الوحدة الدلالية للنص ومن ثم تسهم في تكوينه، إذ يُعدّ الاستبدال في نظرهما وسيلة شكلية لا بد من توفرها في النص من أجل تحقيق وحدته الشاملة، وإعطائه النسيج وتمييزه عن اللانص⁽²⁾.

الاستبدال اصطلاحا:

يعرف النصابيون عامة الاستبدال بأنه حلول عنصر لغوي محل آخر، فهو لدى هارفيج: (إحلال عنصر لغوي محل عنصر لغوي آخر محدود⁽³⁾)، ولا يبتعد هاليدي وحسن كثيرا، فالاستبدال لديهما: (تعويض عنصر داخل النص بعنصر آخر)⁽⁴⁾، ويعرف بو جراند الاستبدال بأنه: (ارتباط بين مكونين من مكونات النص يسمح لثانيتها بتنشيط هيكل المعلومات داخل النص)⁽⁵⁾.

وهذه التعاريف في الواقع هي تعاريف واسعة فضفاضة تدخل في الاستبدال ما ليس منه كالضمائر مثلا، فهي تأتي في النص عوضا عن تكرار الأسماء، فهي نائبة منابها فتأتي عوضاً عنها؛ لكي لا يتوهم السامع بأن المذكور غير الأول لو أعيدت، ومعلوم أن الضمائر ملازمة للافتقار، فهي دائما بحاجة إلى مفسر تعود عليه، لذا تصنف ضمن العناصر المحيلة⁽⁶⁾، والاستبدال غير الإحالة، ومن ثم فهي ليست من الاستبدال في شيء، كما أن تعريف بو جراند يمكن أن يصدق على التكرار والتضاد إذ أن إعادة اللفظ في التكرار يسهم كما الاستبدال في اطراد المعلومات واستمرارها مما يساعد على تتابع النص وترابطه عن طريق الارتباط الحاصل بين عنصري التكرار، ولضبط مفهوم الاستبدال، ولكي نحترز من أن يدخل فيه ما ليس منه فإننا نذهب إلى القول بأن الاستبدال هو: ((علاقة نصية بين كلمتين من كلمات النص -على

(1) ينظر الاتساق في الإنجليزية، هاليدي وحسن، ص: 89

(2) ينظر علم لغة النص، عزة شبل، ص: 101، وينظر طبيعة النص والمقام، شريفة بلحوت، ص: 121

(3) مشكلات بناء النص، سعيد بحيري، ص: 61

(4) لسانيات النص، محمد خطابي، ص: 19

(5) النص والخطاب والاجراء، ص: 300

(6) لسانيات النص، محمد خطابي، ص: 16-17

المستوى الأفقي - بينهما ترادف جزئي، وتنتمیان إلى النوع النحوي أو النوع الصرفي أو المعجمي نفسه⁽¹⁾، ونعني بالترادف الجزئي وجود اختلاف جزئي يجنب التكرار ويمنعه، فالكلمة البديلة لا يعني أنها مساوية في الدلالة للكلمة المبدلة⁽²⁾.

ويقع الاستبدال على المستويين النحوي والمعجمي معاً، و يسمى العنصر الأصلي المتقدم المستبدل منه والعنصر المتأخر المستبدل به وهما طرفا الاستبدال والعلاقة بين طرفيه هي علاقة قبلية (Relations anaphoric)، حيث أن معظم حالاته قبلية، ذلك أن الاستبدال يعتمد في أساسه على أن شيئاً قد قيل من قبل⁽³⁾، ومن نماذجه قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلِيهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ مَن يَشَاءُ﴾⁽⁴⁾، حصل الاستبدال في الآية الكريمة السابقة بين كلمة (فئة) و(أخرى)، حيث جاءت أخرى محل فئة وتم الاستدلال على هذا الاستبدال من النص القرآني نفسه⁽⁵⁾

ومن نماذجه أيضاً قوله تعالى: ﴿وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النِّفَاقِ لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُمْ مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ وَآخَرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ...﴾⁽⁶⁾

هذا وقد يقع الاستبدال في سياقات معينة لاحقاً فتصبح حينئذ العلاقة بين طرفيه (بعديّة) مثال ذلك: التقطت أفضل واحدة من بين كل الورود في الحديقة وأعطتها لي⁽⁷⁾.

حيث أن كلمة واحدة مستبدلة من الورود المذكورة لاحقاً في سياق النص.

ولأن الاستبدال يعتمد في الأغلب على أن شيئاً قد قيل من قبل، فإن هاليدي وحسن يذهبان إلى أن جميع حالات الاستبدال داخلية (داخل اللغة)، أما الاستبدال الخارجي فهو نادر الوقوع ويقع فقط في المحادثات⁽⁸⁾.

شروط الاستبدال:

(1) ينظر معجم مصطلحات، مبارك مبارك، ص: 210

(2) لسانيات النص، شريف استيتة، ص: 309

(3) علم لغة النص، عزة شبل، ص: 115

(4) سورة آل عمران، الآية: 13

(5) نحو النص، أحمد عفيفي، ص: 123

(6) سورة التوبة 'الآية: 101-102

(7) علم لغة النص، عزة شبل، ص: 115

(8) علم لغة النص، عزة شبل، ص: 115

يمكن القول بأن للاستبدال شروطا هي:

- أن لا تكون الكلمة المستبدلة ضميرا شخصيا⁽¹⁾، إذ كيف يكون استبدالاً إذا كانت الضمير ضمير المتكلم من نحو (أنا)، والاستبدال كما ذكرنا يكون بين كلمتين بينهما ترادف جزئي، أي ليست سواء في الدلالة، والضمير الشخصي يشير إلى ذات الماهية. لذلك فهو خارج عن نطاق الاستبدال، وهذا الشرط سوف نجده لدى نحائنا عند حديثهم عن البديل النحوي في المبحث الثاني.

- يجب أن تقوم الكلمة البديلة على مبدأ الاحتفاظ بمعنى أنها يجب أن تحتفظ بجزء من المعلومة السابقة أي تحتفظ بجزء من الكلمة المستبدل منها فللاستبدال قاعدة عامة، وهي يجب أن تكون للكلمة البديلة نفس الوظيفة التركيبية للكلمة المبدلة، بحيث تحل الكلمة البديلة محل المستبدلة شاغلة نفس وظيفتها التركيبية، فكلمة فئة شغلت وظيفة الاسم الموصوف في الجملة، ثم شغلت أخرى الوظيفة نفسها⁽²⁾.

- من شروط الاستبدال أيضا هو أن يدل كل من الشكلين اللغويين على الشيء غير اللغوي في نفسه، ففي الآية آل عمران نجد أن كلمة فئة وكلمة أخرى دالتان على مجموعة من الناس وذلك شيء غير لغوي في نفسه⁽³⁾، والذي يبدو لي أن هذا الشرط يقع على بعض الأدوات النصية الأخرى، ففي التضاد المتدرج مثلا نقول: اللواء ، رائد، عقيد...كلها تدل على الرتبة وهي شيء غير لغوي في نفسه، وكذلك التضاد الاتجاهي: أسفل، أعلى، أمام... وكذلك الألوان نقول أسود، أبيض..إلخ فهي جميعها تدل على شيء غير لغوي في نفسه.

(1) المصدر السابق، ص: 113

(2) دور المنهج الاستبدالي في وصف العربية، وليد عبدالله، ص: 22، وينظر علم لغة النص، عزة شبل، ص: 113

(3) نحو النص، أحمد عفيفي، ص: 124

المبحث الثاني

المصطلحات المتداخلة مع الاستبدال

المصطلحات المتداخلة مع مفهوم الاستبدال:

إذا عدنا إلى التراث الذي خلفه لنا نحائنا لوجدنا عدة مصطلحات تتشابه ومفهوم الاستبدال في اللسانيات الحديثة كالتعويض والبدل والمعاقبة والنيابة.. إلخ، ونحن في هذا المبحث نسعى إلى ضبط بعض تلك المصطلحات المتداخلة ومفهوم الاستبدال لنرى أي تلك المصطلحات أقرب وأكثرها شبيها من الاستبدال بمعناه اللساني الحديث، والمصطلحات التي سنتناولها هي البدل والنيابة والعدول.

أولاً: البدل

البدل في اللغة يعني العوض، أما في الاصطلاح فهو أحد التابع المشهورة في النحو (النعته والتوكيد والعطف والبدل)، وقد عرّفنا نحائنا أنه (التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، فقولهم المقصود يخرج النعته والتوكيد وعطف البيان، فإن كلاً منها مكمل للمقصود وليس مقصوداً أما قولهم، بلا واسطة أي المعطوف ببل ولكن فإنهما مقصودان بالحكم ولكن بواسطة)⁽¹⁾.

ويأتي البدل في اللغة لإزالة التوهم ورفع ولمزيد من التوكيد والبيان، وذلك كأن يكون للشخص اسمان اشتهر بأحدهما عند قوم والآخر عند آخرين، فإذا ذكر أحد الاسمين من دون الآخر يحدث التباس لدى السامع، فلا يعلم من المقصود لعدم علمه أحياناً بالاسم الذي ذكر فلا يكون مشهوراً لديه أو معلوماً، فيذكر الاسمين معاً لغرض إزالة التوهم فيتضح عند السامع المقصود، ويحصل بجمعهما التوكيد إذ يدلان مع بعضهما على حقيقة واحدة، ومن ثم يغني كل منهما الآخر في تعيين تلك الحقيقة⁽²⁾.

هذا وقد استقام لدى نحائنا تقسيم البدل على أربعة أنواع⁽³⁾ هي:

-بدل كل من كل: ويسمى أيضاً بالبدل المطابق⁽⁴⁾، وهو ما كان مدلوله عين مدلول

الأول، ولكونه عين مدلول الأول لم يحتج إلى رابط يربطه به⁽⁵⁾، ومن ثم تكون

(1) شرح قطر الندى، لابن هشام، 308/1.

(2) ينظر الحدود في النحو 1472

(3) ينظر المقدمة المحتسبة، ابن بشاذ 424/2

(4) شرح الحدود في النحو، للفاكهي، ص: 263

(5) المصدر السابق والصفحة نفسها

العلاقة بين طرفي هذا النوع من البديل علاقة معنوية وثيقة⁽¹⁾، وهي تشبه العلاقة بين طرفي الاستبدال في نحو النص، إذ أن العلاقة بين طرفيه علاقة معنوية من غير وجود رابط كالضمير وما شابه، ومن أمثلة هذا النوع من البديل قوله تعالى: ﴿ اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾⁽²⁾

-بديل بعض من كل: وهو ما كان مدلوله جزءا من الأول، ولكونه جزءا منه احتاج إلى رابط يربطه به، وذلك أن الثاني مخالف للأول⁽³⁾، نحو قولك: ضربت زيدا رأسه، فأرأسه بدل بعض من زيد فهو جزء منه، بيد أنه قد يستغنى عن هذا الرابط كما في قوله تعالى: ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتِطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾⁽⁴⁾.

-بديل الاشتمال: إن هذا النوع من البديل ليس جزءا من المبدل منه وإنما هو كالجزم منه أو متصل به اتصالا من نوع ما، وشرطه أن يكون مشتملا على الثاني، والثاني قائم به، والغالب في مثل هذا البديل مصاحبته ضمير عائد على المبدل منه، فبدلا البعض والاشتمال يختصان باتباعهما الضمير كثيرا، أو تضمنهما ما يقوم مقامه⁽⁵⁾.

-بديل المباين: مثل هذا البديل لا يقع في كتاب الله عز وجل ولا في الشعر، وإنما يكثر وقوعه في الكلام العادي المرتجل، وهو على ضربين:

1-بديل الإضراب: هو ما يذكر متبوعه بقصد نحو: أكلت تمرا زيبيا، حيث أخبرت أولا بأكل التمر، ثم أضريت عنه وجعلته في حكم المتروك.

بديل الغلط: وهو أن تقصد إليه بعد أن غلطت أو نسيت نحو قولك: مررت برجل حمار، فهذا البديل يقع من صاحبه بغير قصد⁽⁶⁾.

وكون البديل تابعا فإنه يوافق متبوعه ويتطابق معه في حركات الإعراب، فإن كان المبدل منه مجزوما كان البديل مجزوما، وإن كان منصوبا أو مجرورا كان البديل كذلك منصوبا أو مجرورا، كما يتطابق معه أيضا في التذكير والتأنيث، أما من حيث التعريف والتكثير والإظهار

(1) نظام الربط والارتباط، مصطفى حميدة، ص: 186

(2) سورة الفاتحة، الآية: 5-6

(3) شرح الحدود للفاكهي، ص: 264

(4) سورة آل عمران 97

(5) شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك 3/337.

(6) ينظرهمع الهوامع، السيوطي 3/178

والإضمار فليس بمشروط أن يتطابقا، فقد يكونا: نكرتين أو معرفتين، أو أحدهما معرفة والآخر نكرة والعكس⁽¹⁾، ولا بد في إبدال النكرة من المعرفة أن تكون موصوفة، وعلى ذلك الكوفيين وأهل بغداد وابن أبي الربيع والسهيلي وحجتهم في ذلك أنها لو لم تكن موصوفة لم تحصل بها الفائدة ولا يتم بها البيان⁽²⁾، ومنها قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنْتَه لِنَسْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾⁽³⁾، في حين أطلق الجمهور جواز إبدالها حتى وإن لم تكن موصوفة لورودها في كلام العرب ومن حيث الفائدة أجيب لرفع اللبس فالعرب يسمون المذكر مؤنثاً والعكس لذا تم يحصل بها رفع الإشكال تقول: مررت بهند رجل وبجعفر امرأة⁽⁴⁾.

أما من حيث الإظهار والإضمار فيبدل الظاهر من الظاهر. وذلك على نحو ما تقدم من أمثلة، كما يبدل الظاهر من المضمرة الغائب دون الحاضر والمخاطب نحو: رأيت زيدا يقول أبو البقاء: جميع الأسماء صالح لأن يبدل منها إلا ضمير المتكلم أو المخاطب؛ لأنهما في غاية الوضوح⁽⁵⁾، ومعلوم أن البديل جاء لأجل البيان والتوضيح لذلك لم يبدل مما هو واضح ومبين، وقيل يجوز إبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل من كل شرط أن يفيد الإحاطة والشمول⁽⁶⁾، وإلا فلا يجوز، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾⁽⁷⁾، أو بدل بعض وبديل اشتغال، إلا أن الأخص لا يشترط ذلك ويذهب إلى تجويز الإبدال من ضميري المخاطب والحاضر قياساً على الغائب، ويرى بأنه لا لبس فيه ولا حرج⁽⁸⁾.

أما إبدال المضمرة من المضمرة أو من الظاهر فقد ذهب ابن مالك إلى المنع، فلا يجيز إبدال مضمرة من مضمرة لعدم سماعه وجعل ما أوهم من ذلك توكيدا لا بدلاً فقولنا: رأيت إياه فإن إياه لديه توكيد وليست من البديل في شيء⁽⁹⁾، بيد أن ابن هشام اعترض على القول بالتوكيد؛ لكون القوي لا يؤكد بالضعيف، وقد قالت العرب: زيد هو الفاضل، وجوز النحويون أن يكون هو

(1) ينظر اللمع، ابن جني/1/87.

(2) الهمع للسيوطي/3/181

(3) سورة العلق، الآية: 16-17

(4) ينظر الهمع للسيوطي/3/182

(5) اللباب في علل البناء والاعراب، للعكبري/1/412

(6) همع الهوامع، للسيوطي/3/180

(7) سورة المائدة، الآية: 116

(8) ينظر شرح شذور الذهب لابن هشام/1/574

(9) ينظر شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك/3/329

بدلاً⁽¹⁾، كما أن أهل الكوفة قد منعوا أن يبدل المضمرة من المضمرة بدل كل من كل إذا كان منصوباً، بل يحمل على التوكيد نحو: رأيتك إياك في حين أن البصريين أجازوا البديل في مثل هذا⁽²⁾، ومن ثم فإن البديل النحوي يلتقي مع الاستبدال في نحو النص في عدم الإبدال من الضمير الشخصي في كل منهما، وإن كان في البديل النحوي فيه خلاف، إلا إنه خلاف جدلي لا يقوم على الاستشهاد بالفصيح من كلام العرب⁽³⁾.

وقد ذهب الجمهور من النحاة بعدم جواز الفصل بين البديل والمبدل منه في البديل النحوي بفاصل أجنبي كالمعطوف مثلاً في حين يجوز الفصل بينهما إذا كان الفاصل خبراً، أو كان الفاصل مطلوباً للعامل في المبدل منه⁽⁴⁾، كما لا يجوز أن يفصل بين طرفي البديل بفاصل طويل، فقد ذهب ابن الحاجب في أماليه إلى عدم جواز الفصل بينهما بالجملة نحو: زيدا ضربته، يقول: لا يجوز أن تكون الهاء في ضربته بدلاً من زيد للفصل بينهما بالجملة الفعلية⁽⁵⁾. إلا أن المتتبع لمعربي الآيات في القرآن الكريم يلحظ أنهم لا يبالون بالفصل، فيقولون بالبديل مع وجود فاصل طويل بين البديل والمبدل منه⁽⁶⁾، فأبو حنيفة في البحر المحيط تكرر أن قوله تعالى في سورة النساء: "الذين يترصبون" بدل⁽⁷⁾ من "الذين يتخذون" من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أَبِئْتَعُونَ عِنْدَهُمُ الْعِزَّةَ فَإِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعاً وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَعْتَدُوا مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذًا مِثْلُهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ جَمِيعاً﴾⁽⁸⁾، فالفاصل هاهنا طويل بين طرفي البديل، وتجاوز الربط على مستوى الجملة الواحدة والجملة إلى الربط بين عدة جمل، وهو هنا يلتقي مع الاستبدال في نحو النص في تجاوز الربط في حدود الجملة إلى أبعد من ذلك إلى النص، إلا أن الغالب على البديل النحوي عدم تجاوزه حدود هيكلية

(1) شرح شذور الذهب، ابن هشام/1/574

(2) الهمع، للسيوطي/3/182

(3) النحو الوافي، عباس حسن/3/682.

(4) ينظر حاشية الصبان/3/84

(5) ينظر أمالي ابن الحاجب/2/805.

(6) الفصل بين المتلازمين، رافع خلف، ص: 102

(7) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي/4/104

(8) سورة النساء، الآيات 138-139.

الجملة والجمليتين، كما أن البديل كونه تابعاً لا يتقدم عن متبوعه فحقه التأخر دائماً⁽¹⁾، على حين قد يتقدم المستبدل به على المستبدل منه في الاستبدال النصي وتسمى العلاقة بين طرفيه حينئذٍ بعدية.

مما سبق يمكن أن نخلص إلى أن البديل النحوي يلتقي مع الاستبدال النصي في بعض النقاط ويفترق عنه في أخرى، فالبديل يساهم -كما الاستبدال- في اتساق النص، ولكن ضمن حدود الجملة والجمليتين، في حين الاستبدال في نحو النص يسهم في اتساق النص بين العناصر المتباعدة، فيجعل من النص كالكلمة الواحدة، على حين تقل فاعلية الاتساق في البديل النحوي، إذ لا بد أن يجتمع طرفاه البديل والمبدل منه في ذات السياق، أي في تركيب واحد، فالبديل لا بد أن يكون نفس المبدل منه أو مشتملاً عليه، أو كالجزم منه، لذلك كان مقتصرًا على الربط بين العناصر اللغوية المتقاربة لا يتجاوز الجملة أو الجمليتين، في حين في الاستبدال النصي لا يشترط أن يجمعها سياق واحد، فالبديل النحوي إذا مقتصرًا على الربط بين العناصر اللغوية المتقاربة، كما أن كلاً منهما يعد وسيلة من وسائل الاقتصاد في اللغة، ومن ثم يمكن اعتبار البديل النحوي من قبيل لسانيات الجملة، في حين الاستبدال في من قبيل لسانيات النص.

ثانياً: النيابة

النيابة مصدر الفعل ناب، وتدل مادة ناب في المعاجم اللغوية على قيام الشيء مقام الشيء الآخر، يقول ابن منظور: (ناب عني فلان ينوب نوباً ومناياً أي قام مقامه وناب عني في هذا الأمر نيابة إذا قام مقامك⁽²⁾)، هذا المفهوم اللغوي للنيابة هو نفسه في عرف النحاة، إلا أنه في الاصطلاح محدود بالتركيب اللغوية، بيد أن النيابة من المصطلحات التي لم يرد لها تعريف عند نحائنا القدامى، بل إنها (لم تستقر على هذه التسمية إلا في القرن السابع هجري)⁽³⁾. وعند المطالعة في كتب التراث نجد أن نحائنا القدامى من باب التجوز والتسامح خلطوا بينها وبين مصطلحات أخرى مضارعة لها في المعنى، كالمعاقبة والتعويض والإبدال وغيرها،

(1) ينظر أمالي ابن الحاجب 805/2

(2) لسان العرب، ابن منظور 774/1.

(3) النيابة وما يضارعاها من المصطلحات النحوية، مجيد منوط، ص: 4

فنجدهم أحيانا يذكرون لفظ النيابة في غير موضعها، وذلك على نحو قولهم: (إن يا النداء نابت مناب ادعو أو أنادي ويا النداء هنا هي عوض عن الفعل لا نائبة عنه⁽¹⁾).

كما أنهم كانوا يطلقون بعض الألفاظ على نحو: (قام مقامه وحل محله وأخذ حكمه... إلخ ويقصدون من ورائها مصطلح النيابة)⁽²⁾، من ذلك قولهم في باب المفعول الذي لم يُسم فاعله: (وحكمه أن يحذف فيه الفاعل ويقام شيء آخر مقامه فيرفع لفظاً أو معنى والمقام أما مفعول به أو مطلق...) (3)

و قد قامت حديثاً دراسات عدة تعنى بدراسة النيابة كظاهرة مستقلة والعمل على تمييزها وفصلها عن المصطلحات المضارعة لها ومن بين تلك الدراسات على سبيل المثال (بين الأصالة والنيابة في النحو العربي للدكتور عبد العظيم صالح، وظاهرة النيابة في النحو العربي للدكتور عبدالله باعير وغيرهما).

وقد عرّفت النيابة من قبل الباحثين بعدة تعريفات، نذكر من هذه التعريفات ما يأتي:
عرف الدكتور سمير اللبدي النيابة بأنها: (إقامة شيء مقام شيء آخر، من ذلك نيابة المفعول به، أو الظرف، أو الجار والمجرور، أو المصدر عن الفاعل في حالة حذفه⁽⁴⁾) وهذا التعريف يلتقي مع تعريف الاستبدال، فهو أيضاً يكون بإقامة عنصر لغوي مقام عنصر آخر وليس من فرق بينهما سوى لفظ العموم في الأول وهو قوله (شيء)، والخصوص في الثاني (عنصر لغوي).

وعرّفت أيضاً بأنها (إحلال عنصر محل عنصر آخر شرط وجود علاقة بين العنصرين في اللفظ أو العمل في المعنى)⁽⁵⁾.

وعرّف الدكتور عبدالله باعير بأنها (إسقاط أحد عناصر التركيب الجملي الذي يستدل عليه من الأصل المفترض، وإحلال آخر محله في الاستخدام، حاملاً بعض خصائصه وليس كلها لأنه ليس إياه⁽⁶⁾)، نجد هذا التعريف نفسه تقريباً قد جعله الدكتور وليد عبدالله مفهوماً

(1) أمالي ابن الحاجب 1/424

(2) ينظر ظاهرة النيابة، عبد الله باعير، ص: 98 وما بعدها

(3) المقدمة الجزولية، للجزولي 1/142،

(4) معجم المصطلحات النحوية، سمير اللبدي، ص: 233

(5) ظاهرة النيابة في النحو العربي، أحمد عطية، نقلاً عن ظاهرة الاستبدال لعرفة مقصود، ص: 4

(6) ظاهرة النيابة، عبدالله باعير، ص: 32

للاستبدال بمعناه الحديث، بل جعل ملامح وسمات هذه الظاهرة هي معظمها التي ذكرها الدكتور عبد الله باعير لظاهرة النيابة، ومن ثم استقام لديه أن النيابة أقرب المصطلحات شبيها بالاستبدال ويكمن الفرق بينهما لديه بأن النيابة ظاهرة تركيبية خاصة بالتركيب الجملي، في حين الاستبدال يحدث على جميع مستويات اللغة ويحيط بها⁽¹⁾.

والنيابة عند الدكتور عبد العظيم الشاعر هي (أن يقع اللفظ موقعا ليس له من جهة الأصالة، فيقوم مقام ما خلفه في العمل أو الموقع العربي الافادة في الوظيفة في الجملة)⁽²⁾، وقد قام بجعل الصفة مقام الموصوف من النيابة، وحمل هذه المسألة على الاستبدال النصي، كما جعل إقامة المضاف إليه مقام المضاف على الاستبدال، وعدّها من المسائل التي تحمل على الاستبدال أيضا⁽³⁾، ولعلّ التشابه بين المفهوم الاصطلاحي للنيابة والاستبدال هو ما دفع البعض إلى اعتبار النيابة من الاستبدال وعدها أقرب المصطلحات التراثية شبيهاً به، ويبدو لي أن النيابة غير الاستبدال وإن كان النائب يشغل نفس الوظيفة التركيبية للمنوب ويحمل بعض خصائصه كما الاستبدال، إلا أن الفرق بينهما عندي يكمن في أن العلاقة بين طرفي النيابة (النائب والمنوب عنه) هي علاقة بين عنصر مسقط لفظاً وعنصر موجود في التركيب⁽⁴⁾، أي علاقة على المستوى الرأسي، فلا يجتمعان معا في سياق واحد، فلا بد من حذف (إسقاط) ثم إحلال، أما العلاقة بين طرفي الاستبدال فهي علاقة بين عنصرين حاضرين داخل السياق التركيبي على المستوى الأفقي، فليس أحدهما مسقط وإنما العنصران موجودان داخل السياق أحسب أن المسألتين اللتين عدّهما الدكتور عبد العظيم الشاعر من الاستبدال هما ليستا من الاستبدال النصي، الذي يسير عليه هذا البحث، أو أنهما من الاستبدال ولكنه استبدال خاص ومحدود، فإقامة الصفة مقام الموصوف هي ليست من باب النيابة وإنما من باب الحذف⁽⁵⁾، فقولته تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾⁽⁶⁾ أي: قوم يحرفون الكلم حذف الموصوف وهو قوم ولم يقم مقامها شيء، بدليل أن الصفة لم تكتسب شيئاً من خصائص الموصوف، وبقيت

(1) ينظر دور المنهج الاستبدالي في وصف العربية، وليد عبدالله، ص: 23 وما بعدها

(2) بين الأصالة والنيابة، عبد العظيم الشاعر، ص: 329 نقلاً ظاهرة النيابة ص: لعبدالله باعير، ص: 29

(3) ينظر النحو وبناء الشعر في ضوء النص، عبد العظيم الشاعر، ص: 71

(4) ينظر ظاهرة النيابة، عبد الله باعير، ص: 52

(5) ينظر المصدر السابق، ص: 245

(6) سورة النساء الآية: 45

على ما كانت عليه من قبل الحذف، ومن خصائص النيابة أن النائب ينوب عن المنوب في العمل، فيعمل في غيره إن كان المنوب عنه عاملاً ويحمل حركته الإعرابية إذا كانت بنيته تتحملها، فلا بد أن يحمل شيئاً من خصائص وسمات المنوب عنه⁽¹⁾، فالذي حدث إنما هو الحذف لا النيابة على النحو الآتي:

من الذين هادوا قوم يحرفون الكلم ← هادوا Ø يحرفون → هادوا يحرفون، ومن ثم يمكننا جعل هذه المسألة من مسائل التحويل بالحذف في النحو التحويلي، أو الحذف النصي في نحو النص⁽²⁾.

أما إقامة المضاف إليه مقام المضاف فهي من النيابة، ومنها قوله تعالى: ﴿ وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾⁽³⁾.

أي حب العجل ↔ Ø العجل

فحذف المضاف (حب) وقام المضاف إليه مقامه، وناب عنه⁽⁴⁾، والذي يظهر عندي أيضاً حمل هذه المسألة من باب التحويل بالاستبدال في النحو التحويلي لا الاستبدال النصي، فالذي حدث في إقامة المضاف مقام المضاف إليه الحذف أولاً، ثم الاستبدال، فحذف المضاف وجاء المضاف إليه، بدليل أن حركة المضاف إليه انتقلت من الجر إلى الفتح ثم حلّ المضاف إليه مكانه، على رغم أن الدكتور خليل عميرة قد جعل مسألة من مسائل النيابة وهي النائب عن الفاعل من باب التحويل بالحذف، وقد مثّل على ذلك بالمثال الآتي:

كسر إنسان الزجاج ↔ كسر الزجاج
 كسر إنسان الزجاج ← كسر الزجاج
 $C + \emptyset + A \leftarrow C + B + A$

حيث تم حذف الفاعل وهو (إنسان) وحلّ محله المفعول به (نائب الفاعل) وهو (الزجاج)، كما أنه أخذ بعضاً من أحكامه ومنها الرفع، فهنا وقع قانونا الحذف والإحلال معاً، يعلق الدكتور خليل على المثال السابق بقوله: لما كانت البنية العميقة في الجملتين -أي في جملة التوليد أي الجملة الأصلية- واحدة فإنه لا فرق قبل دخول عنصر التحويل وبعده).

(1) ينظر ظاهرة النيابة، ص: 34-35

(2) في نحو اللغة وتراكيبها، خليل عميرة، ص: 66

(3) سورة البقرة، الآية: 92

(4) ظاهرة النيابة، ص: 329

بيد أن الدكتور عبد الله باعير لم يرض بذلك، وذكر أن هناك فرقا بين الجملتين فالأولى هي العميقة والثانية هي السطحية المحولة عن الأصل، لكن ليس بالحذف بل بالإحلال وذلك على النحو الآتي:

$$A \leftrightarrow C + \emptyset + A \leftrightarrow C + B + A \quad C$$

حيث احتل (C) محل العنصر (B) حاملا معظم أحكامه⁽¹⁾

نقول إن ما قاله الدكتور خليل عمايرة من أن البنية العميقة في الجملتين -أي معناه- هي واحدة ولا تختلفان عن بعضهما إلا على المستوى الظاهري، إلا أن هناك فرقا قبل دخول عنصر التحويل وبعده، فالجملة (المشتقة) المحولة تختلف في معناها عن الأولى -أو لنقل في الجملة المحولة معنى إضافي ليس في الأولى - النواة^(*)، فالفاعل مذكور فيها ولم يحذف، أما في الجملة المحولة فقد حذف، وقد ذكر نحائنا أن وراء حذف الفاعل وقيام المفعول مقامه أسباباً عدة، فقد يكون حذفه للإبهام، أو لتعظيمه، أو للتقليل من شأنه، أو لتحقيره، أو خوفاً منه أو عليه، أو لمعرفة المخاطب به، ويكون في هذه الحالة حذفه طلباً للإيجاز والاختصار⁽²⁾، وهو ما ذكره الدكتور خليل عند دراسته لقاعدة التحويل بالحذف، وليس الأمر كما زعم، فهو يرى بأن هذا التحويل -وكذلك التحويل بالاستبدال والزيادة وغيرها من قواعد التحويل- ليس له دور في المعنى، بل إنه ذهب إلى أن آراء تشومسكي متقلبة ومتبدلة وبعض أسس هذه النظرية غامضة ومعقدة، مع ذلك نجده يطبق تلك القواعد التحويلية كما جاءت في نظرية تشومسكي،⁽³⁾ إذا فالذي حدث هو قانون التحويل بالاستبدال، ولكن بعد قانون الحذف، فبعدما حذف الفاعل وهو (إنسان) حل محله (الزجاج)، وما النيابة إلا حذف وإحلال، ومن ثم يستقيم لدي جعل النيابة من مسائل التحويل بالاستبدال في النحو التحويلي لا الاستبدال النصي الذي يسير عليه هذا البحث⁽⁴⁾.

(1) ينظر نحو اللغة وتركيبها، خليل عمايرة، ص: 66-76

(*) الجملة النواه هي الجملة التامة الصريحة، البسيطة، الإيجابية والمبنية للمعلوم، ينظر اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مومن، ص: 207

(2) ظاهرة النيابة، ص: 44-45

(3) ينظر الخصائص ابن جني 2/364 وما بعدها، وينظر أيضا شرح التسهيل لابن مالك 2/125 وما يليها.

(4) ينظر في نحو اللغة وتراكيبها، خليل عمايرة، ص: 67 وما بعدها، وينظر ص: 135 وما بعدها

ثالثاً: العدول

تُعدّ مشكلة تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد من (أهم وأكبر المعضلات التي تجابه الخطاب اللساني الحديث⁽¹⁾)، فلا نكاد نجد مصطلحاً واحداً في اللسانيات الحديثة من دون وجود آخر يقاسمه ويشاركه المفهوم، ولعلّ اختلاف اللغة المترجم عنها من قبل غير باحث واختلاف ثقافتهم من أهم الأسباب وراء هذا الأشكال⁽²⁾. ومصطلح العدول واحد من هذه المصطلحات، إذ يشترك معه غير مصطلح في النقد المعاصر كالانزياح مثلاً والانحراف.. الخ، لذا شاع ذيوع العدول في الدراسات الأسلوبية الحديثة باعتباره من أقوى المصطلحات القديمة تعبيراً عن مفهوم الانزياح ولصعوبة ترجمة هذا الأخير وعدم استقراره اقترح أحد الباحثين إحياء مصطلح قديم يكون بديلاً عنه، فكان العدول هو ذلك البديل⁽³⁾.

العدول لغة من (عدل) يقول ابن فارس: (العين والذال واللام أصلان صحيحان لكنهما متقابلان كالمتضادين، أحدهما يدل على الاستواء والآخر على الاعوجاج⁽⁴⁾) والذي يهمننا هنا هو المعنى الثاني لهذه المادة، أي الميل والاعوجاج والانحراف عن الشيء، يقال: عدل عدولاً حاد عن الشيء ومال إلى غيره⁽⁵⁾.

أما في الاصطلاح فإن ابن جني يعرف لنا العدول بقوله: (أن تلفظ ببناء وتريد بناء آخر تقول: عمر وأنت تريد عامر) ⁽⁶⁾ يفهم من تعريف ابن جني أن العدول هو خيار منهجي يستعمله المتكلم، فيعمد فيه إلى ذكر بناء غير الذي يقصد، فهو يريد آخر فيخالف بذلك الأصل، ومعلوم أن الأصل والقياس هما الأساس الراسخ الذي تقوم عليه الأبنية في اللغة وتستقيم عليه كل أحكامها وجميع قواعدها، يقول الكسائي: إنما النحو قياس يتبع، وتجاوز هذا القياس والتخلي عن الأصل في تلك الأبنية يعد خروجاً عن المؤلف وانحرافاً، وإنما كان ذلك الخروج من أجل أغراض بلاغية وقيم جمالية يبتغيها المتكلم من وراء هذا العدول، لذلك جاز هذا الانحراف يقول

(1) إشكالية المصطلح اللساني، أحمد رشراش، ص: 96

(2) ينظر الانزياح وتعدد المصطلح، أحمد ويس، ص: 58

(3) ينظر الأسلوب والأسلوبية عبدالسلام مسدي، ص: 162-163

(4) مقاييس اللغة ابن فارس، مادة عدل 246/4

(5) ينظر المعجم الوسيط، مادة عدل 588/2.

(6) اللع، ابن جني 217

الزمخشري: (الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطريةً لنشاط السامع وإيقاظاً للإصغاء إليه من إطرائه على أسلوب واحد) (1).

وقد يكون العدول طلباً لما هو أخف، ولذلك كانت مخالفة الوضع مقبولة، (2) فالعدول إذا هو (الجنوح والخروج عن الصيغة الأصلية إلى صيغة أخرى) (3)، من أجل أداء وظائف متعددة ومتنوعة، وهو يصيب جميع مستويات اللغة من نحو وصرف ومعجم وصوت ودلالة، حيث أن الأصل في الكلام الذكر، فإذا حدث حذف كان ذلك من العدول ولزم عندئذ تبرير الحذف، والأصل في الكلام الإظهار، فإذا تم الإضمار وجب التفسير، والأصل تقديم الفعل وتأخير الفاعل فإذا حدث تغيير في الرتبة وجب التعليل فكل ذلك يعد خروجاً ومخالفة عن الأصل (4)، ومن ثم فإن العدول عام وواسع يشمل كل ما خرج عن القاعدة، ولكثرة اطراده واستعماله في اللغة (ارتقى إلى مصاف الأصول التي يقاس عليها (5))، بل حتى إنه يعد الخروج عليه في بعض الحالات من الخطأ الجسيم والفادح (6)، كما الأمر عند تقديم الخبر وجوباً على المبتدأ في بعض الحالات، كأن يكون المبتدأ نكرة محضة ولا مسوغ للابتداء به إلا تقدم الخبر المختص ظرفاً كان أم جاراً ومجروراً (7)، ففي مثل هذه الأحوال يعد العدول أمراً إجبارياً وضرورياً لا اختيارياً.

و من أهم المزايا التي يقدمها العدول هو التنبيه على الأصل، وأنه الأفصح، وأن هذا البناء المستخدم ما هو إلا بنية سطحية لبنية عميقة، مما يثير انتباه القارئ ويدفعه إلى التفاعل مع النص محاولاً إعادة التوافق بين البنية السطحية (المعدول إليها) والبنية العميقة المعدول عنها (8)، ففي قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ﴾ (9)، أي مكروهه، حيث عدل عن اسم المفعول مكروهه إلى المصدر كرهه، ويمكن التمثيل على ذلك بالشكل الآتي:

(1) الكشاف، الزمخشري 14/1

(2) ينظر التبيين على مذاهب النحويين للعكبري، 136/1

(3) التعريفات، الجرجاني 191/1

(4) ينظر العدول في الصيغ والتراكيب، عابد محمد، ص: 23

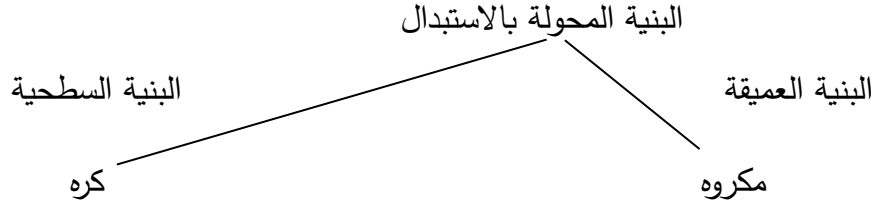
(5) البيان في روائع القرآن، تمام حسان، 77/2

(6) العدول في الصيغ والتراكيب، ص: 36

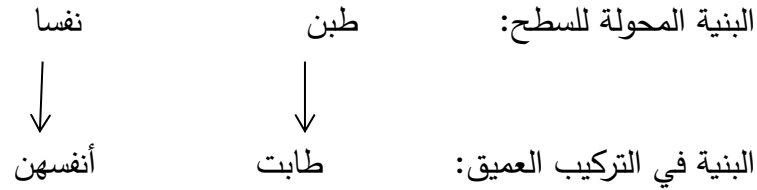
(7) النحو الوافي، عباس حسن 501/1

(8) ينظر تحولات البنية في البلاغة العربية، ص: 320، وينظر مفهوم العدول النحوي، ايمان اسماعيل، ص: 816

(9) سورة البقرة الآية: 214



ونبابة المصدر مناب اسم المفعول وقيامه مقامه هي من مسائل النبابة، مما يدل على أن العدول عام يشمل كل ما خرج عن القاعدة، و من ثم وبحسب ما يتبين لي أن العدول (في بعض مسائله) كما النبابة يندرج تحت باب التحويل بالاستبدال في النحو التحويلي كما في المثال السابق، ومما يدعم ما نذهب إليه استخدام ابن هشام الأنصاري مصطلح التحويل مرادفا للعدول عند حديثه عن التمييز المبين لجهة النسبة المحول عن الفاعل⁽¹⁾، وكأنه يشير إلى أن الذي حدث إنما هو تحويل عن الأصل، ومنبها إلى وجود بنية عميقة تحت السطحية الظاهرة على سطح النص، قال تعالى: ﴿فَإِنْ طَبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾⁽²⁾ أصله "فإن طابت أنفسهن لكم عن شيء منه



ولكن قد يلتقي العدول مع الاستبدال النصي، كأن يعدل عن ذكر الأصل في (المستبدل به)-في بعض السياقات-أي العنصر البديلين، وذلك على نحو إقامة الجمع مقام والمفرد..إلخ، أو أن يتم العدول(الاستبدال) في بعض العناصر اللغوية(المورفيمات) في السياقات المتشابهة لبتلاءم العنصر اللغوي مع السياق الذي ورد به، نحو لفظة ﴿الْمُتَطَهِّرِينَ﴾⁽³⁾ التي عدل عن الفك فيها إلى الإدغام، فاستبدلت في سياق متشابه ب﴿الْمُطَهِّرِينَ﴾⁽⁴⁾.

والذي يظهر لي أن العدول يظل محكوماً بمسألة الأصل والفرع، فأحد ركنيه وهو المعدول إليه فرع للأصل، وهو المعدول عنه، في حين الاستبدال النصي طرفاه أصلان مستعملان وإن كان العنصر المستبدل منه هو الأصل للعنصر المستبدل به وإنما ذلك من حيث

(1) ينظر شرح شذور الذهب، ابن هشام/1/333 وينظر - استثمار العدول الأسلوبية، عيد شبايك، مقال على الانترنت

(2) سورة النساء الآية: 4

(3) سورة البقرة، الآية: 222

(4) سورة التوبة، الآية: 108

إن العنصر المستبدل منه مذكور قبل المستبدل به في سياق النص وسابق عليه، لذا فإن كل بناء خالف الأصل كانت له بنيتان إحداها سطحية والأخرى عميقة كالعدول والنيابة وكل الظواهر التي تحمل على الأصل والفرع هي مما يعنى به النحو التحويلي، كما في التحول الذي يصيب الأفعال كقوله تعالى: ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾⁽¹⁾، حيث عدل عن الفعل الماضي "كذبتهم" إلى المضارع وهو قوله: "تقتلون"، وكان حقها أن ترد قتلتم مطابقة للسياق، فالبنية العميقة للفعل تقتلون: قتلتم، إلا أنه قد تم العدول عنها⁽²⁾.

ولا نعني أن كل مسائل العدول هي من باب التحويل بالاستبدال، فمسألة العدول في الرتبة من حيث التقديم والتأخير تتماشى مع قانون الترتيب الذي عني به النحو التحويلي، مع التنبيه على أن الدكتور خليل عمايرة جعل مسألة الرتبة ضمن قانون الإحلال⁽³⁾.
ومما سبق يتبين لنا أن أقرب تلك المفاهيم شبهها من الاستبدال هي البديل النحوي ثم العدول ثم النيابة.

(1) سورة البقرة، الآية: 86

(2) ينظر العدول النحوي السياقي، عبدالله الهتاري، ص: 43

(3) ينظر في نحو اللغة وتراكيبها، خليل عمايرة، ص: 66-67

المبحث الثالث

الاستبدال اللغوي

الاستبدال اللغوي

أضحى من المسلمات اليوم عند أهل اللغة أن دراسة أي مستوى من مستويات النظام اللغوي سواء (المستوى الصوتي-النحوي-الصرفي-المعجمي) لا تتم بمعزل عن المستويات الأخرى، ذلك أن كل مستوى فيها يعتمد على بقية المستويات، حيث تقوم فيما بينها علائق عضوية متبادلة، فالأصوات مثلا تعد (المظاهر الأولى للأحداث اللغوية، وهي بمثابة اللبنة الأساسية التي يتدرج منها البناء الكبير) ⁽¹⁾، وتأسيسا على ذلك فإنه سيتم في هذا المبحث التعرّيج على بقية المستويات اللغوية التي يقع فيها الاستبدال ابتداء من الصوت مروراً بالصرف والمعجم.

أولاً: الاستبدال الصوتي

تعد دراسة الصوت ^(*) هي القاعدة الأولى والخطوة الأساسية لأي دراسة لغوية، سواء أكانت صرفية أم نحوية أم معجمية، فالصوت هو (المادة الخام للكلام الإنساني، وهو كما قال سوسير أول الخطوات نحو الحقيقة اللغوية) ⁽²⁾

والحرف هو هيئة الصوت وشكله، وهو يقابل ما يصطلح عليه حديثاً بالفونيم ويقصد به أصغر وحدة في السلسلة الكلامية والتي لا تقبل التجزئة إلى وحدات أصغر منها، وحدة تخلو من أي معنى، ولكنه يستخدم للتفريق بين المعاني، كما أن للفونيم مقابلاً هو ألفون، ويقصد به التنوع النطقي للفونيمات ⁽³⁾، ولقد اعتنى علماؤنا القدامى بدراسة الأصوات (الفونيمات) في اللغة، واهتموا بها أيما اهتمام، ويمكن أن نجد هذا الاهتمام ماثلاً في معجم العين للخليل الذي قام على أساس صوتي خالص ⁽⁴⁾، كما يمكن أن نجد هذا الاهتمام عند سيبيويه الذي قام بوصف تفصيلي لأصوات العربية وبيان مخارجها وصفاتها، ولعل الخوف على كتاب الله من اللحن والتحريف كان الباعث الأول "لاهتمامهم بالجانب الصوتي ⁽⁵⁾، وكان الإبدال الذي يحدث بين الأصوات من بين

(1) ينظر في مقدمة كتاب علم الأصوات لحسام البهنساوي

(*) الصوت هو ما يشنأ من ذبذبات أثناء اندفاع النفس من الرئتين مروا بالحجرة فتحدث اهتزازات تنتقل خلال الهواء على شكل موجات تصل إلى الأذن، ينظر الأصوات اللغوية لإبراهيم أنيسص: 8، وهو أعم من الحرف فهو يصدر من جميع الكائنات الإنسان والحيوان... إلخ، بينما الحرف يصدر من الإنسان فقط

(2) التعريف بعلم اللغة، كريستال، ت: حلمي خليل، ص: 98 نقلا عن علم الأصوات لحسام البهنساوي ينظر مقدمة الكتاب.

(3) ينظر مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ص: 212، وينظر اللسانيات شريف استيتة، ص: 64 وما بعدها.

(4) ينظر الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ص: 104-105.

(5) ينظر المنهج الصوتي عبدالصبور شاهين، ص: 26، و ينظر مقدمة في أصوات علم العربية، عبد الفتاح البركاوي، ص: 12.

ما اعتنوا به، وذلك لأن الإبدال في الأصوات العربية أمر معهود ومعروف عند أهل اللغة، يقول ابن الصائغ: (قلما تجد حرفاً إلا وجاء فيه البديل ولو نادراً) ⁽¹⁾، والإبدال بمعناه العام هو (إقامة حرف مكان حرف آخر، إما ضرورة كدفع الثقل أو استحساناً) ⁽²⁾.

وقد جرى تقسيم الإبدال عند نحائنا على قسمين:

الإبدال الصرفي: يسمى هذا الإبدال بالإبدال الشائع المطرد الذي يقوم على قوانين وأحكام متى وجدت توجب الإبدال، ويتم عبر حروف مخصوصة، غير أن هذه الحروف غير متفق على عددها بين العلماء، فهي لدى سيبويه والمبرد أحد عشر حرفاً ⁽³⁾، وعند ابن الحاجب أربعة عشر حرفاً تجمعها جملة (أنصت يوم طال زل) ⁽⁴⁾، إلا أن المشهور منها تسعة أحرف، تلك التي ذكرها ابن مالك وتجمعها كلمة (هدأت موطياً) ⁽⁵⁾، ومن أمثلة الإبدال الصرفي:

ازدهر — ازتهر، فأصل الدال تاء قلبت التاء إلى دال لقرب المخرج، ويطلق على هذا الإبدال بمصطلح المماثلة التقديمية، حيث أن الزاي المجهور أثر في تاء الافتعال وهو صوت مهموس فحوّله إلى النظير المجهور للتاء وهو الدال، بذلك يكون قد أثر السابق في اللاحق، أما إن أثر اللاحق في السابق تسمى عندئذ المماثلة رجعية ⁽⁶⁾، ويعد حرف الدال في كلمة ازدهر فونيمياً سطحياً لفونيم عميق هو التاء عند أصحاب الاتجاه التحويلي، فازدهر هي بنية سطحية لبنية عميقة ازتهر ⁽⁷⁾

ومن المهم التنبيه هنا على أن الكلمة التي يحدث بها الإبدال الصرفي أي المبدلة تكون هي المستعملة ولا يستعمل الأصل، أي أن المستعمل هو الفرع فاستعمال الأصل يُعدّ من الأخطاء اللغوية فلا نقل في ازدهر (ازتهر).

-الإبدال اللغوي: هذا الإبدال عكس الأول الإبدال الصرفي فهو يقع في أغلب حروف الهجاء، فتتحد الكلمتان في جميع الأصوات ما عدا صوت واحد، وتستعمل في هذا الإبدال كلا اللفظتين الأصل والفرع، أي المبدلة والمبدل منها، فكلاهما صحيح فصيح ومستعمل، والصوت

(1) المزهر في علوم اللغة، السيوطي 1/356.

(2) ينظر سر صناعة الاعراب، ابن جني 1/69

(3) ينظر الكتاب، سيبويه 4/237 و ينظر المقتضب 1/61

(4) شرح شافية ابن الحاجب 2/848

(5) ألفية ابن مالك 1/75

(6) ينظر اللسانيات، شريف استيته، ص: 93-94

(7) ينظر المصدر السابق، ص: 77

المبدل لا بد أن يكون له موضع الترتيب نفسه في الكلمتين المبدلتين⁽¹⁾، وهو من سنن العرب كما ذهب إلى ذلك ابن فارس، حيث يقول: (من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض يقولون: مدحه ومدهه، وفرس رفل ورفن)⁽²⁾، ويسمى الصوتان اللذان حل أحدهما محل الآخر في هذا الإبدال بالمغايرة وهي نقيض المماثلة⁽³⁾.

والإبدال اللغوي كثير في اللغة العربية، وقد أسهم في ثراء مفرداتها، ألفت فيه كتب كثيرة، منها الإبدال لابن السكيت، والإبدال لأبي الطيب اللغوي، وغيرهما.

وهذا النوع من الإبدال ليس له قوانين، متى وجدت توجب الإبدال، وإنما هو من النوع الذي يحكمه السماع، ويقع هذا النوع من البديل في القبيلة الواحدة، فقد ذكر ابن السكيت (أن أبناء قبيلة واحدة يتكلمون بصوتين مبدلين من ذلك ما رواه من أنه حضره أعرابيان من بني كلاب أحدهما يقول إنفخة والآخر منفخة، ثم افترقا على أن يسألا جماعة من أشياخ بني كلاب، فاتفق جماعة على قول ذا وجماعة على قول ذا

وهما لغتان⁽⁴⁾ كما ويقع الإبدال أيضا بين أكثر من قبيلة أي بين العرب عامة، فيما أخرج البعض الألفاظ المبدلة بين القبائل من الإبدال وعدّها من قبيل اختلاف اللهجات كالبطليوسي، و أبي الطيب اللغوي، حيث يقول: (وليس مراد العرب أن تتعمد تعويض حرف من حرف وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة.... والدليل على ذلك أن القبيلة الواحدة لا تتكلم بكلمة طورا مهموزة وغير مهموزة..)⁽⁵⁾. في حين أن بعضهم ضيق الإبدال واشترط ضرورة اتحاد البيئة اللهجيّة في هذا النوع من الإبدال كابن جني، الذي أخرج كثيرا من الألفاظ التي تعود إلى أقوام مختلفة من الإبدال، بل أنه أخرج من الإبدال كل لفظتين ليس بينهما اتفاق تام في المعنى نحو هز وأز، ومن شروط تحقق الإبدال لديه مسألة الأصل والفرع، فلا بد عنده من أن تكون إحدى اللفظتين فرعاً عن الأخرى، فإذا لم يعرف أي اللفظتين هي أصل فيخرجها من الإبدال حتى يقوم عليها الدليل نحو كلمتي: هير وأير⁽⁶⁾.

(1) ينظردراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، ص: 216-217

(2) الصاحبى في فقه اللغة، ابن فارس/1/154

(3) المدخل إلى علم اللغة فهمي حجازي، ص: 87

(4) المزهري في علوم اللغة، السيوطي/1/367.

(5) المزهري في علوم اللغة للسيوطي/1/356

(6) ينظر سر صناعة الإعراب، ابن جني/2/205 ينظر سر صناعة الإعراب، ابن جني/2/205

و الذي نراه أن الإبدال اللغوي يقع بين اللهجات المختلفة كما يقع بين القبيلة الواحدة، و قد وقع في القرآن الكريم بين السور، فقد وقع وقع كثيرا بين القراءات القرآنية كقراءة من قرأ ننشزها بالزاي بدل ننشزها بالراء⁽¹⁾، ومعلوم أن اللفظتين بينهما تقارب في المعنى وليس اتفاق تام، ومع ذلك تجوز القراءة بالوجهين ولا يتغير المعنى العام.

هذا وقد نظر علماءنا في تلك الألفاظ التي وقع بها هذا النوع من الإبدال، فوجدوا أن أغلبها كان نتيجة التقارب والتداني بين مخارج تلك الحروف التي حدث بها مثل هذا الإبدال، ولذا اشترط بعضهم وجود علة صوتية بين الحرفين المبدلين في الإبدال ومن هؤلاء ابن جني والمبرد والزجاجي وغيرهم، يقول ابن جني: (إن الأصل في القلب (البدل) في الحروف، إنما هو فيما تقارب منها وذلك الدال والطاء... وغير ذلك مما تدانت مخارجه⁽²⁾).

إذا فالتشابه والتجانس بين الحروف هو من الأسباب التي تسوغ حدوث الإبدال، وذلك ما توصل إليه المحدثون من أن التشابه بين الحروف من أهم العوامل التي دعت إلى الإبدال⁽³⁾، لذا لا يحكم على الإبدال بأنه إبدال ما لم تكن هناك قرابة صوتية بين الحرف المبدل والمبدل منه، وذلك ما جعل ابن فارس يستبعد أن يكون الخليل قد أجاز إبدال الجيم من الحاء في قوله تعالى: "فجاسوا خلال الديار" كون الجيم والحاء متباعدي المخرج⁽⁴⁾، وعلى الرغم من أنهم يقرون بضرورة العلة الصوتية إلى أننا نجد أنهم قد ذكرو كثيرا من الألفاظ على أنها من الإبدال، ولكن بين حروفها المبدلة تباعد في المخرج فقد ذكر ابن السكيت بعض الألفاظ التي بين حروفها تباعد في المخرج، نحو يجوس ويحوس⁽⁵⁾، في حين أن بعضهم لم يشترط وجود العلة الصوتية كأبي تراب اللغوي، وأبي الطيب اللغوي وغيرهم، أي قد يكون بين الحرفين المبدلين تباعد في المخرج.

ولم يبتعد المحدثون في تفسيرهم لهذه الظاهرة عن القدماء، وقد حاولوا إيجاد تعليل لوجودها، ففي رأيهم أن ظاهرة الإبدال اللغوي ناشئة عن التطور الصوتي، يقول إبراهيم أنيس: (حين نستعرض تلك الكلمات التي فسرت على أنها من الإبدال حيننا ومن تباين اللهجات حيننا

(1) ينظر الحجة في القراءات 100/1، ومجاز القرآن 80/1

(2) سر صناعة الإعراب، ابن جني 197/1

(3) ينظر التطور النحوي، رمضان عبد التواب، ص: 29

(4) ينظر الصاحب في فقه اللغة، ابن فارس 154/1، وينظر أثر الإبدال في تنوع المعنى، محمود الفريشي، ص: 63

(5) ينظر القلب والإبدال، ابن السكيت 9/1

آخر لا نشك لحظة في أنها جميعا نتيجة التطور الصوتي⁽¹⁾ كما عدّ أن إحدى اللفظتين التي وقع بينهما إبدال أصل، وأن الأخرى فرع عنها وعن طريق القوانين الصوتية يمكن معرفة أي الكلمتين أصل وأيها فرع.

وقد اتفقوا مع المتقدمين في اشتراط العلة الصوتية لحدوث الإبدال، يقول عن الصبور شاهين⁽²⁾: ظاهرة الإبدال أساسا لا تحدث إلا على أساس التقارب بين الأصوات المتبادلة، وأن الغاية منه تحقيق نوع من الاقتصاد في عمليات النطق..، و أسباب الإبدال عند المحدثين لا تخرج عن:

التمائل: اتحاد الحرفين مخرجا وصفة نحو (ب-ت).

والتجانس: اتفاق الحرفين مخرجا واختلافهما صفة (د-ط).

والتقارب: تقارب الحرفين مخرجا واتحادهما صفة (ج-ه).

والتباعد: أي أن الحرفين يتباعدا مخرجا ويتحدان صفة⁽³⁾.

بيد أنهم كانوا أكثر حزما في اشتراط العلة الصوتية، فالألفاظ التي وقع بينها إبدال واستعسر عليهم إدراك ما بين حروفها المبدلة من قرابة صوتية، فقد عدّوها من قبيل الترادف الحقيقي نظراً لاحتفاظها بالجانب الدلالي، أي أنها مشتركة في معناها، في حين أنكر بعضهم التقاء الإبدال اللغوي مع الترادف، نظراً لأن الإبدال اللغوي ظاهرة صوتية خالصة، في حين الترادف ظاهرة تتعلق بالجانب الدلالي، وإن كان الجانب الصوتي جزءا منها⁽⁴⁾، و الذي نراه أنه لا مانع من اعتبار ألفاظ الإبدال اللغوي من باب الترادف خاصة الترادف المطلق، الذي صرح المحدثون أنه يقع بين اللغتين ككلمة هاتف وتلفون، وما دام كذلك فما بالك إذا كان الأمر بين لهجتين مختلفتين ما دام كلا اللفظين تدل على ذات المعنى، وأما الألفاظ التي ذكرها القدماء على أنها من الإبدال ولا توجد بين حروفها المبدلة علة صوتية مع اختلاف معناها اعتبروا أن كلاً من الكلمتين تنتمي إلى أصليين مختلفين، كما عزوا حدوث مثل هذا الإبدال إلى أسباب شتى كالتصنيف وغيرها.

(1) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، ص: 59

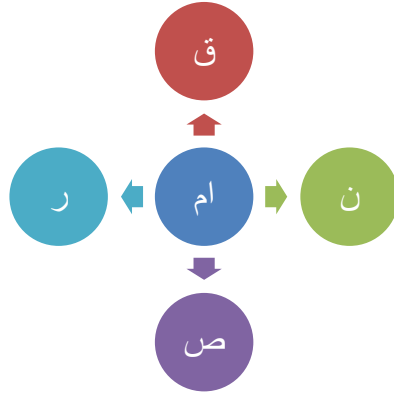
(2) المنهج الصوتي، عبدالصبور شاهين ص: 168

(3) دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، 216-217

(4) ينظر المنهج الدرس الصوتي عند العرب، ص: 72

هذا ويعد الاستبدال في علم الأصوات مقياساً يتم به اختبار الأصوات وتحديد انتماءاتها، فعن طريق الاستبدال إما أن يصح حلول الصوتين محل الآخر في كلمة ما أو يتعذر ذلك، والصوت الذي حل محل الآخر يسمى مقابلاً استبدالياً، ذلك أنه تسبب في تغيير معنى الكلمة بمجرد حلوله فيها⁽¹⁾، ويعتمد اللسانيون المحدثون أمثال سوسير وبولمفيد ومارتينه في الدراسات اللسانية الحديثة على عنصر الاستبدال في تحديد الفونيمات وتمييزها داخل الكلمة، حيث تعد دراسة الاستبدال بين الفونيمات من صميم علم الأصوات الوظيفي، فبولمفيد يرى أن استبدال صوت بصوت آخر يؤدي إلى تغيير في دلالة الكلمة، فإذا لم يتم التغيير في دلالة الكلمة الحقيقية فإن ذلك الصوت أو الفونيم الجديد هو سمة مميزة ووحدة صوتية دنياً⁽²⁾، كما مر بنا في نحو: مدحه ومدده، في حين يطلق أصحاب الاتجاه الوظيفي على ذلك الفونيم الذي لم يقدم دلالة مغايرة للكلمة اسم ألفون، كما يستند أصحاب مدرسة براغ على الاستبدال من أجل التأكد من تغير المعنى عند استبدال أي وحدة صوتية صغرى⁽³⁾.

هذا ويحدث الاستبدال بين هذه الفونيمات (الحروف) سواء في أول الكلمة أم في وسطها أم آخرها، فنحصل عن طريق هذا التبادل على مجموعة من الألفاظ والمعاني المختلفة، أو ما يعرف لدى الوظيفيين بالنظائر الصغرى⁽⁴⁾، ولنأخذ مثلاً المقطع (ام) ونضيف إلى فائه حروفاً مختلفة:



إن القاف والنون والصاد والراء هي عند سوسير متقابلات يمكن أن يحل أحدها مكان الآخر في سياقات مختلفة، هذه المتقابلات الصوتية كما يرى تروبتسكوي عند توزيع الأصوات

(1) ينظر اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان 76/1-77

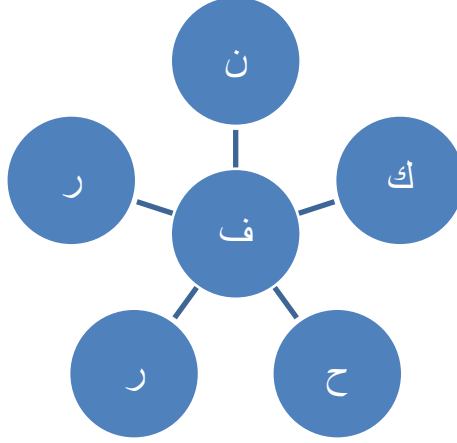
(2) ينظر انتظام مستويات اللغة، محمد فتحي، ص: 62-66

(3) ينظر اللسانيات، شريف استيئة، ص: 71 وما بعدها

(4) ينظر المصدر السابق، ص: 84

في فاء الكلمة عن طريق الاستبدال كما في المثال السابق لها القدرة على تمييز المعنى المعجمي للألفاظ⁽¹⁾، ويُعدّ الفونيم الذي أدى استبداله إلى تغير في معنى الكلمة فونيمياً ذا وظيفة إيجابية عند مدرسة براغ⁽²⁾، ونحصل على

ذات الأمر عند توزيع الأصوات في عين ولام الكلمة، وذلك نحو:



وتوزيع الأصوات في الكلمة واستبدالها وما ينتج عنه من كلمات جديدة متنوعة المعاني هو ما طبّقه ابن فارس في مقاييسه⁽³⁾، حيث كان يذكر الحرف الأول والثاني أي فاء وعين الكلمة ثم يوزع الأصوات على لام الكلمة باستبدالها في كل مرة بصوت جديد وما ينتج عنه من اختلاف في المعنى، من ذلك ذكره في باب الباء والتاء وما يثلاثهما (بتر-بتع-بتك-بتل)⁽⁴⁾ فالاستبدال الحاصل في لام الكلمة نتج عنه كلمات مختلفة الدلالة، حيث أن معنى بتر يختلف عن معنى كلمة بتع وبتك وهكذا.

والاستبدال الصوتي الذي نقصده هنا هو ورود الكلمة الواحدة في سياق واحد أو سياقين متشابهين مقرونة بتغير صوتي، إما إبدال حرف بحرف وإما ابدال مع إدغام، أو فك أو حذف من دون أن يؤدي هذا الاستبدال إلى تغيير حقيقي في الكلمة.، وذلك نحو الاستبدال بين (يتضرعون ويضرعون) بالاستبدال والإدغام من قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَآخَذْنَاهُم بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَنْضَرَعُونَ﴾⁽⁵⁾ وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ إِلَّا

(1) ينظر اللسانيات، أحمد دور، ص: 132 ومباحثي اللسانيات، أحمد حساني، ص: 67

(2) اللسانيات، شريف استيتة، ص: 84

(3) أثر الاستبدال الصوتي في التعبير القرآني، خميس عمير، ص: 274

(4) مقاييس اللغة ابن فارس 170/1

(5) سورة الأنعام، الآية: 42.

أَخَذْنَا أَهْلَهَا بِالنَّبَاسِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَضَّرَّعُونَ ﴿١﴾ ومن نماذج الاستبدال الصوتي في السبع الطوال الاستبدال بين كلمتي (بسطة) و(بصطة)، قال تعالى في وصف طالوت: ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ (٢) أي سعة في العلم والجسم (٣)، وقال تعالى في وصف قبيلة عاد قوم سيدنا هود: ﴿وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَسْطَةً﴾ (٤) "، أي زادكم في امتداد قامتكم، وعظم أجسامكم وحسن صوركم ويحتمل أن يكون المعنى زادكم في الناس مثلكم بسطة عليهم (٥)، وردت بسطة بالسين في وصف طالوت ثم استبدلت صادًا في وصف قبيلة عاد، وحرف السين والصاد حرفان صفيران مهموسان رخوان (٦)، ويبدو أن هذا التشابه في صفات كل منهما سوغ الإبدال بينهما، بيد أن حرف الصاد أقوى وأشد تماسكا من السين فناسب مجيئه في وصف قبيلة عاد، في حين كان مجيء السين في وصف شخص واحد أليق وأنسب، فناسب الصاد القبيلة وناسب السين الشخص الواحد (٧)، وكما ذكر ابن جني فإن العرب جعلت الصوت الأقوى للفعل الأقوى والأضعف للأضعف (٨)

ثالثا: الاستبدال المعجمي:

لقد أدرك اللغويون حقيقة أن المعجم لم يعد ذلك الوعاء الذي يضم حشدا لا حصر له من المفردات فحسب، بل إنه أصبح نظاما كبنية الأنظمة الأخرى (الصوتية والنحوية والصرفية) له ما له وعليه ما عليه، يقول سوسير: (إن الكلمات كما هي مسجلة في القاموس تبدو لأول وهلة غير خاضعة للدراسة النحوية التي تقتصر على دراسة العلاقات بين الوحدات، ولكن سريعا ما ندرك أن علاقات لا حصر لها يمكن أن تعرض بواسطة الكلمات كما تعرض بواسطة النحو (٩).

(١) سورة الأعراف الآية: ٩٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٤٥

(٣) تفسير الجلالين ١/٥٤

(٤) سورة الأعراف، الآية: ٦٨

(٥) غرائب التفسير، للكرماني ١/٢٢٢

(٦) ينظر خصائص الحروف، حسن عباس، ص: ١٠ اوص: ١٤٩

(٧) ينظر بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، فاضل السامرائي، ص: ٥٣-٥٧

(٨) ينظر الخصائص لابن جني ٢/١٥٩ وما بعدها

(٩) المعجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، محمد أبو الفرج، ص: ١٣-١٤

ولكنه وفي الواقع كان المعجم معطّلاً أو لنقل مركباً على جنب في اللسانيات الحديثة، خاصة في اللسانيات التوزيعية والتحويلية، ويرجع السبب كما ذكرنا من قبل إلى استبعاد المعنى في كل منهما، فلم يؤخذ المعنى بعين الاعتبار، فتأثر اللغوي تشومسكي صاحب النحو التحويلي مثلاً بالنزعة اللسانية عند التوزيعيين، التي تسعى إلى وصف اللغة بمقاربة الأشكال اللسانية من دون اعتبار لما وراء الأشكال من بنى عميقة جعلته يغض الطرف عن الجانب الدلالي، ولم يظفر المعجم بالاهتمام في مدرسة تشومسكي التحويلية إلا بعد أن واجه صعوبة في توليد الجمل، حيث أن آلة أو نظام توليد الجمل كان يولد الجمل النحوية والجمل اللاحنة، وكان يجب تقييده بالمعجم، فالمعجم يحدد الصفات الدلالية والنحوية ويقوم بانتقاء العناصر المعجمية (المورفيمات) الملائمة دلالياً ونحوياً لتلك السمات الذاتية، وبذلك يمكن تجنب اشتقاق الجمل اللاحنة وغير النحوية، فالمعجم إذاً يمد التركيب النحوي بما يلزمه لكي تكون بين ألفاظه موافقة ومناسبة، مما يجعل ذلك التركيب يتصف بالاستقامة والقبول، فالمعجم يعد المسئول عن صلاح الجمل وفسادها، ومن ثم أصبح أحد مرتكزات التحليل الدلالي عند تشومسكي، وأصبح دوره في تحديد المعنى جزءاً لا يتجزأ عن النحو، الأمر الذي أدى إلى الإسهام في تطور نظرية الحقول المعجمية⁽¹⁾، التي كان سوسير قد وضع اللبنة الأساسية في بلورتها، وذلك عند حديثه عن المحورين الأفقي الترابطي والعمودي الاستبدالي، حيث أشار إلى وجود علائق دلالية بين المداخل المعجمية بإمكانها أن تصنف النظام اللساني إلى مجموعة من الأنساق المختلفة بعضها عن بعض؛ ولأجل ذلك جاءت نظرية الحقول المعجمية بهدف تضيق وحصر المداخل المعجمية المنثورة ووترتيبها وفق نظام خاص⁽²⁾، كما أوجت فكرة القيمة التي تحدث عنها سوسير لمن جاء بعده بتصنيف المدلولات إلى حقول دلالية، حيث يرى سوسير أن قيمة كل عنصر من العناصر اللغوية يتحدد بتقابلها مع جميع العناصر الأخرى، وقد شبه سوسير مفهومه عن القيمة بلعبة الشطرنج حيث أن كل قطعة في اللعبة ليس لها قيمة في حد ذاتها وإنما تكتسب قيمتها داخل قواعد نظام اللغة، واللغة تشتغل بالكيفية نفسها في نظره⁽³⁾، بيد أن العناصر اللغوية لا تفهم من

(1) ينظر المعجم والبنية الحملية، رشيد الحضيري، ص: 45-46 وينظر محاضرات في المدارس اللسانية، شفيقة العلوي، ص: 77، والحقل المعجمي مصطلح يطلق على مجموعة من الكلمات التي تشترك جميعاً في التعبير عن المعنى العام لشيء ما، نحو حقل اللون مثلاً فإنه يحوي مجموعة ألفاظ منها: أصفر-أحمر.. إلخ ينظر علم الدلالة، أحمد مختار عمر ص: 79

(2) ينظر مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، ص: 290-291

(3) ينظر فقه اللغة وخصائص العربية، محمد مبارك، ص308، و نظريات علم الدلالة المعجمي، ص: 96-97

خلال العلاقات الإيجابية فحسب، بل تفهم أيضا عن طريق العلاقات السلبية؛ لذلك أقيمت دراسات عدة حول الحقول الدلالية من أهمها: حقل القرابة، وحقل الألوان، وحقل الأثاث.. الخ حيث تجمع الكلمات التي تخص حقلا بعينه وتحلل كل كلمة فيه من أجل أن يتم إخراج ما يشاركها وما يناقضها أو ما يعاكسها في المعنى؛ بغية الكشف عن العلاقات بين كل الكلمات داخل الحقل الواحد⁽¹⁾، ومن ثم فإن كل حقل من هذ الحقول تقوم فيما بين مفرداتها علاقات دلالية تتمثل في:

-الترادف: يعني تضمن الجانبيين، بحيث(أ) يتضمن(ب) و(ب) يتضمن (أ) نحو: بنت وفتاة، ويقسم العلماء الترادف إلى قسمين: ترادف تام ويعني تطابق اللفظتين في المعنى تمام المطابقة، بحيث لا يشعر ابن اللغة بأي فروق بينهما، وترادف جزئي: أي تقارب وتماثل في المعنى، بحيث يصعب التفريق بين اللفظتين، وسوف نتحدث بشكل مفصل أكثر عن الترادف في الفصل الثاني عند الحديث عن علاقة الاستبدال بالترادف.

التضاد: ويسمى التقابل ويطلق عليه لوينز بالتأبين، وفي هذه العلاقة فإن ذكر العنصر يستحضر ضده فالسالب يستدعي الموجب والعكس، ومن ذلك: حي-ميت وله عدة أنواع منها: التضاد الحاد والمتدرج والاتجاهي والعكسي... الخ

-علاقة الجزء بالكل تتحقق هذه العلاقة عندما تكون (أ)جزءا من (ب)وليس نوعا من أنواعه، وذلك نحو علاقة اليد بالجسم، فاليد هي جزء حقيقي من الجسم لا نوعا. الاشتمال: ترتبط العناصر اللغوية في هذه العلاقة على نحو هرمي تسلسلي، بحيث يكون(أ)، مشتملا على(ب)ويكون العنصر (أ)على في التقسيم من العنصر(ب)، وذلك كلفظ الطائر يشتمل على لفظ عصفور؛ لأن عصفور جنس من الطيور، ويختلف الاشتمال على علاقة الترادف كون الترادف تضمن من جانبيين في حين الاشتمال تضمن من طرف واحد⁽²⁾.

إلا أنه ليس من الضروري أن يشتمل كل حقل عليها جميعا فقد يضم بعض الحقول كثيرا منها في حين تقل بعض منها في حقول أخرى⁽³⁾.

(1) ينظر علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص79-80

(2) ينظر علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص: 99ومابعدا وينظر علم اللغة والدراسات الأدبية، شبلنر، ص: 113، و ينظر علم

الدلالة، بالمر، ت: صبري سعيد، ص: 92ومابعدا

(3) مبادئ في اللسانيات، أحمد قدور، ص: 365

وقد وظّفت هذه العلاقات الدلالية في تععيد اللغة وتراكيبها من قبل نحائنا القدامى وذلك كاستخدام علاقة التقابل للتعبير عن معنى معين، وذلك كالتقابل بين معنيين متخالفين من أجل إنتاج معنى جديد نحو تعدد الخبر، يقول سيويوه: قولك: هذا حلو حامض، لا تريد أن تنقض الحلاوة ولكنك تزعم أنه جمع الطعمين⁽¹⁾، أو تعدد الأخبار المتضادة، تقول: مجلتنا أدبية، سياسية، اقتصادية، أو استعمال الترادف في التوكيد وعلاقة الاشتمال كالمبدل المشتمل على البديل لكونه كالجزء منه... الخ^(*).

كما تظن العرب لفكرة الحقول الدلالية قبل الغرب بمئات السنين، حيث تجسدت لديهم تحت ما يسمى بمعاجم المعاني نحو: خلق الإنسان والإبل للأصمعي 218هـ، النبات للدينوري 282هـ، وغيرهم.

ويعد الاستبدال من أهم المرتكزات الأساسية التي تركز عليها الحقول المعجمية، حيث أن الحقل المعجمي في أساسه كما هو واضح قائم على العلاقات التبادلية بين متشابهات والمترادفات، بحيث أن كل الكلمات التي تتموضع على الخط الأفقي لها مقابلات أخرى على الخط الاستبدالي من نفس الحقل المعجمي، والتي يمكن أن تحل محلها في الاستخدام، فمثلا كلمة أب تثير في ذهن ابن اللغة كلمة (أخ/أم/أخت..)، وما إلى ذلك مما له صلة وعلاقة وثيقة بحقل ذوي القربى، ومعنى كل كلمة من هذه الكلمات المخزنة في ذهن ابن اللغة لا يتضح له إلا من خلال علاقتها بغيرها منت الكلمات الأخرى، التي تنتمي إلى ذات الحقل، وبذلك تكتسب معناها بدقة عند مقابلتها مع الكلمات الموجودة في ذات الحقل⁽²⁾، يقول جون لوينز: (لكي نفهم الكلمة لا بد أن نفهم الكلمات المتصلة بها دلاليا)⁽³⁾، وعندئذ يستطيع المتحدث أو ابن اللغة أن يقوم بتغيير الدال (الكلمة) بإحلال بدائل عنها من سلسلة الاختيار، ومعرفة ما لهذا الاستبدال من أثر على توجه الجملة من حيث دلالتها أو إيقاعها، وهنا أيضا تتضح الصلة الوثيقة والعلاقة الوشيحة بين المعجم والنحو⁽⁴⁾.

(1) الكتاب، سيويوه 83/2

(*) لمزيد من التفصيل ينظر أثر علاقات المعنى في تععيد تراكييب العربية، سعيد أبو خضر، عبدالرحمن السرحان، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد التاسع، العدد الثاني.

(2) نظام الارتباط، مصطفى إحميدة، ص: 107

(3) علم الدلالة، جون لوينز، مجيد عبد الحليم، ص: 70

(4) من البنيوية إلى التشريحية، عبد الله الغدامي، ص: 40

و الاستبدال المعجمي هو (الاستبدال الواقع بين لفظتين في سياقين متشابهين أو في نفس السياق، وتشاركان في دلالتهما العامة وتفرقان في دلالتهما الهامشية، أي أنه استبدال بين الوحدات اللغوية ذات السمات المتقاربة والمتماثلة)، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعُ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا وَمَنْ يَشْفَعُ شَفَاعَةً سَيِّئَةً يَكُنْ لَهُ كِفْلٌ مِّنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾⁽¹⁾ فالكفل هو النصيب⁽²⁾، وقوله تعالى على لسان نوح: ﴿يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ﴾⁽³⁾، وقال تعالى في ذات السورة على لسان هود: ﴿يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ﴾⁽⁴⁾، إن السفه هو الضلال ويمكن القول بأنهما يدرجان تحت حقل الصفات والأخلاق، وقد عبّر نوح -عليه السلام- بالضلالة ذلك أنه لما قام عليه السلام - بصنع السفينة كان قومه عندما يمرّون عليه ويرون ذلك يصفونه بالضلال، لكونه يصلح السفينة في أرض ليس ماء، ومن ثم كان رده عليهم أن ليس بي ضلالة، في حين كان سيدنا هود عليه السلام يصف من يعبد الأصنام بالحمق والسفه وقلة العقل فقابله قومه بمثل ما وصفهم به أي بالسفه، فكان عليه السلام يرد عليهم أن ليس بي سفاهة⁽⁵⁾.

و يكثر ورود الاستبدال المعجمي بين القراءات القرآنية كقراءة من قرأ في سورة النساء:

﴿فَتَنَّبَتُوا﴾ بدلاً من ﴿فَتَنَبَّيْنُوا﴾⁽⁶⁾

ثالثاً - الاستبدال الصرفي:

يقابل مصطلح الصرف في الدرس الحديث مصطلح morphology، ويعد الصرف فرعاً مهماً في النظرية اللسانية، حيث يعنى بدراسة الأشكال للكلمات وانتظامها⁽⁷⁾ و الصرف هو أن تأتي إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى⁽⁸⁾، وفائدته الحصول على معان مختلفة متشعبة عن معنى الواحد⁽⁹⁾ نحو: ضرب-ضارب-مضروب-تضارب...الخ

(1) سورة النساء، الآية: 85.

(2) جامع البيان، للطبري 5/581.

(3) سورة الأعراف، الآية: 60

(4) سورة الأعراف، الآية: 66

(5) ينظر تفسير الخازن، 2/216

(6) ينظر الحجة في القراءات، ابن خالويه 1/261 وينظر جامع البيان للطبري 361/7، وكذلك نحو قراءة ابن مسعود وسعيد بن جبير

في قوله تعالى: "كالصوف المنفوش" بدل "العهن"

(7) المصطلحات المفاتيح، ماري نوال، ص: 74

(8) المنصف لان جني 1/3

(9) ينظر البرهان للزركشي 1/297

إذا فالصرف يهتم بتحول الكلمة وما يطرأ على هذا التغير والتحول من معاني وألفاظ جديدة، إلا أن اهتمامه يقتصر على الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة فيدرس صيغ المفرد والجمع والتذكير والتأنيث والمشتقات نحو اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة واسم التفضيل، وكل ما يدخله التغير ويرجع إلى أصول اشتقاقية، بحيث يمكن أن تصاغ على قياسه الكلمات ويسمى (صيغة صرفية)، ومن ثم لا يدخل الصرف الحروف والأسماء المبنية نحو: (أين-حيث ولا الضمائر وأسماء الإشارة والأفعال الجامدة نحو: بنس - نعم..وغير ذلك مما لا يدخله التغير.

والكلمة أو الوحدة الصرفية التي يدرسها علم الصرف تقابل الكلمة والمورفيم في الدرس اللساني الحديث، ويعد كلاً من الكلمة والمورفيم عنصرين أساسيين يدرسهما علم الصرف، إلا أن الكلمة كانت حتى نهاية القرن التاسع عشر أصغر وحدة دالة على المعنى لا تقبل التجزئة إلى وحدات أصغر منها مع احتفاظها بعنصر المعنى حتى جاء مصطلح المورفيم كوحدة -أصغر من الكلمة- دالة على المعنى⁽¹⁾، و من ثم لم تعد الكلمة هي أصغر وحدة دالة، فهناك عديد من وحدات أصغر منها وتعد ذات معنى كمورفيم الألف والتاء المكسورة قبل آخر الحرف في اسم الفاعل نحو: كاتب إذ تعد مورفيمات يمكن بها تمييزه عن اسم المفعول، فالمورفيمات تساعد في التمييز بين الوحدات الصرفية، مع الإشارة إلى أن الوحدة اللغوية قد تكون كلمة ومورفيماً معاً كما في اسم الفاعل (كاتب)، وكما كان للفونيم مقابل يسمى الفون فإن للمورفيم مقابلاً هو (المورف)، ويعد المورفيم مع الفونيم وحدة التحليل الأساسية في اللسانيات الحديثة⁽²⁾

والاستبدال الصرفي هو الاستبدال الحاصل بين الصيغ الصرفية، كصيغ المفرد والجمع والمشتقات نحو اسم الفاعل واسم المفعول..الخ، إذ تستبدل صيغة بأخرى في سياق واحد أو في سياقين متشابهين، ومنه قوله تعالى: ﴿ نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقاً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ ﴾⁽³⁾، حيث استبدال الفعل (نزل) المضعف ب(أنزل)، ذلك أن القرآن الكريم نزل متفرقا ولم يكن نزوله دفعة واحدة فناسب مجيء الفعل مضعفا لما في التضعيف من التكرار والحدوث مرة بعد مرة في حين الإنجيل والتوراة نزلا دفعة واحدة فناسب مجيء الفعل من غير تضعيف لعدم التكرار⁽⁴⁾، أو يكون الاستبدال بين الصيغ الصرفية في سياقين متشابهين نحو

(1) ينظر نظرية الصرف العربي، ص: 28

(2) ينظر أنواع المورفيم في العربية، محمد شحاته، ص: 190

(3) سورة آل عمران، الآية: 3

(4) ينظر كشف المعاني، لابن جماعة، ص: 131

قوله تعالى: ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾⁽¹⁾ وقوله تعالى: ﴿ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ﴾⁽²⁾، وكالاستبدال بين المفرد والجمع نحو رسالة ورسالات من قوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿ فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رَسُولَ رَبِّي ﴾⁽³⁾، وقال في نفس السورة: ﴿ فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رَسُولَ رَبِّي ﴾⁽⁴⁾، وقد يكون الاستبدال بين صيغتين تنتميان إلى جذر لغوي واحد وتختلفان في الانتماء الصرفي، نحو الاستبدال بين صيغة اسم الفاعل وصيغة المبالغة "سَحَّار"، و"ساحر"، وكلاهما يعود إلى جذر لغوي واحد وهو (سحر)، أو يجمعهما الانتماء الصرفي، ولكن كل منهما لا يعود إلى ذات الجذر اللغوي، كاستبدال اسم الفاعل محسن باسم الفاعل متقي نحو قوله تعالى من سورة البقرة: ﴿ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾⁽⁵⁾، وقال تعالى في ذات السورة: ﴿ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾⁽⁶⁾، حيث استبدال اسم الفاعل محسنين جمع محسن باسم الفاعل متقين، وهي جمع متقي، حيث يجمع اللفظتان انتمائهما الصرفي وهو اسم الفاعل، ويختلفان في كون كل منهما لا يعود إلى الجذر اللغوي نفسه.

(1) سورة البقرة، الآية: 60

(2) سورة آل عمران، الآية: 112

(3) سورة الأعراف 78

(4) سورة الأعراف 92

(5) سورة البقرة، الآية: 234

(6) سورة البقرة 'الآية: 239

المبحث الرابع

أنواع الاستبدال النحوي

أنواع الاستبدال النحوي:

جاء مفهوم الاتساق في اللسانيات الحديثة لدراسة وتحليل النصوص، مهتما بالعناصر التي تمثل الأساس في بناء النص، متجاوزا بذلك حدود هيكله الجملة، ولما كان الأمر كذلك جاء تقسيمهم لأنواع الاستبدال إلى ثلاثة أنواع، تمثل الأساس في بناء النص وهي (الاستبدال الاسمي/الاستبدال الفعلي/الاستبدال الجملي)، ولم يكن للاستبدال الواقع على أجزاء الكلمة الواحدة مكان في هذا التقسيم.

أولاً- الاستبدال الاسمي (Nominal substitution)

الاسم أحد أقسام الكلمة الثلاثة (اسم-فعل-حرف)، وهو ما دل على معنى في نفسه دلالة مجردة عن الاقتران، وهو إما عاقل نحو رجل -فتاة.. الخ، وإما غير عاقل نحو فرس - جدار.. الخ، ومن خصائصه دخول (أل)التعريف عليه والجر والنداء والتتوين⁽¹⁾ يقول ابن مالك: بالجر والتتوين والنداء وأل ومسند للاسم تمييز حصل⁽²⁾

والاستبدال الاسمي يكون عن طريق حلول اسم محل اسم آخر ورد قبله في سياق التركيب، حاملا جزءاً من مدلوله، مؤدياً وظيفته وعائداً عليه في سياق النص، ويشمل ذلك كل ما يمكن أن يستخدم عوضاً عن الاسم الوارد في سياق الجمل السابقة كالكلمات المترادفة (ترادف جزئي أو شبه ترادف)، أو استخدام كلمة عامة تعود على أخرى خاصة أو العكس، وذلك نحو(حشرة-عنكبوت-تفاح-شجرة)⁽³⁾، وكذلك استخدام بعض الألفاظ نحو: آخر -آخرون-أخرى -آخر... الخ، والمقصود هنا بهذه الألفاظ التي تدل على معنى المغايرة المحضة والمخالفة المجردة من كل معنى، زائد وليست التي بمعنى المفاضلة، نقول: مر بنا سرب من الأطباء، بعده أسراب آخر⁽⁴⁾.

وكان هالديدي وحسن قد حددا الأنماط اللغوية التي يتم بها الاستبدال الاسمي في اللغة الإنجليزية وحصروها في الألفاظ الآتية (same-one-ones)⁽⁵⁾، حيث تستخدم البديل (same) نفسه مسبوقاً بأل التعريف⁽⁶⁾، وذلك نحو:

-I will have two poached eggs on toast

-I will have the same⁽⁷⁾

(1) المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، 23/1

(2) ألفية ابن مالك 9/1

(3) ينظر مهارات التعرف على النص، ربما سعد، ص: 83.

(4) النحو الوافي 408/3

(5) Halliday and ruqaiya hassan ،cohesion in English p91

(6) ترجمة الإحالة، شريفة بلحوت، ص: 65

(7) Halliday and ruqaiya hassan ،cohesion in English p105

-سأخذ بيضتين على التوست من فضلك.

-سأخذ نفس الشيء.

أما (one-ones واحد/ة^(*)) فهي تستعمل كبديل عن الاسم في سياق النص، وتعمل كمكون رأسي للمركب الاسمي، ومن ثم تعوض اسما هو الآخر يكون مكونا رأسيا، شرط أن يكون ذلك الاسم مما يمكن عده، فلا ترد (-ones واحد/ة) بديلا عن اسم الجمع، ذلك أنه لا يوجد شكل بديل عن اسم الجمع لدى هاليدي وحسن⁽¹⁾، ويدرجان مثلا لا تكون فيه ones معوضا:

(2) -This bread's stale-Get some fresh

-هذا الخبز ليس كله طازجا، خذ بعض الطازج منه.

يعلق الباحثان على المثال السابق بقولهما: إن الشكل الوحيد والمحمّل للاستبدال في هذا المثال هو (استبدال بالصفير)، أو ما نطلق عليه (الحذف)، ذلك أنه يمكننا أن نفسر الحذف على أنه استبدال في معظم الأحيان، إلا أنهما يظلمان تمايزين ومختلفين إلى حد⁽³⁾ ما، وعلى ذلك يكون الحذف هو الذي أحدث الاتساق في المثال السابق لا الاستبدال. كما يستعمل البديل الاسمي (واحد/ة) غالبا للدلالة على شيء غير متعين⁽⁴⁾ على نحو المثال الآتي:

أخرجت الأم كيسا من الحلوى المشكلة، وقدمت لابنتها واحدة، فواحدة هنا تدل على قطعة حلوى غير متعينة.

كما يستعمل الشكل البديل (واحد/ة) ولا يكون بديلا بمعنى أنه لا يشر إلى وجود علاقة استبدالية، وذلك إذا قصد منه الاسم العام للعدد، تقول: واحد ثلاثة يساوي أربعة⁽⁵⁾.
ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾⁽⁶⁾

(*) تأتي one في الإنجليزية بديلا عن الاسم المفرد، بينما ones تأتي بديلا عن اسم الجمع

(1) الاتساق والانسجام، مفتاح بن عروس، ص: 230

(2) Halliday and ruqaiya hassan ،cohesion in English p92

(3) Halliday and ruqaiya hassan ،cohesion in English p93

(4) مدخل إلى علم النص، الهام بوغزالة وعلي، ص: 100

(5) علم لغة النص، عزة شبل، ص: 114

(6) سورة النساء، الآية: 170

كما أن الشكل البديل قد يرد في النص ومع ذلك لا يمثل عنصراً استبدالياً، وبالتالي لا يكون له أي دور اتساقى، وذلك عندما يكون ضميراً شخصياً أو أداة نكرة⁽¹⁾... الخ، وهذا غالباً ما يفسر غياب الإعلام في الاستبدال الاسمي إذ أنه دائماً ما يقع فيه إعادة التعريف⁽²⁾، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَنْ نُصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِئُ الْأَرْضُ مِنْ بَاطِنِهَا وَقَتَائِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ الَّذِي هُوَ أَدْنَىٰ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ﴾⁽³⁾، فاللفظة العامة خير هي إعادة للفظه طعام السابق ذكرها.

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا...﴾⁽⁴⁾، فقوله: " مَتَاعُ الْحَيَاةِ " هي لفظ عام لكل تلك الشهوات المذكورة من النساء والبنين⁽⁵⁾ .. الخ.

هذا ويقوم الاستبدال الاسمي على مبدأ التقابل والاختلاف، أي إعادة تحديد، والاستبعاد بمعنى أن البديل يستبعد وصفاً ويحل آخر⁽⁶⁾، ومثاله في السبع الطوال (البقرة) التي أمر الله بنو إسرائيل بذبحها، حيث ورد لفظ البقرة أربع مرات متتاليات ولكن بأوصاف مختلفة، فوصف البقرة الأولى يختلف عن الثانية والثانية تختلف عن الثالثة والرابعة⁽⁷⁾، فالأولى كانت من عوام البقر غير محددة بوصف معين قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾⁽⁸⁾، أما الثانية فحدد وصفها بأنها ليست كبيرة ولا صغيرة، فقال تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَاءَ فَارِصٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾⁽⁹⁾، والثالثة تحدد لونها بأنها صفراء ناصع لونها أي شديدة الصفرة، قال تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّظِيرِينَ﴾⁽¹⁰⁾، والأخيرة كانت بالإضافة إلى لونها الأصفر ومتوسطة السن أنها لم تذلل بالحرث مسلمة من آثار العمل، قال تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَاءَ ذُلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلَّمَةٌ لَاءَ شِيَّةٍ

(1) ينظر طبيعة النص، شريفة بلحوت، ص: 123

(2) الاتساق والانسجام، مفتاح بن عروس، ص: 231

(3) سورة البقرة، الآية: : 60

(4) سورة آل عمران، الآية: 14

(5) ينظر الكشف للزمخشري 343/1

(6) لسانيات النص، محمد خطابي، ص: 21

(7) ينظر تفسير الجلالين، 14-15-16

(8) سورة البقرة الآية: 66

(9) سورة البقرة الآية: 67

(10) سورة البقرة الآية: 68

فِيهَا⁽¹⁾، ومن ثم يظهر لدينا أربعة أنواع من البقر مختلفة الأوصاف في كل مرة يعاد تحديد البقرة بوصف جديد مختلف، ومن ثم أسهم هذا الاستبدال في اتساق وتلاحم الآيات داخل نص السورة الكريمة.

وقد أشار هاليدي وحسن في معرض حديثهما عن الاستبدال الاسمي أن الاستبدال قد يختلف عن العنصر المفترض (المستبدل منه)، من حيث العدد، بمعنى أنه قد يرد المستبدل به جمعاً، والمستبدل منه يكون مفرداً، ومع ذلك يحدث الاستبدال ويتم الربط بين أوامر الجملة⁽²⁾، وذلك نحو:

– Cherry ripe cherry ripe ripe I cry full and fair ones – come and buy⁽³⁾

كرزة ناضجة، كرزة ناضجة، أنا أصيح، حبات مملوءة ومعتدلة تعال واشترِ
ورد المستبدل به في المثال السابق جمعاً وهو (حبات)، وكان من المفترض أن تكون (حبة) والمستبدل منه مفرداً وهو قوله (كرزة)، وكأن الباحثين يشيرون إلى وجود بنية عميقة للمستبدل به، حبات—حبة.

ومن قبيل ذلك كانت العرب تقيم الجمع مقام المفرد والمفرد مقام الجمع⁽⁴⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾⁽⁵⁾ والمقصود بالمساجد هو المسجد الحرام المذكور في تضاعيف الآيات السابقة من السورة نفسها، والدليل قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾⁽⁶⁾، حيث جاءت لفظة (مساجد) بالجمع بديلاً عن المسجد، على الرغم أنه مفرد لا جمع.

ومثال إقامة المفرد مقام الجمع⁽⁷⁾ قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾⁽⁸⁾، أي: رفقاء فالمستبدل منه جمعوهم (النبیین..)، ومع ذلك جاءت مفردة (رفيقاً)، وذلك من سنن العرب ونهجها

(1) سورة البقرة 70

(2) Halliday and ruqaiya hassan ،cohesion in English p91-92-

(3) Halliday and ruqaiya hassan ،cohesion in English 91

(4) فقه اللغة الثعالبي 227/1-228

(5) سورة التوبة، الآية 17

(6) سورة التوبة، الآية: 17

(7) فقه اللغة، للثعالبي 227/1-228.

(8) سورة النساء، الآية: 68.

على حد قول الثعالبي، كما أن ذلك مما يدرج تحت العدول في اللغة العربية إذ كانت العرب تعدل عن الأصل، فتقيم الجمع مقام المفرد والتنثية مقام الإفراد والعكس.

وقد كان نحائنا القدامى قد جَوَّزوا إبدال الاسم من الاسم، بديل كل من كل، أو بديل بعض، أو اشتمال، كما أجازوا إبدال الظاهر من الظاهر والظاهر من المضمرة على نحو: كلمته زيدا أو رأيته زيدا.

ثانياً الاستبدال الفعلي (Verbal substitution):

إن الفعل ما دلَّ على اقتران حدث بزمان، وهو إما ماضٍ أو مضارع أو أمر، ومن خصائصه صحة دخول قد وحرفي الاستقبال والجوازم عليه، تقول: محمد سيفعل أو قد يفعل أو سوف يفعل⁽¹⁾.. الخ.

والاستبدال الفعلي يحدث عبر حلول فعل محل فعل آخر أو محل عبارة فعلية سبق ذكرها في سياق التركيب داخل النص، فيرتبط الفعل البديل بما قبله دلالياً أو معجمياً أو نحوياً، ليحافظ على وضع التهيؤ لمحتوى الفعل المحدد أو محل العبارة الفعلية⁽²⁾، فيتم الاستبدال عبر الفعل البديل، يفعل بصيغته المختلفة (يفعلون-يفعلان... الخ) بدل الفعل الصريح⁽³⁾، وذلك نحو:

هل تعتقد أن كل مجتهد ينال حقه؟ أعتقد أن كل مجتهد يفعل؟

حيث حلَّ الفعل البديل يفعل محل الفعل ينال⁽⁴⁾، ومنه في السبع الطوال قوله تعالى:

﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ﴾⁽⁵⁾، فمن يفعل جاءت

بديلاً عن العبارتين الفعليتين (تؤمنون-تكفرون)

وقد ذكر هاليدي وحسن أمثلة يوضحان فيها استخدام الفعل البديل يفعل في النص على

النحو الآتي:

1-ماذا يفعل جون هذا اليوم؟

2-جون يقوم بعمل بدوام كامل.

3-أنا سعيد لأنه يفعل ذلك.

(1) ينظر المفصل في صنعة الاعراب، الزمخشري 319/1

(2) ينظر مدخل إلى لغة النص، الهام بوغزالة، ص: 95 وينظر علم لغة النص، عزة شبل، ص: 114

(3) نحو النص، عمر أبوخرمة، ص: 82

(4) نحو النص، أحمد عفيفي، ص: 124

(5) سورة البقرة الآية: 84.

4- هل يعجبه العمل هناك؟

5- يحب ذلك أكثر مما كنت سأفعل.

يذكر الباحثان أن السؤال في رقم (1) يحتوي على الفعل المعجمي الأصلي (يفعل)، في حين يحتوي الجواب في رقم (2) على الفعل العام (يقوم)، أما رقم (3) فهو يحتوي على الفعل المعجمي الموجود في السؤال الأصلي، في حين أن السؤال في رقم (4) يحتوي على الفعل المشغل (يعجبه)، في حين احتوى الجواب في رقم (5) على الفعل البديل (سأفعل) (1).

بيد أن الفعل البديل يفعل لا يأتي دائما بدل الفعل الصريح، إذ لا يصلح للتعويض به في كل الجمل العربية، فقد يأتي الفعل البديل في النص من لفظ الفعل المبدل أو مرادفا له (2)، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ (3) حيث جاءت يوقنون بدلاً من يؤمنون ومعلوم أن اليقين مرادف للإيمان، وقوله تعالى أيضا: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُفْسِدُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا﴾ (4)، فتعدلوا حلت محل تفسدوا حيث أن الإقساط معناه العدل (5).

والغالب في البديل يفعل أن يرد في النص مصحوبا بعناصر بديلة، نحو (اسم الإشارة ذلك/الضمائر) تالية له لتكون معه شكلا بديلا معبرا عن حادث؟ أو موقف ما (6)، وهذا ما نلاحظه في القرآن الكريم، إذ أن أغلب ورود الفعل البديل مقرونا بتلك العناصر البديلة، كما نجده أيضا مقرونا بمكون حرفي قبله نحو لم وما ومن وما إلى ذلك، ومن نماذجه قوله تعالى: ﴿فَدَبَّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (7) وقوله تعالى أيضا: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اخْرَجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ...﴾ (8) "

(1) Halliday and ruqaiya hassan ،cohesion in English p128

(2) ينظر الرصف وعلم النص، زينب عادل، ص: 24

(3) سورة البقرة الآية: 3

(4) سورة النساء، الآية: 3

(5) معاني القرآن للأخفش 244/1، وينظر المعايير النصية، يسري نوفل، ص: 96

(6) ينظر مدخل إلى علم النص، إلهام بوغزالة، ص: 95

(7) سورة البقرة الآية: 70

(8) سورة النساء، الآية: 65

يُعدّ هاليدي وحسن أن الفعل البديل (يفعل) ومتمماته العناصر البديلة لا تُعدّ عنصرا استبداليا، وأنها تلعب دورا آخر غير الاستبدال، كونها تقع بديلا لأفعال غير محددة في النص، كما يريان أن الفعل البديل الذي يأتي في جواب الجمل الاستفهامية المنفية لا يلعب كذلك أي دور اتساق، على الرغم من أنه يعمل على توفير الكثير من المعلومات، سواء بالتأكيد عليها أم بنفيها⁽¹⁾ نحو:

هل قامت ماري بطهي الطعام؟ - لا لم تفعل.

ويمكن اعتبار كان التامة التي تقع في سياق النفي من قبيل الاستبدال الفعلي⁽²⁾، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ردا على سؤال اصحابه: أقصرت الصلاة أم نسيت؟ فقال: لم أقصر ولم أنس⁽³⁾، أي: كل ذلك لم يكن⁽⁴⁾، فلم يكن بدلا من لم أقصر الصلاة ولم أنس.

وكما أجاز علماءنا إبدال الاسم من الاسم أجازوا أيضا إبدال الفعل من الفعل؛ شريطة أن يكون في الثاني معنى من الأول، فيبدل فعل من فعل بدل كل من كل، يقول ابن السراج: إن تأتني تمشي أمش معك، فجاز البديل هاهنا لكون المشي ضرب من الإتيان⁽⁵⁾، فلا يبدل الفعل إلا من شيء هو في معناه؛ لأنه لا يتبعض ولا يكون فيه اشتمال وعلى ذلك مذهب السيرافي⁽⁶⁾، في حين أن المتأخرين جوزوا الإبدال الأربعة في الفعل (بدل كل، وبدل البعض، وبدل الاشتمال وبدل الإضراب) يقول الشاطبي⁽⁷⁾: (يتصور في بدل الفعل من الفعل ما يتصور في بدل الاسم من الاسم)، أي أن ما جاز في بدل الاسم يجوز أيضا في بدل الفعل بلا حرج، كما يبدل الفعل من اسم يشبهه والعكس نحو: زيد متق يخاف الله أو يخاف الله متق.

وكان هاليدي وحسن وفي سياق حديثهما عن الاستبدال الاسمي قد ذكرا أنه قد يتم الجمع بين الاستبدالين الاسمي والفعلي في سياقات معينة، بمعنى أنهما يكونان معا بديلين لنموذج واحد، أي مستبدل منه واحد⁽⁸⁾ نحو:

They all started shouting so I did the same-

(1) الاتساق والانسجام، مفتاح بن عروس، ص: 235

(2) النحو وبناء الشعر، عيد العظیم صالح، ص: 81

(3) رواه البخاري، رقم الحديث 482، كتاب الصلاة ص: 128

(4) ينظر مغني اللبيب لإبن هشام 265/1

(5) الأصول في النحو، ابن السراج 49/2.

(6) ينظر خزائن الأدب، للبيدادي 203/5

(7) المصدر السابق، 204-203/5

(8) Halliday and ruqaiya hassan ،cohesion in English p108

بدأ جميعهم بالصراخ لذلك فعلت الشيء نفسه

ويُعدّ الاستبدال الفعلي مصدراً مهماً وغنياً للاستمرارية أثناء المحادثات اليومية، إذ يكثر استعماله في الحديث اليومي أكثر منه في الخطاب المكتوب⁽¹⁾، وقد كان أحد الباحثين عند دراسته للاستبدال الفعلي قد توصل إلى ندرة هذا النوع من الاستبدال وعدم وفرته في النصوص العربية⁽²⁾.

الاستبدال الجملي (clausal substitution):

هذا النوع من الاستبدال لا يتم فيه تعويض اسم باسم أو فعل بآخر كما في الاستبدال (الاسمي والفعلي)، بل يأتي النوع من الاستبدال على كل الجملة أي جميع عناصرها بما في ذلك الفاعل، يقول هاليدي وحسن: (يوجد نوع آخر من الاستبدال حيث لا يكون المفترض عنصراً من عناصر الجملة ولكن الجملة كلها)⁽³⁾، فتقع الكلمة المستبدلة بها مباشرة بعد جملة الاستبدال، أي خارج حدود الجملة المستبدلة فتربط سابق الكلام بلاحقه من دون الحاجة إلى إعادة تكرار تلك العناصر اللغوية، ويتم هذا الاستبدال عن طريق استبدال لفظة بجملة سابقة أو عدة جمل، كالاستبدال بالحرف، أو استبدال جملة بجملة أو ببعض الأنماط اللغوية التي تكون بديلة عن جمل عدة، ومن ثم يستقيم لدينا تقسيم هذا النوع إلى الاستبدال الحرفي -الاستبدال الجملي / القولبي أو العباري:

أولاً - الاستبدال الحرفي:

إن الحرف هو أحد أقسام الكلم الثلاثة، والحرف هو ما دل على معنى في غيره، يقول سيوييه: الحرف ما جاء لمعنى وليس اسم ولا فعل⁽⁴⁾، فالحرف إذا لا يكون أحد جزأي الكلمة الاسم والفعل، ولكونه لا يدل على معنى في نفسه احتاج إلى مفترق يكون معه، فلا يظهر معناه إلا عند تركيبه في سياق الجملة، ولذلك فإن الحروف غير مستقلة بذاتها، وإنما هي ذات افتقار متأصل إلى الضمائم، إذ لا يكتمل معناها إلا بها⁽⁵⁾، والحروف في العربية كثيرة منها ما اختص بالقسم، وقسم آخر اختص بالجر وقسم ختص بالنداء.. الخ، ومنها ما اختص بالتصديق والجواب

(1) ينظر علم لغة النص، عزة شبل، ص: 114

(2) ينظر السبك في العربية المعاصرة سالم ابوعفرة، ص: 113

(3) الاتساق والانسجام، مفتاح بن عروس، ص: 236

(4) الكتاب، سيوييه 12/1

(5) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، 126/1

كنعم وبلى ولا.. الخ هذه الأحرف الجوابية هي التي ترد في سياقات اختصار الجمل وتتوب منابها، يقول أبو البقاء العكبري: (ألا ترى أن قولك: بلى ونعم ولا حروف موضوعة موضع الجمل؟ ألا ترى أنك إذا قلت ما قام زيد كان ذلك جملة؟ وإذا قال المجيب: بلى كان حرفاً نائباً عن إعادة الجملة، فكأنه قال: قام زيد وإنما وضعت مقام الجمل اختصار للكلام الطويل) (1).

إذا فهذه الحروف يؤتى بها للإيجاز والاختصار، وفي قانون الاختصار يقول ابن يعيش: (إن حروف المعاني جيء بها نيابة عن الجمل ومفيدة معناها من الإيجاز والاختصار) (2)، فعلى الرغم من بساطة تركيبها إلا أنها تقوم مقام الجمل وتغني عن تكرارها، إذ لو أعيدت تلك الجمل لأدى ذلك إلى ثقل في الكلام وتكرار لا طائل منه ومن ثم فإن هذه الأحرف تكون شكلاً بديلاً تعمل على ترابط أجزاء النص، فيؤدي بها ما لا يؤدي غيرها من أقسام الكلم.

-الاستبدال بحرف الجواب (نعم):

حرف يرد تصديقا لجواب الخبر مطلقا، سواء كان الكلام مثبتا أم منفيًا تقول: قام زيد أو لم يقم فتجيب نعم تصديقا لقوله، يقول سيبويه: (أما نعم فعدة وتصدي) (3)، وقوله عدة أي للوعد تقول: اضرب زيدا فتجيب نعم.

كما يأتي البديل الحرفي نعم محققاً لما بعد الهمزة كما في قولك أقام زيد أم لم يقم؟ فيجاب عن ذلك بنعم (4)، وقد زعم بعض النحويين أنها تكون للتذكير لما بعدها إذا وقعت في صدر الكلام نحو: نعم أطلالهم، إلا أن ابن هشام يرى بأنها للإعلام كونها جواباً لسؤال مقدر، فكأنه قيل: هل هذه أطلالهم؟ (5).

وحرف الجواب نعم بديل يكتفى بذكره عن إعادة الجملة إذ يقع موقعها ويغني "عن تكرارها يقول ابن جني: (إن المفرد قد أوقع موقع الجملة في مواضع كنعم ولا لأن كل واحد من هذين الحرفين نائب عن الجملة، ألا ترى إلى قولك في موضع قد كان ذاك (نعم) ولا في موضع لم يكن ذلك) (6)، وقد ورد ذكر حرف الجواب نعم في "السبع الطوال محققاً لما قبله ومؤكداً عليه

(1) التبيين على مذاهب النحويين، العكبري 1/142

(2) شرح المفصل، ابن يعيش 4/453.

(3) الكتاب، سيبويه 4/234

(4) الجنى الداني 1/506

(5) مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري 1/452

(6) الخصائص، ابن جني 3/181.

قال تعالى: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾⁽¹⁾.

هل وجدتم ما وعدكم ربكم حقا ← نعم وجدنا ما وعدنا ربنا حقا → نعم

حيث قامت نعم مقام إعداد الجملة وأغنت عن تكرارها وحصل بها الربط وتمت الفائدة في حين أن حرف الجواب لا الجوابية والتي هي (نقيضة نعم)، وهي أيضا تنوب مناب الجمل وتقوم مقامها لم يرد ذكرها في القرآن الكريم، وأكثر وردها في الكلام التلقائي جوابا لسؤال السائل مثلا: هل محمد قائم؟ فتجيب لا، ومثلها (أجل) التي بمعنى نعم تأتي لتصديق الخبر ولا تأتي جوابا للاستفهام⁽²⁾، وهي عند أهل العلم أحسن من نعم في الخبر، وقد زعم الأخفش أنها تكون في الخبر والاستفهام على حد سواء⁽³⁾، وهي الأخرى لم يرد ذكرها في كتاب الله عز وجل. ومن الحروف التي تكون بمعنى نعم وتكون أيضا نائبة مناب الجمل حرف الجواب (إنه) ولكونه بمعنى نعم لا يلزمه اسم ولا خبر⁽⁴⁾، ومنه قول الشاعر:

1- وَيُقَلْنَ شَيْبًا قَدْ عَلَكَ وقد كبرت فقلت: إنه⁽⁵⁾

أي: نعم فوقعت إنه موقع شيبا قد علاك وقد كبرت.

الاستبدال بحرف الجواب بلى:

إن بلى حرف مرتجل أصلي الحروف⁽⁶⁾، وهو مختص بالنفي، فلا يقع جوابًا إلا لما فيه النفي، سواءً كان النفي مجردا أم مقرونا باستفهام حقيقي نحو: أليس زيد قائم؟، أم توبيخًا، أم تقريرًا نحو: أستم بربكم إذ أجروا التقرير مجرى النفي المجرد، وقد أجاز المالقي وقوعها جوابا للاستفهام تقول: هل يستطيع زيد مقاومتي؟ بلى إذا كان منكرا لمقاومته، على أن الأرجح وقوعها لما فيه حرف الجحد تمييزًا لها عن حرف الجواب (نعم) التي لا تقع إلا جوابًا لما فيه حرف الجحد⁽⁷⁾، بيد أن ابن مالك أجاز وقوع نعم أيضا جوابا للاستفهام المقرون بالنفي إذا كان

(1) سورة الأعراف الآية: 43.

(2) ينظر الجنى الداني للمرادي/359/1.

(3) ينظر الجنى الداني للمرادي/361/1.

(4) اللمع في العربية، ابن جني/42/1.

(5) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ينظريوانه، ص: 66، وهو من شواهد سيبويه، ينظر الكتاب/151/3. واللمع لابن جني/43/1

(6) الهمع، السيوطي/591/2.

(7) ينظر المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري/415/1.

الاستفهام تقريراً وأمن اللبس فتنزل منزلة (بلى) وتوافقها، واستشهد على ذلك بقول الأنصار لرسول الله صلى الله عليه وسلم: أَلَسْتُمْ تَرُونَ ذَلِكَ؟ قَالُوا: نَعَمْ (1).

وحرف الجواب بلى حرف قائم بذاته ومستقل بنفسه، وقد ذكر السيوطي في كتابه الهمع في (باب الإمالة) أنه لم يمل من الحروف إلا (بلى)، ذلك (أنها نائبة مناب الجملة فصار لها بذلك مزية عن غيرها⁽²⁾)، وهي تأتي في النص محققة للاختصار من جهة ومثبتة لما قيل قبلها مغنية عن إعادة ذكره من جهة أخرى، ومن نماذجها في السبع الطوال قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ (3) أي بلى كذلك، فالناس على اختلاف ملهم وأديانهم إلا أنهم يعلمون بالفطرة أن الله هو خالقهم وسبب وجودهم، حيث إن جوابهم ببلى إقراراً منهم وتصديقاً بذلك⁽⁴⁾، ومن ثم جاءت بلى بدلا من الجملة التي قبلها.

ومن نماذج ورودها أيضا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَفُوا عَلَىٰ رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَىٰ وَرَبِّنَا...﴾ (5)

الاستبدال بحرف الجواب (إي):

إي بكسر الهمزة حرف جواب بمعنى نعم وقيل بمعنى بلى، وهي لتصديق الخبر نحو: قام زيد، أو إعلام مستخبر: هل قام زيد؟، أو وعد طالب، نحو: اضرب زيدا⁽⁶⁾. وتختص إي بالقسم فلا تستعمل إلا معه أي إنها ملازمة له فتكون مؤكدة للقسم قبلها وبذلك تفارق نعم من حيث أن نعم تكون في القسم وفي غيره⁽⁷⁾، ولم يرد ذكرها في القرآن الكريم إلا في موضع واحد في سورة يونس قال تعالى: ﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾ (8)

(1) ينظر مغني اللبيب، ابن هشام/1/453.

(2) الهمع، للسيوطي/3/424.

(3) سورة الاعراف/172.

(4) ينظر غريب الحديث، لابن قتيبة الدينوري/1/350.

(5) سورة الأنعام، الآية: 30.

(6) الهمع، السيوطي/2/590.

(7) ينظر المصدر السابق والصفحة نفسها.

(8) سورة يونس/53.

ثانيا: الاستبدال القولي أو العباري:

يتم في هذا الاستبدال استخدام بعض التراكيب اللغوية لتحل محل قول برمته أو جمل بأسرها مؤدية وظيفتها التركيبية في سياق النص، وهذه التراكيب التي يتم بواسطتها الاستبدال عند علماء النص هي: (*تلك / أولئك / كل/ كذلك/ ذلك) (1)، حيث تأتي هذه التراكيب بدلا مما قبلها من مواقف وأحداث غير متعينة، حيث أن هذه الألفاظ اللغوية يمكن لها أن تعمل عمل شكل بديل بصفة إشارة سابقة لجمل بكاملها، فلا تكتفي باستبدال تركيب سابق فحسب، بل تتعداه إلى تراكيب بتمامها وجمل بأسرها، إذ لهذه الأشكال البديلة (القدرة على التكيّف مع المقامات القواعدية التي تستلزمها، والاستبدال بتلك التراكيب وسيلة مهمة لإبقاء محتوى التراكيب في حالة نشطة ومستمرة) (2)، حيث حيث تدرج بعد الجمل المستبدلة مباشرة، فتقع في أول الكلام وتعوض عن إعادة ذكر عناصر لغوية كانت يجب أن تذكر، ومن أمثلة ورودها في السبع الطوال قوله تعالى: ﴿وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِّنَ الصَّالِحِينَ﴾ (3) حلت لفظة (كل) محل الأسماء الواقعة قبلها في سياق الآية "زكريا..". وأغنت عن تكرارها مع عدم إغفال مساهمة تتوين العوض في الربط والإغناء والتعويض عن إعادة كل تلك الأسماء السابقة، ومن الملاحظ أن (كل) تكون شكلا بديلا إما مع اسم الإشارة (ذلك-أولئك) وإما تمثل شكلا بديلا مع التتوين (تتوين العوض) شأنها في ذلك شأن الفعل البديل (يفعل وامتاته).

وقد أطلق نحائنا من قبل جواز استبدال الجملة من جملة أخرى على أن تكون الثانية أوفى في تأدية المعنى المراد وأكثر تفصيلا من الجملة المستبدلة (4)، من ذلك قولهم: اقطع قمح الحقل، احصده.

(*تستخدم هذه التراكيب البديلة كعناصر محيلة في الإحالة بالإشارة ولكن ذكرناها هنا كأشكال بديلة ذلك أن علماء النص كأحمد عفيفي وإلهام بوغزالة وخطابي وغيرهم، يوردونها كعناصر بديلة عند تعرضهم للاستبدال الجملي، وسوف نناقش هذه المسألة عند الحديث عن علاقة الاستبدال بالإحالة في الفصل الثاني ان شاء الله تعالى.

(1) علم لغة النص، عزة شبل، ص: 115، نحو النص، أحمد عفيفي، ص: 128.

(2) مدخل إلى علم لغة النص، إلهام ابو غزالة، ص: 96 وما بعدها.

(3) سورة الأنعام، الآية: 86.

(4) مغني اللبيب، ابن هشام/1.557.

كما أجازوا استبدال الجملة من المفرد والعكس، فمثال الأولى قوله تعالى: ﴿ انظُرْ إِلَى
الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِرُهَا ﴾⁽¹⁾ فجملة كيف ننشرها بدل من العظام.
ومثال استبدال المفرد من الجملة، نحو قولهم: عرفت زيدا أبو من⁽²⁾.

(1) سورة البقرة، الآية: 258.
(2) البحر المحيط، أبو حيان 136/7.

الفصل الثاني

علاقة الاستبدال بغيره من الأدوات النصية في السبع الطوال

وفيه ثلاثة مباحث

المبحث الأول: علاقة الاستبدال بالإحالة

المبحث الثاني: علاقة الاستبدال بال حذف

المبحث الثالث: علاقة الاستبدال بالتكرار

تتصل بأداة الاستبدال وتشاركه في النهوض ببنية النص وظهوره بشكل متسق ذي بنية منسجمة أدوات نصية عدة، تختلف عن الاستبدال من حيث الشكل الذي تظهر به على سطح النص، كما تختلف عنه في الكيفية التي تعمل بها من أجل اتساق النص وترابط أجزائه، ومن هذه الأدوات: (الإحالة، الحذف، التكرار، التضاد، الوصل...)، بيد أننا كثيرا ما نجد الخلط بينه وبين (الإحالة والحذف والتكرار) دون غيرها من الأدوات، فنجد أحيانا من يعد الاستبدال شكلا من أشكال الإحالة، ولا يرى في الاستبدال أداة قائمة بذاتها، كما أننا نجد من يضم الحذف تحت الاستبدال، وهناك من اقترح ضم التكرار تحت مباحث الاستبدال، في حين نجد من يعد بعض العناصر المستبدلة من باب التكرار، والحقيقة أن الاستبدال وإن كان يتشابه ويتفق مع هذه الأدوات في الكثير لكن ليس إلى درجة الاتفاق التام الذي يتوجب معه عد الاستبدال فرعا عن الإحالة، أو إلغاء الفروق بينه وبين التكرار والحذف، ولذلك فإننا في هذا الفصل سوف نسعى إلى الفصل والتمييز بين الاستبدال وتلك الأدوات في محاولة للكشف عن مواطن الاتفاق والاختلاف بينه وبينها، وبيان أن الاستبدال أداة نصية قائمة بذاتها.

المبحث الأول

علاقة الاستبدال بالإحالة

أولاً: علاقة الاستبدال بالإحالة

تعد الإحالة (Reference) من أبرز وأهم الأدوات الاتساقية التي يركز عليها معيار الاتساق في نحو النص، نظراً لإسهامها بشكل فعال وقوي في إنتاج نص متمسق ومتناسك، وذلك من خلال الربط بينها وبين ما تحيل إليه، وكذلك لكثرة ورودها في النصوص فهي من الأدوات التي لا يكاد يخلو أي نص منها.

والإحالة في اللغة من الفعل حول الذي يشير إلى التنقل والتحول من شيء إلى آخر يقول ابن منظور: أحلت فلانا بدراهم أحيله إحالة وإحالا، واحتال احتيالا إذا تحول هو من ذات نفسه⁽¹⁾.

أما في الاصطلاح فمصطلح الإحالة مصطلح تتجاذبه اختصاصات عدة كالفلسفة وعلم الدلالة، والأدب، واللسانيات النصية⁽²⁾، لذا فقد عُرِّفت من قبل الباحثين بتعريفات متعددة ومتنوعة كل حسب الزاوية التي يدرس بها اللغة، ونظراً لتشعبها في مجالات عدة لم يتوصل إلى تحديد تعريف واحد وشامل لها، بل إن بعض المؤلفين عند تناولهم لموضوع الإحالة قد أعرضوا عن تقديم تعريف لها، كالزهر زناد، ومحمد خطابي، وربما يكون سبب الإعراض من (أجل تجنب القارئ ما ينشأ من وراء تقديم وجهات نظر متباينة من خلط واضطراب وغموض) على حد تعليل الدكتور سعيد بحيري⁽³⁾.

ومن أهم التعريفات التي عرِّفت بها الإحالة التعريف التقليدي الذي قام جون لوينز بتقديمه، والذي لازال يلقى رواجاً وسط الدراسات اللغوية، حيث يقول: إن الإحالة هي العلاقة بين الأسماء والمسميات إذ الأسماء تحيل إلى المسميات⁽⁴⁾، إلا أنه وفي مجال تحليل الخطاب ينظر للإحالة على أنها عمل يقوم به المتكلم أو الكاتب، فهما محور الأساس في الإحالة، وقد أكد براون ويول على ضرورة الاعتماد عليهما أثناء الإحالة⁽⁵⁾، فلم يعد ينظر للإحالة من المنظور التقليدي على أنها العلاقة بين الأشياء ومسمياتها؛ لذا فإن لوينز قد استدرك ذلك عند حديثه عن طبيعة الإحالة

(1) لسان العرب، ابن منظور، مادة (حول) 190/11

(2) ينظر ترجمة الإحالة، شريفة بلحوت، ص: 15

(3) دراسات لغوية تطبيقية، ص: 108

(4) تحليل الخطاب، محمد الزليطني، ص: 36

(5) المصدر السابق والصفحة نفسها

بقوله: (إن المتكلم هو الذي يحيل باستعماله تعبيراً مناسباً، أي 'نه يحمل التعبير وظيفة إحالية عند قيامه بعملية الإحالة) (1).

والإحالة في نحو النص هي عبارة عن عنصر اتساقى تعمل على اتساق النصوص وتلاحمها من خلال إحالتها على عنصر سبقها أو يليها داخل النص؛ لذلك نجد هاليدي وحسن (قد استعملا الإحالة استعمالاً خاصاً، على اعتبار أن العناصر المحيلة كيفما كانت لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل، إذ لا بد من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها⁽²⁾)، فالإحالة تشير إلى عملية استرجاع المعنى الأساسي فيها يتم ظهور الشيء نفسه مرة ثانية في الخطاب⁽³⁾، مما يدعم الاتساق والاستمرارية عبر النص؛ لذا يطلق عليها بوجراند مصطلح (الإحالة المشتركة)⁽⁴⁾، هذا ويميز الباحثان بين إحالة بنيوية وهي التي تتم في مستوى الجملة فتخضع لقيود دلالية ونحوية معاً، حيث يكون العنصران (المحيل والمحال إليه) موجودين في الجملة الواحدة وينتميان إلى الجملة نفسها، وبين الإحالة الاتساقية التي تتجاوز حدود الجملة، فلا تخضع إلا لقيود دلالية فحسب⁽⁵⁾

وتنشأ الإحالة من خلال عناصر أو وسائل إحالية تتمثل في (الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأدوات المقارنة...) ويشترط في هذه الوسائل الإحالية التطابق بينها وبين ما تحيل إليه، إذ أن عدم التطابق يؤدي إلى الخلل الأسلوبى في النص اللهم في حالات معينة كظاهرة الالتفات مثلاً، وتبرز أهمية تلك العناصر الإحالية في مساهمتها بالربط بين أجزاء النص، فتتعاون الضمائر مع الأسماء في داخل النص مشكلة شبكة اسمية إحالية، وحين يضم نص ما عادة شبكات اسمية فإن اسم ما عادة يكون هو موضوع النص⁽⁶⁾، لذا يشير هاليدي وحسن إلى أنه يمكن الإتيان بعدد تراكمى كبير من الإحالات لكلام سابق، فقد يتبع استعمال كلمة ما في أي نص عدداً كبيراً من الضمائر وكلها تفهم بالعودة إلى تلك الكلمة، مما يسهم في

(1) لسانيات النص، محمد خطابي، ص: 16-17.

(2) الخطاب وخصائص اللغة، أحمد المتوكل، ص: 83

(3) النص والخطاب والاجراء، بوجراند، ص: 320

(4) علم لغة النص، عزة شبل، ص: 119، وترجمة الإحالة شريفة بلحوت، ص: 116

(5) ينظر مشكلات بناء النص، ص: 125

(6) ينظر علم لغة النص، عزة شبل، ص: 120

خلق شبكة من خيوط الإحالة، بحيث يرتبط كل استعمال بالاستعمالات السابقة التي تؤدي إلى الكلمة الأولى الأصلية⁽¹⁾.

يعترض كل من براون ويول على هذه الطريقة ويصفانها بالطريقة غير المثالية فقد يحدث التباس لدى قارئ النص ويتعذر عليه العودة إلى كلمة الأصلية لكي يفهم الشيء المحال عليه، ومن ثم يعتقدان أن محلل الخطاب يرجع إلى تصوره العقلي لكي يحدد الإحالة، فيربط الإحالات اللاحقة بتصوره العقلي لا بالصيغة الأصلية للنص⁽²⁾

وهذه العناصر الإحالية لا يمكن الاستغناء عنها ولا إسقاطها؛ لأن ذلك يؤدي إلى تفكك النص، وتبعثر جملة، وتباعد وحداته، ومكوناته، ومن ثم لا تتحقق السلامة النحوية وحينئذ لا اتساق في النص، وهذه العناصر الإحالية تمتلك خاصية الإحالة إلا أن الاستعمال وحده من يحدد نوعها ومن ثم فالإحالة من حيث نوعها تنقسم إلى قسمين رئيسيين في النص (الإحالة النصية والإحالة المقامية، وتنفرع الأولى إلى قبلية وبعديّة

أولاً: الإحالة النصية (داخل اللغة Endophora)

تعود الإحالة في هذا النوع على العناصر الواردة في الخطاب، ونظراً لإسهامها في اتساق النص بشكل مباشر يتخذها هاليدي وحسن معياراً للإحالة⁽³⁾.

والإحالة النصية تنقسم داخل النص على قسمين:

1- الإحالة القبلية (Anaphora): وفي هذا القسم يعود العنصر الإحالي على مفسر سبق التلفظ به داخل النص، حيث يتمكن متلقي النص وقارئه من معرفة اللفظ المراد بمجرد العودة إلى الوراء داخل النص⁽⁴⁾، ويعد هذا النوع من الإحالة الأكثر شيوعاً ودوراناً في النص، يقول بوجراند: "وتأخر الألفاظ الكنائية عن مراجعها بمعنى ورودها بعد الألفاظ المشتركة معها في الإحالة أكثر احتمالاً من ورودها متقدمة"⁽⁵⁾

(1) ينظر تحليل الخطاب، براون ويول، ص: 240

(2) لسانيات النص، محمد خطابي، ص: 18

(3) ينظر نسيج النص، الأزهر زناد، ص: 118

(4) النص والخطاب والاجراء، بوجراند، ص: 327

(5) أصول تحليل الخطاب، محمد الشاوش 1213/2

ومن أمثلة الإحالة إلى سابق قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ﴾،⁽¹⁾ حيث أن الضمير هاء في (به) يعود على ملفوظ سابق وهو الكتاب.

-الإحالة البعدية (ataphora)

تتفق الإحالة البعدية مع القبلية من حيث الطبيعة، وتختلف عنها من حيث الإجراء⁽²⁾ فالإحالة البعدية يعود فيها العنصر الإحالي على مذكور لاحق في سياق النص، فيكن العنصر الإحالي هنا واردا قبل مرجعه، والإحالة البعدية أقل ورودا من أختها القبلية، ذلك أن طبيعة العناصر الإحالية لا تخلو من غموض وإبهام، ولاحتياجها إلى ما يفسر ويزيل ذلك الغموض والإبهام فإنها تأتي تالية لمفسرها ومتأخرة عنه، فلا تتقدم عليه، ولكنه قد يعدل عن هذا الأصل لأجل حكمة بلاغية.

كقصد الإبهام أو إثارة المتلقي ولفت انتباهه وجذبه⁽³⁾، وفي ذلك يقول برينكر: (إن الربط النصي للإحالة على لاحق صالح على نحو خاص لأن يثير لدى المتلقي تشويقا وتوقع لمعلومة جديدة)⁽⁴⁾.

وأبرز ما يمثل هذا النوع من الإحالة ما يعرف بضمير الشأن في العربية⁽⁵⁾، أو ما يعرف بضمير القصة، أو كما يطلق عليه الكوفيون بالضمير المجهول، فهو يتقدم على جملة وتفسره جملة بعده⁽⁶⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾⁽⁷⁾ حيث ان الضمير (هاء) في إنه يحيل على جملة (لا يفلح الظالمون).

الإحالة المقامية (خارج اللغة Exphora)

إن الأساس في الإحالة هو وجود عنصر إشاري مفترض في ظاهر النص، بحيث يحال إليه بأحد العناصر الإحالية إما متقدما إما متأخرا، إلا أن هذا العنصر المفترض قد يتعذر وجوده

(1) سورة البقرة، الآية: 229

(2) ينظر النحو الوافي، عباس حسن 1/256.

(3) التحليل اللغوي، كلاوس برينكر، ص: 57.

(4) علم لغة نصي، مصطفى قطب، ص: 180.

(5) ينظر شرح المفصل، لابن يعيش 4/349.

(6) سورة الأنعام، الآية: 22.

(7) ينظر نسيج النص، الأزهر زناد، ص: 119.

على سطح النص ولاحتياج العنصر الإحالي إلى مرجع يعود عليه فإنه يتم البحث عن ذلك المرجع إما في السياق في المقام وعندئذ يرتبط العنصر الإحالي اللغوي بما هو غير لغوي خارج النص، سواء في السياق أم في المقام، وعندئذ يرتبط العنصر الإحالي اللغوي بما هو غير لغوي خارج النص سواء في السياق أو في المحيط المقام، وذلك كأن يحيل ضمير المتكلم المفرد على ذات صاحبه المتكلم، فيرتبط حينها عنصر لغوي إحالي بعنصر إشاري غير لغوي هو ذات المتكلم⁽¹⁾، وحينئذ تخرج الإحالة من كونها نصية داخل اللغة إلى مقامية خارج اللغة، فالإحالة المقامية أو الخارجية تعمل في فضاء الخطاب بآلية الإشارة على عكس الداخلية المقالية التي تعمل بآلية الاستدكار⁽²⁾، وأكثر ما يمثل هذا النوع من الإحالة المقامية هما ضميرا المتكلم والمخاطب، حيث أنهما على عكس ضمائر الغياب، إذ يحيلان بطبيعتها إلى مذكور سابق في النص، ومن ثم يتطلب استعمالها معرفة سابقة بالهوية بالنسبة لطرفي الاتصال؛ لذلك يؤكد بو جراند على أهمية المعرفة العامة للقارئ، فهي عامل براجماتي مهم يعتمد عليه عندما تكون المفاتيح النحوية ناقصة، إذ أن المعرفة النحوية وحدها غير كافية لتحديد مرجع الضمير، فقد يرجع الضمير على مرجعين مشتركين فيصبح رجعا مشتركا، وعندئذ فإن الذي يحل الإشكال هو معرفة العالم؛ ولذلك كانت الإحالة المقامية هي أداة حاضرة من أجل علاج الموقف، إذ تحدث تفاعلا متبادلا بين اللغة والموقف⁽³⁾.

وهذا ما نلاحظه لدى علماءنا الأوائل من تنبئهم ومعرفتهم بأهمية المعرفة الخلفية للمفسر والمحلل للنصوص، سواء النثرية أم الشعرية، فمثلا تعد ظروف المقام وسياق الحال والموقف وأسباب النزول والسنة المطهرة، الخ من أهم العوامل التي يعتمد عليها المفسرون في تحديدهم لمرجع الضمير الذي لا يظهر صراحة في النص القرآني⁽⁴⁾، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ﴾⁽⁵⁾

حيث إن الضمائر في الآية الكريمة، تعود على شخصين غير موجودين في سطح النص وظاهره، وإنما قد تمت معرفتهما من خلال سياق الموقف والظروف المحيطة بالنص

(1) ينظر نسيج النص، الأزهر زناد، ص: 119.

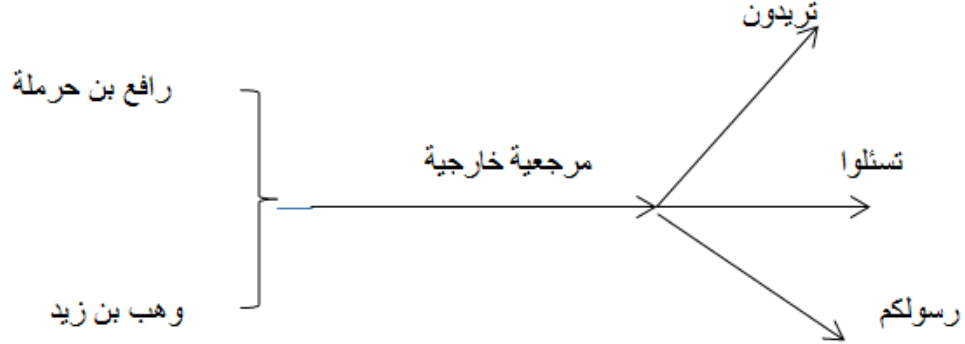
(2) ينظر المصطلحات المفاتيح، ص: 22

(3) النص والخطاب والاجراء، بوجراند، ص: 323

(4) دور السياق في تقدير مرجع الضمير، محمد خضير، ص: 77

(5) سورة البقرة، الآية: 107.

القرآني وقت نزول الآية، فالشخصان اللذان تعود عليهما هذه الضمائر هما: رافع بن حرملة ووهب بن زيد⁽¹⁾.



وعلى الرغم من إسهام الإحالة المقامية في اتساق النص إلا أن هاليدي وحسن يريان بأن هذا النوع من الإحالة لا يسهم في دمج قطعة نصية بأخرى، وإن إسهامها في النص يأتي بشكل غير مباشر، إذ تربط اللغة بالمقام أو سياق الموقف⁽²⁾

أما من حيث اعتبار المدى الفاصل بين العنصر الإحالي وما يفسره (المحيل والمحال إليه) فالإحالة تنقسم من حيث المدى على قسمين هما:

-مدى قريب: يجري على مستوى الجملة ومن ثم يكون إسهامه العنصر الإحالي في اتساق الجملة اتساقاً بنيوياً لا دلالياً

-مدى بعيد: حيث يجري فيها العنصر الإحالي على مستوى النص أي بين الجمل المتباعدة في النص، فالبعد الإحالي فيها مرتبط بين الجمل الأصلية متجاوزاً الجمل الفرعية التي تعد امتداداً للجمل الأصلية، ومن ثم تسهم الإحالة عندئذ في اتساق النص اتساقاً بنيوياً ودلالياً معاً⁽³⁾

أما عن علاقة الاستبدال بالإحالة فلا يختلف الاستبدال عن الإحالة في كونها وسيلتين من وسائل الاتساق النحوي، كما أن لكل منهما أهميته في توفير الوقت والجهد لصاحب النص، وذلك بتجنيبه تكرار الكلام وإعادته، علاوة على إسهامها في اتساق النص وترابط أجزائه.

(1) ينظر جامع البيان للطبري 4/490.

(2) لسانيات النص، محمد خطابي، ص: 17.

(3) ينظر علم لغة نصي مصطفى قطب، ص: 183.

بيد أن الاستبدال والإحالة يتداخل كل منهما بالآخر ويشتبان مع بعضهما البعض حتى أن بعضهم جمع بينهما ولم يفصل كإلهام أبو غزالة وعلي خليل، إذ جمعا الاستبدال والإحالة تحت مصطلح عام وهو الأشكال البديلة⁽¹⁾، في حين يقترح الدكتور محمد الشاوش نقل قسم الضمائر المدرج تحت الإحالة إلى الاستبدال، ففي نظره أن المتكلم يعمد من خلال الضمائر إلى تعويض عنصر لغوي بآخر ومن ثم يرى ضمه إلى الاستبدال أولى، كما اقترح ضم الاستبدال الجملي إلى الحذف⁽²⁾، كما ترى إحدى الباحثات أن كلتا الأدوات يمكن إدراكهما عن طريق الربط، فالإحالة تدرك بالعلاقة بين عنصرها المحيل والمحال إليه، وكذا الأمر في الاستبدال، وتذهب إلى أن الأساس الذي يقوم عليه الاستبدال المبني على التقابل لا يمكن تطبيقه إلا على الاستبدال الاسمي دون الفعلي والجملي، ومن ثم تذهب إلى القول بأن الاستبدال شكل من أشكال الإحالة وفرع عنها لا قسيم لها⁽³⁾، في الطرف المقابل نجد من يفصل بينهما بناء على الفروق التي تميز كل منهما عن الآخر، كهاليدي وحسن ووبراهيم خليل⁽⁴⁾، حيث ينطلق الباحثان هاليدي وحسن في مستهل حديثهما عن الاستبدال إلى التفرقة بينه وبين الإحالة، حيث يرجع هاليدي وحسن الفرق بينهما إلى المستوى الذي تتم فيه كل ظاهرة، إذ أن الاستبدال علاقة مجالها الصيغ اللغوية والمفردات والمركبات وهو يتم في المستوى النحوي المعجمي، في حين الإحالة علاقة معنوية تتم في المستوى الدلالي، ويوضحان الفرق بينهما من خلال الجدول الآتي:

نوع العلاقة الاتساقية	المستوى الذي تتم فيه
الإحالة	الدلالي
الاستبدال	(اللغوي) المعجمي النحوي

يعترض الدكتور الشاوش على هذا التصنيف بأنه متكلف ومفتعل، حيث فضلا إذ لا موجب للفصل، ويعلق على ذلك بقوله: إن الإحالة وإن كانت ظاهرة تتعلق بالدلالة فإن لها عمادا لغويا أي صيغا لغوية خاصة تتحقق بالضمائر وأسماء الإشارة والألفاظ المقارنة والاستبدال، وإن كان ظاهرة تتعلق بالنحو والوحدات المعجمية فهي محكومة أيضا بقواعد دلالية ومعنوية، ومن ثم

(1) ينظرمدخل إلى علم لغة النص، إلهام ابوغزالة، ص: 72.

(2) ينظر أصول تحليل الخطاب، محمد الشاوش، 1/133.

(3) ينظر الرصف وعلم النص، زينب عادل، ص: 124-125.

(4) ينظر الأسلوبية وعلم النص، إبراهيم خليل، ص: 83.

يصح التمييز بينهما على أساس أن الأولى دلالية والثانية نحوية معجمية تصنيفا فاسدا على حد قوله⁽¹⁾.

إلا أنه وفي الواقع تختلف الإحالة عن الاستبدال، وإن كان كل منهما محكوم بقواعد لغوية ودلالية إلا أن الفرق الجوهرى بينهما يكمن في مبدأ التطابق الذي تقوم عليه الإحالة، أي اتحاد الدلالة بين عنصرها، فالعنصر المحيل لا بد أن يطابق العنصر المحال عليه فيؤتى بمثيل للعنصر المحال عليه عوضا عن تكراره مرة ثانية⁽²⁾، كون الإحالة تمنع تجدد الماهية كي لا يظن أن الاسم المذكور ثانية هو غير الأول، وفي ذلك يقول ابن يعيش: إنما أوتي بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز واحتراز من الالباس⁽³⁾، كما تمنع كذلك تجدد المعنى خارج النص، فالعناصر الإحالية خاوية من الدلالة على الماهية، وإنما دلالتها قائمة على دورها في عملية التخاطب⁽⁴⁾، ولذلك كانت تلك العناصر الإحالية لا تملك دلالة مستقلة بنفسها فهي مبهمة وتحتاج إلى مفسر تعود عليه، في حين العلاقة بين عنصري الاستبدال تقوم على مبدأ التقابل، حيث يؤتى في النص بعنصر مقابل للعنصر المستبدل منه حتى لا يتكرر ذات العنصر⁽⁵⁾، في حين أن الإحالة تتمثل في ظهور ذات الشيء مرة أخرى في النص، فمبدأ التماثل والتطابق بين عنصري الإحالة هو الفيصل بينها وبين الاستبدال، ولكن هناك بعض العناصر الإحالية التي تنعدم فيها المطابقة بين عنصري الإحالة، كما الأمر في أسماء الإشارة، فأسماء الإشارة خاصة (ذلك-تلك) تمتاز بوظيفة الإحالة الموسعة مشيرة إلى قطعة نصية سابقة أو فحوى النص الذي سبق، لذلك يطلق عليها هاليدي وحسن بالإحالة الموسعة، وإمكانية إحالة هذه الأسماء إلى جملة بأكملها أو متتالية من الجمل يجعل من مبدأ التطابق بينها وبين ما تحيل إليه منعدما، كون العنصر الذي تحيل إليه لا يمكن وسمه شكلا، بحيث أنه لا تتوفر فيه شروط الجنس والعدد⁽⁶⁾، وإمكانية الإحالة الموسعة لهذه الأسماء أيضا جعل علماء النص يدرجون هذه الوسائل الإحالية ضمن الوسائل التي يتحقق بواسطتها الاستبدال الجملي، ومن ثم تكون هذه

(1) أصول تحليل الخطاب 1/132.

(2) لسانيات النص، محمد خطابي، ص 21: وينظر دور المنهج الاستبدالي، ص: 21-22.

(3) شرح المفصل، لابن يعيش 2/292.

(4) ينظر أصول تحليل الخطاب 2/102 وما بعدها.

(5) ينظر لسانيات النص، محمد خطابي، ص: 21.

(6) لسانيات النص، محمد خطابي، ص: 19، وينظر الاتساق النصي دراسة لظاهرة العائد، مفتاح بن عروس، ص: 127.

العناصر الإحالية - إن صح التعبير - (مزدوجة العمل)، تعمل تارة كمحيل وتارة أخرى كبديل، فتكون أنماطا استبدالية، حيث أن معظم علماء النص يوردونها عند الحديث عن الإحالة تحت قسم الإحالة بأسماء الإشارة، كما يوردونها أيضا تحت الأنماط والتراكيب اللغوية التي يتحقق بواسطتها الاستبدال الجملي من دون التفريق بينهما⁽¹⁾، وقد ذكر أحد الباحثين أن هذه الأسماء تعمل كبديل كما أنها تعمل كمحيل، ويتساءل عن الفرق بينهما متعجبا؟ أليس اسم الإشارة هو إحالة إلى أمر في الآية أو الآيات التي تسبقه كما قال المفسرون؟⁽²⁾

فالزمخشري مثلا يذكر أن اسم الإشارة ذلك/تلك قد يرد ليشير إلى أخبار وأنباء قبله في سياق النص نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ﴾⁽³⁾، حيث أن ذلك هي إشارة إلى ما ورد من أخبار مريم وعيسى عليهم السلام⁽⁴⁾، والإشارة كما هو معلوم إحالة إلا أن الإحالة أعم منها، فالإشارة مقيدة بالنص، أما الإحالة ليست مقيدة إذ تشير إلى خارج النص⁽⁵⁾، نقول: وإن كان المفسرون يذكرون بأنها تكون إحالية بحيث تشير إلى ما قبلها، فإن معربي القرآن الكريم يعربون هذه الأسماء أحيانا على أنها بدلا مما قبلها فقد ذكر الأخفش⁽⁶⁾، أن قوله تعالى: " فبذلك فليفرحوا " أن قوله: " فبذلك " بدل مما قبلها، وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ﴾⁽⁷⁾، كما أنهم يعربون بعض الاسماء الموصولة والتي هي قسم من العناصر الإحالية يعربونها أيضا بدلا⁽⁸⁾ من ذلك قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ﴾ بدل من ﴿الَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾⁽⁹⁾ إن من المعلوم أن أسماء الإشارة يجتمع فيها الإبهام والتعريف فهي من ناحية مبهمة مفنقة دائما إلى مفسر تعود عليه، أي إنها ملازمة للافتقار لا تنفك عنه، ذلك أنها لا تدل على جنس من الأجناس بمادتها، فتحتاج إلى الارتباط بلفظ أو شيء خارجي يبين ما أريد بها⁽¹⁰⁾، ومن ثم فهي لا تكون إلا محيلة ولا تكون بدلا، ومن ناحية أخرى هذه العناصر الإحالية يزول

(1) ينظر مثلا نحو النص، أحمد عفيفي، ص: 124.

(2) ينظر السبك في العربية المعاصرة، سالم ابوعفيرة، ص: 99.

(3) سورة آل عمران 44.

(4) ينظر الكشف للزمخشري 362/1.

(5) ينظر المعنى وظلال المعنى، محمد يونس، ص: 103.

(6) ينظر معاني القرآن للأخفش 375/1.

(7) سورة يونس 58.

(8) تفسير البيضاوي 37/3.

(9) سورة الأعراف، الآية: 156-157.

(10) من صور الاجمال في القرآن الكريم، تامر عبد الحميد، مقال على الانترنت.

عنها الإبهام ما أن تدخل التركيب (أي الاستعمال ويتضح المفسر الذي تعود عليه⁽¹⁾)، فالإبهام في هذه الأسماء يرتبط بالاستعمال، فإذا استعملت أصبحت غير مبهمة، ولكن كيف نفسر عدم التطابق بينها وبين ما تحيل إليه، وذلك إذا أحالت على جمل بأكملها أو عدة فقرات، ومعلوم أن الإحالة تشترط التطابق بينها وبين ما تحيل عليه، يعلل لنا الدكتور سعيد بحيري عدم التطابق بأن هذه الأسماء تلبست معنى الحرفية، فانتقلت إلى الاستعمالات الحرفية وصارت رابطاً من الروابط التي تعقد الصلة بين أحداث متقدمة وأخرى لاحقة، ويذهب إلى أنه إذا كان الموجه اليهم الإحالة مخاطب أو مخاطبين فتراعى حينئذ المطابقة، وإذا كان ارتكازها على الخطاب فتتوارى المطابقة⁽²⁾، يخالف أحد الباحثين ما قاله الدكتور سعيد، حيث يرى في المخالفة التي بين عنصرى الإحالة في مثل هذه الحالات أن اسم الإشارة يكون مفسراً ومقارناً لما قبله، وما بعده من أحداث، مشيراً إلى ما تقدم وما تأخر على حد سواء، بحيث يكون هنا اسم الإشارة عنصراً رابطياً ك (بل) مثلا ومن ثم تحقق عدم المطابقة وظيفة جديدة وسمة لا تقدمها الأنماط القياسية أي بقية العناصر الإحالية التي تتم فيها المطابقة⁽³⁾، (ولا أراه ابتعد كثيراً عما قاله الدكتور بحيري، فهي في جميع الأحوال صارت بمنزلة الأداة أو الحرف)، في حين يرى الدكتور مفتاح بن عروس⁽⁴⁾، يرى أن اسم الإشارة يوازي ويعادل حرف التعليل (لأن) في بعض السياقات، فيصبح ما بعده معللاً ومبرراً لما قبله، وهنا يلعب دوراً مزدوجاً بحيث أنه يكون سنداً للسياق البعدي ومحصلاً للسياق القبلي، فيكون السياق مع (ذلك) في بنية حجاجية، ومن ثم يتعذر حذفه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِّنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾⁽⁵⁾

ومن ثم عند عدم تتطابق بين العنصر الإحالي (ذلك) ومع ما يحيل إليه تكون (ذلك) إما مفسرة وإما مقارنة وأما معللة ومبررة، إضافة إلى كونها محيلة لجمل بأكملها أو عدة فقرات، والحقيقة أن المتأمل للنص القرآني يجد أن لاسم الإشارة (ذلك) دلالات كثيرة، ففي بعض السياقات مثلا يدل اسم الإشارة (ذلك) مع الكاف على التسوية والتشبيه فيكون بمعنى (مثل)، ومنه

(1) ينظر أصول تحليل الخطاب 1069/2

(2) ينظر دراسات لغوية تطبيقية، سعيد بحيري، ص: 148

(3) البنية الإحالية للضمائر، أشرف عبد الكريم، ص: 128 وما بعدها

(4) الاتساق والانسجام في القرآن مفتاح بن عروس، ص: 321-

(5) سورة البقرة، الآية: 60

قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ نَفَعُ بِالْمُجْرِمِينَ﴾ يقول ابن الجزي: أي مثل هذا الفعل نفع كل مجرم يعني الكفار⁽¹⁾

إن من الملاحظ وكما مر أن اسم الإشارة(ذلك) يرد في النص القرآني في الغالب منعدم المطابقة بينه وبين ما يحيل إليه، وحين تتعدم تلك المطابقة نجد أن الاشاري(ذلك) يكون واحداً من أشكال الربط الأخرى، نحو الحروف وأدوات التعليل والتفسير أو التشبيه.. الخ أكثر من أن يكون عنصراً إشارياً، ومن ثم يكون دوره متمثلاً في ربط السابق باللاحق معاً، بحيث أنه يفسر ويعلل أو يقارن ما قبله، وأن ما بعده متوقف ومتمم لما قبله-ناهيك عن كونه يأتي اختصاراً لما سبق ويعني من تكراره-على عكس الضمائر التي عادة ما تكون مطابقة لما تحيل إليه، بحيث أنها تكون محيلة لما قبلها وأحياناً لما بعدها، ولا تحيل على الاثنين معاً في الغالب الأعم والعنصر الإشاري ذلك هو أبعد من أن يكون عنصراً بديلاً، في النص القرآني على الرغم من إعرابها بدلاً من قبل بعض المفسرين والمعربين، كما مر، كما أن بعض علماء النص قد جعل هذه الأسماء من الأشكال البديلة، كإلهام أبو غزالة وغيرها، وقد علل أحد الباحثين استعمال هذه الوسائل كبدايل أحياناً وكمحيلات أحياناً أخرى أنه يمكن لنا تفسير مثل هذه الحالات بوسيلتين من وسائل الاتساق النصي، وذلك إذا تداخلت سمات كل منهما⁽²⁾، وذلك من حيث أنها تأتي عوضاً عن كلام طويل، كما تتعدم فيها مسألة المطابقة.. الخ، فتكون (ذلك-تلك-اولئك) عناصر محيلة في أوقات وبدائل في أوقات أخرى، ولكن حتى لو اعتبرناها شكلاً بديلاً إلا أن هذه الأسماء لا تكون دائماً غير مطابقة لما تحيل عليه بل أنها تأتي مطابقة لما قبلها أو بعدها في كثير من الأوقات كما أنه يغلب عليها الافتقار والابهام ومن ثم ومن باب أولى جعلها ضمن وسائل الإحالة، وفي رأينا أن اسم الإشارة(ذلك) يكون عنصراً بديلاً خارج السياق القرآني، كسؤال السائل: هل تعتقد أنه...؟ فتجيب: أعتقد ذلك، حيث تكون ذلك هنا كمنزلة أحرف الجواب نعم ولا... الخ، التي تكون نائبة مناب الجمل، فتكون بديلاً عن إعادة نكر تلك العناصر اللغوية، وعلى العموم فإن كل من الباحثين هاليدي وحسن كانا قد أشارا عند حديثهما عن استخدامات

(1) تفسير ابن الجزي 442/2

(2) ينظر علم اللغة النصي في الخطابة النبوية، ص: 19.

(ذلك) بأنها تكون متعددة الوظائف، إذ تستعمل مع الإحالة والاستبدال الاسمي والفعلية علاوة على استخدامها بديلاً للجمل قبلها في الاستبدال الجملي (1) نحو:

(2) They must do ،The children work very hard in the garden

-الأطفال يعملون في الحديقة، يجب عليهم القيام بذلك.

ويكون البديل (ذلك-SO) مع الاستبدال الفعلي كجزء من المجموعة الفعلية أي مركبة مع

الفعل البديل (3) على نحو:

-Why do you smile ? I did not know was doing-

-I did not was doing so(4)

لم أكن أعرف أنني أفعل

لماذا تبتسم؟

لم أكن أعرف أنني أفعل ذلك

وترد مع الاستبدال الاسمي كسمة مثلاً كما في المثال الآتي:

-Being so many different sizes in a day is very confusing

- It is not said the caterpillar

Well ،perhaps you have not found it so yet ،said Alice(5)

وجود الكثير من الأحجام المختلفة في اليوم الواحد محير جداً.

قالت أليس: حسناً ربما لم تجده بعد.

كما توظف (ذلك-SO) مع الإحالة بالمقارنة (العامة والخاصة)، بحيث ترد أنها فضلة

وتحيل إلى سابق أو ظرفٍ داخل المجموعة الاسمية، لتحيل على لاحق نحو:

يقول ادخل هنا، ظننت أليس حينما كانت تمشي ببطء وراء الدوقة، لم أكن أبداً مأمورة

إلى هذه الدرجة طوال حياتي(6).

(1) Halliday and ruqaiya hassan ،cohesion in English p140-1

(2) Halliday and ruqaiya hassan ،cohesion in English p131

(3) Halliday and ruqaiya hassan ،cohesion in Englishp140

(4) Halliday and ruqaiya hassan ،cohesion in English 122

(5) Halliday and ruqaiya hassan ،cohesion in Englishp111

(6) المصدر السابق، ص: 140 وينظر شريفة بلحوت ترجمة الإحالة، ص: 206

ثم إن ما يميّز الإحالة عن الاستبدال هي أنها علاقة معنوية تتم في المستوى الدلالي، أي أنها تقوم بالربط المعنوي، فالضمير مثلا هو رابط معنوي وليس تركيبيا إعرابيا، بدليل أن التركيب الذي يحذف منه يعد تركيبا فاسدا معنويا لا إعرابيا، فالضمير له وظائف تركيبية دلالية، كالتأكيد، والإيجاز، والاختصاص، والتفخيم وما إلى ذلك مما يستفاد به من وجوده في التراكيب النصية، فالضمير - عند هالدي وحسن - لا يؤدي ذات الوظيفة (النحوية) التي يشغلها المشار إليه أي ليست له الوظيفة التركيبية نفسها التي يشغلها العنصر المحال إليه، أي أن الضمير قواعديا لا يؤدي وظيفة العنصر المشار إليه⁽¹⁾، بل بعض الضمائر أحيانا ليس لها محلا من الاعراب، كضمير الفصل، يقول ابن يعيش: (إذا جعلته فصلا فقد سلبته معنى الاسمية، وأصرته إلى حيز الحروف وألغيته كما تلغى الحروف، نحو إلغاء (ما) في قوله تعالى: "فبما رحمة من الله" فلا يكون له موضع من الإعراب⁽²⁾، فحتى لو اختلف التطابق بين الضمائر وما تحيل إليه كما الأمر عند الضمير المنفصل (هو) وعند أسماء الإشارة في بعض السياقات، فإن تلك (العناصر الإحالية) لا تشترك في البنية الوظيفية مع ما تحيل إليه فلا تؤدي ذات الوظيفة للعنصر المشار، وذلك عكس الاستبدال حيث يشترط في ركنيه الاشتراك في البنية الوظيفية، فالعنصر البديل يؤدي ذات الوظيفة التركيبية للمستبدل منه، إذ أن الاستبدال (يخضع لقيود نحوية صارمة، فلا بد أن ينتمي العنصر البديل والمستبدل منه إلى صنف نحوي واحد)؛ لذلك كان للاستبدال قاعدة عامة، وهي كون الكلمة البديلة لا بد أن يكون لها نفس الوظيفة التركيبية⁽³⁾

ثم إن الاستبدال مقيد بالنص، فهو علاقة داخلية نصية (داخل اللغة)، ومعظم حالاته قبلية، ومن القليل النادر أن تكون بعدية على حين أن الإحالة تكون قبلية وبعدية⁽⁴⁾، وتكون داخل النص (مقالية) فتقوم بتحديد محيل داخل السياق، من حيث هو لغة كالإحالة التي يقوم بها ضمير الغياب (هو -ه-ها...الخ) على متقدم سبق ذكره في النص، أو سيأتي ذكره لاحقا داخل النص نحو قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾⁽⁵⁾، فالضمير المتصل (ه) في تأخذه يعود على لفظ الجلالة (الله) داخل سياق النص، ومن ثم تقييم علاقة سياقية

(1) ينظر أصول تحليل الخطاب 2/ 1107 وينظر دور المنهج الاستبدالي، ص: 21

(2) شرح المفصل، لابن يعيش 4/449.

(3) لسانيات النص، خطابي، ص: وعلم لغة النص، عزة شبل، ص: 113

(4) المصدر السابق، ص: 113

(5) سورة البقرة، الآية: 253

بينها وبين ما تحيل إليه أو أنها مقامية تحيل خارج اللغة كالإحالة بضميري المتكلم والمخاطب، إذ أكثر إحالتهما خارجية مقامية، ومن النادر جدا أن تكون إحالتهما داخلية، بل قد ذهب بنفيست إلى خارج ضمير المتكلم من اللغة، حيث يُعدّ أن ضمير المتكلم (أنا) ينتمي إلى الخطاب إذ يوجد في الكلام المنفرد الذي يقوم به المتكلم، كما صرّح بأنه لا يمثل قسما إحاليا لانعدام (أشياء) يمكن تحديدها باعتباره (أنا)، فلا يكتسب حقيقته إلا من خلال الخطاب⁽¹⁾.

أضف إلى ذلك أن الاستبدال قائم داخل النص على الاختيار داخل التركيب، فالكلمة المستبدلة على الخط الأفقي تكون لها كلمات بديلة على الخط العمودي في ذاكرة المتكلم، يستبدل بها ما يشاء من المفردات المعجمية التي تمثل نظاما مفتوحا يختار منها المتكلم ما يريد، في حين يمتنع ذلك في الإحالة كون العناصر والوسائل التي تتحقق بها هي أصناف مغلقة ومحدودة، كما أنها تتطلب شرط المطابقة بين عنصرها.

ومن الجدير الإشارة إلى أن كل من هاليدي وحسن قد أشارا إلى وجود بعض السياقات التي قد يحدث فيها لبس وغموض بين الإحالة والاستبدال الاسمي، وذلك إذا كان العنصر المرجعي والبديل هو نفسة The same، وفي هذه الحالة لا يتم الاتساق وتكون الجملة غير متماسكة في نظرهما⁽²⁾ نحو:

-These grapefruit smell more bitter than the last ones we had

-The taste the same⁽³⁾

طعم هذه الفاكهة أكثر مرارة من تلك الأخرى التي كانت لدينا.

هؤلاء يتذوقون الشيء نفسه.

ففي المثال السابق قد يحدث التباس مع نفسه The same بالنسبة إلى بعضهم البعض،

كما في المثال الآتي والذي يصنف ضمن الإحالة:

يتناول الناس فطور الصباح نفسه كل يوم.

حيث أن نفسه قد ينتج عنها غموضا وعدم وضوح بالنسبة إلى بعضهم البعض، وكلا

المثالين غير متماسكين لدى هاليدي وحسن⁽⁴⁾.

(1) أصول تحليل الخطاب/2/1071

(2) Halliday and ruqaiya hassan ،cohesion in English p109

(3) Halliday and ruqaiya hassan ،cohesion in English p1092—

(4) ترجمة الإحالة، شريفة بلحوت، ص: 140 وما بعدها

كما ذكر الباحثان أن الفرق بين الإحالة والاستبدال يكون أقل وضوحا في الأفعال

وأشبهه الجمل، وقد قدما مثلا يوضحان فيه الفرق الدقيق بينهما:

Are they selling the contents today?

No they are doing it tomorrow-1

No they are (doing) tomorrow-2

هل هم يشترون المحتويات اليوم؟

1-لا، هم يقومون بذلك غدا(الإحالة).

2-لا، هم يفعلون غدا(الاستبدال والحذف).

بالنظر إلى الجملتين اللتين تقعا جوابا للسؤال: هل هم يشترون المحتويات اليوم؟ نجد أنه

ليس هناك فرق واضح وجلي بينهما، وهذا ما أشار إليه الباحثان والذي ذكرناه قبل قليل من عدم

وضوح التمييز بين الإحالة والاستبدال مع الأفعال، ولكن الباحثين يشرحان لنا الفرق بين الأولى

والثانية في تفسير معقد وغير واضح، حيث يعتقد الباحثان أن الجملة الأولى تشير إلى الإحالة

وهي تفرض الشراء أي تجعله فرضية، كما أنها تزود الوقت فقط وهو متى يبيعون =الغد مع

الفعل المتضمن السمة، ويمكن أن تكون الصيغة الثانية للجملة هي (أنه غدا يقومون بفعله)، في

حين تشير الجملة الثانية إلى الاستبدال وهي لا تفرض الشراء بل تقوله⁽¹⁾

(1) الإتساق في الإنجليزية، هاليدي وحسن، ص: 317 وما بعدها

المبحث الثاني

علاقة الاستبدال بالحذف

الحذف (Ellipsis):

يعد الحذف فنا من فنون العربية وأسلوباً من أساليبها الفصيحة، وقد نال قسطاً غير يسير من عناية واهتمام علماء العرب من نحاة وبلاغيين ومفسرين، فلا نكاد نجد مصنفاً من مصنفاتهم يخلو من الحديث أو الإشارة عنه، وعلى الرغم من منزلة الحذف العظيمة ومكانته الرفيعة إلا أنه يعد (عرضاً من عوارض الكلام) ⁽¹⁾، فالأصل في الكلام عدم الحذف ومجيئه مناف لهذا الأصل، ولما كان من غير المعقول بل من المستحيل أن يحول الناس كل شيء يقولونه أو يشعرونه به أو يفكرون فيه إلى جمل كاملة ⁽²⁾، وكذلك ميل اللغات عموماً والعربية خصوصاً إلى الإيجاز والاختصار والبعد عن الإطالة والإكثار، كان الخروج عن ذلك الأصل إلى الحذف ضرورياً ولازماً، ومن ثم يميل الناطق إلى حذف ما يراه زائداً ومكرراً في كلامه ⁽³⁾، ويحذف ما ليس له وظيفة أساسية يقوم بها في النص ⁽⁴⁾، فلو بقي المحذوف في الكلام لأدى بقاءه إلى خلل في النص، ولنزل بوجوده قدر الكلام ومنزلته، وفي ذلك يقول الجرجاني: (فإنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجديك أنطق ما تكون إذا لم تنطق" ⁽⁵⁾)؛ لذلك كان الحذف من محاسن العربية؛ إذ به يزداد الكلام فصاحة وحسناً، ويترك في النفس أثراً عجبياً وسحرًا ما كان ليحصل لو ذكر المحذوف.

والحذف في اللغة يدور حول معاني القطف والقطع والإسقاط، ويقول ابن منظور: (حذف الشيء يحذفه حذفاً: قطعه من طرفه، وحذف الشيء إسقاطه، والحذف: قطف الشيء من الطرف) ⁽⁶⁾، ولا يبتعد معنى الحذف في الاصطلاح عن هذه المعاني اللغوية فهو: (إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل) ⁽⁷⁾.

والحذف عند علماء النص وسيلة مهمة من وسائل الاتساق النصي التي تعين على تماسك النص وتلاحم أجزائه، ويعرف في نحو النص بأنه علاقة نصية داخل النص، وفي معظم

(1) أصول تحليل الخطاب، محمد الشاوش/2/1136

(2) ينظر النص والخطاب والاجراء، ص: 341

(3) ينظر ظاهرة الحذف، سليمان حمودة، ص: 4

(4) علم النص وبلاغة الخطاب، صلاح فضل، ص: 238

(5) دلالات الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 170

(6) ينظر لسان العرب، ابن منظور، مادة حذف/9-39-40

(7) البرهان، للزركشي/3/102.

الأمثلة يوجد العنصر المفترض في النص السابق، وهذا يعني أن معظم حالات الحذف قبلية⁽¹⁾، ويطلق عليه بوجراند بـ(مبنى الاكتفاء العدمي) من حيث أنه استبعاد للعبارات السطحية التي يمكن لمحتواها المفهومي أن يقوم في الذهن أو يوسع أو يعدل بواسطة العبارات الناقصة⁽²⁾، وهذه العبارات المستبعدة من سطح النص بالحذف لا بد أن يفترض وجودها نحويًا لسلامة التركيب⁽³⁾.

وإن كان الحذف عملية اختيارية يقوم بها الكاتب/المتكلم فلا يعني أن تترك له لكي يتصرف بها كما يشاء، وإنما لا بد من وجود أسباب تسوغ الحذف وتبيحه، سواء أكانت أسباباً نحوية أم صرفية كحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة كما في قولك: وعد /بعد⁽⁴⁾، أو لأغراض جمالية كالحذف للاختصار أو من أجل حفظ التوازن كما في الشعر، أو للتحقير، أو التهويل، أو للمبالغة، والتعظيم⁽⁵⁾، كما حذف الملهي عنه في قوله تعالى: ﴿أَلْهَأَكُمُ التَّكَاثُرُ﴾⁽⁶⁾.

ويكون الحذف جائزاً في مواطن أو واجبا أو وممتنعا في أخرى؛ لذا كان للحذف شروطاً وقيوداً تحكمه يجب على المتكلم أن يعلمها؛ حتى لا يؤدي به الأمر إلى حذف ما لا يحذف، وقد أورد ابن هشام في المغني ثمانية شروط للحذف⁽⁷⁾ يتفق معظمها مع ما جاء به علماء النص حديثاً⁽⁸⁾، وأبرز تلك الشروط وأهمها هو وجود دليل على المحذوف، فمتى وجد الدليل جاز الحذف، فإن لم يوجد كان الحذف في الكلام ضرباً من ضروب التيه والإبهام، وفي هذا الأمر يقول ابن جني: (قد حذف العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا لدليل وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب بمعرفته)⁽⁹⁾، وتكمن أهمية وجود الدليل في كونه يحقق المرجعية من جهة خاصة؛ إذا كان المحذوف من لفظ المذكور أو يتقابل معه أو يترداف معه وهنا تبرز بوضوح علاقة الحذف بالإحالة من خلال المرجعية، وهي من الجوانب التي تؤكد أهمية الحذف في اتساق النص، كما ويحقق التكرار من جهة أخرى وذلك بإعادة اللفظ

(1) لسانيات النص، محمد خطابي، ص: 21

(2) النص والخطاب والإجراء، ص: 301

(3) الحذف والتقدير، علي أبو المكارم، ص: 200

(4) الأصول في النحو، ابن السراج 276/3

(5) فقه اللغة للثعالبي 231/1-232

(6) سورة الكوثر، الآية: 1.

(7) ينظر المغني، ابن هشام 786/1

(8) ينظر علم اللغة النصي، صبحي الفقيه 207/2

(9) الخصائص، ابن جني 362/2.

والمعنى المحذوف أو المعنى فقط، أي أن الحذف يرتكز في اتساقه على الإحالة والتكرار، (1) إلا أنه من المهم في نحو النص وجود المحذوف على مستوى النص، أي بين الجمل الأصلية له ليتحقق الاتساق، ذلك أن العلاقة التي يحققها الحذف داخل مستوى الجملة الواحدة هي علاقة بنوية لا اتساقية لذلك فإن الحذف في المثال التالي لا يلعب دورا اتساقياً، كون العلاقة بين طرفي الحذف في هذه الجملة علاقة بنوية:

أحضر جون بعض القرنفل وكاترين بعض الحلوى

فالجملة الثانية فرع للأولى، ومن ثم فإن الحذف هنا في هذا المستوى غير مهم بالنسبة إلى ما ليدي وحسن (2)، ولعل هذا ما يفسر عدم وجود مكان في الدراسات النصية للحذف الذي يطرأ على أجزاء الكلمة، ولا لحذف الحروف أو الحركات الإعرابية فغاية تلك الدراسات تحقيق الاتساق على مستوى النص فهي، تهتم في الغالب بالعناصر التي تمثل الأساس في بناء النص، ومن أجل ذلك كان الاهتمام منصبا على ثلاثة أنواع من الحذف دون غيرها (3): الحذف الاسمي-الحذف الفعلي-الحذف - الجملي.

وقد قام هاليدي وحسن بعقد مقارنات كثيرة بين الحذف الاسمي والفعلي، وخلصا إلى أن أكثر الأنماط التي يتحقق فيها الحذف العناصر التي تحذف من جملة الاستفهام إذ يمثل الاستفهام الدرجة القصوى للحذف المعجمي (4)، وذلك على نحو: محمد لم يعرف؟ هل فعل؟. ويرى صبحي الفقيه أن للحذف أنماطاً كثيرة مهمة في التحليل النصي، كحذف بعض الأحداث دون بعض في التسلسل الزمني للقصة والحذف السببي، كما في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرْتُمْ﴾ (5)، أي قلنا اضرب فاضرب، وكذلك حذف الزمان والمكان، وحذف بعض الشخصيات أو بعض مقوماتها (6).

ومن الأمثلة التي يلعب فيها الحذف دورا اتساقيا قوله تعالى: ﴿وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِّنْ رَبِّكُمْ

(1) ينظر علم اللغة النصي، صبحي الفقيه 208/2-209

(2) علم اللغة النصي، مصطفى قطب، ص: 186

(3) ينظر النحو وبناء الشعر، عبدالعظيم صالح، ص: 72

(4) علم اللغة النصي، صبحي الفقيه 194/2

(5) سورة البقرة، الآية: 59

(6) علم اللغة النصي، صبحي الفقيه 195/2

عَظِيمٍ⁽¹⁾، حيث جاء المحذوف في الآية القرآنية مقالياً سابقاً داخل النص وهو قوله تعالى: ﴿وَأذْكُرُوا﴾⁽²⁾، أي المحذوف واذكروا إذ نجيناكم دل عليه قوله تعالى: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِي﴾ في الآية الأربعين فتم الاتساق بالحذف عبر عدة جمل، كما أن أهمية الدليل تكمن أيضاً في كونه يعين المتلقي ويساعده على معرفة المحذوف، فالمساحة التي يتركها المحذوف في النص تجعل القارئ يمارس فعل القراءة، فيعمل على استحضار ذلك العنصر المحذوف حتى يصل به البنية السطحية للنص فالغالب في البنيات السطحية هو عدم اكتمالها بعكس ما قد تبدو للقارئ لأول وهلة، ومن ثم الفراع الذي خلفه المحذوف يؤدي بالمتلقي إلى العودة والرجوع إلى للوصول إلى ما يسد به ذلك الفراغ لردم الفجوة التي خلفها الحذف⁽³⁾، وتلك الفراغات التي يخلفها المحذوف مهمة كونها تلعب دوراً أساسياً في تحريك ذهن القارئ لمثلها مما يجعله يقيم حالة من الاستمرارية أثناء عملية القراءة⁽⁴⁾.

هذا إن كان المحذوف داخل النص، أما إن كان خارجه فإن مرجعية الحذف عندئذ تكون خارجية لا داخلية، ومن ثم فإن الذي يساعد المتلقي في معرفة المحذوف هو السياق أو المقام، كما في قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾⁽⁵⁾ فالنتيجة: كلوا الطعام واشربوا الشراب، فالذي ساعد على معرفة المحذوف هو السياق الذي فهم منه المحذوف.

وهذا الحذف الذي تكون مرجعيته خارجية لا يساهم بشكل مباشر في اتساق النص الداخلي⁽⁶⁾.

- أما عن علاقة الاستبدال بالحذف فيمكن بداية أن نمثل للظاهرتين بالجدول الآتي⁽⁷⁾:

البديل	المستبدل منه	
عنصر أو مجموعة عناصر لغوية	عنصر أو مجموعة عناصر لغوية	الاستبدال
عنصر أو مجموعة عناصر لغوية	0	الحذف

(1) سورة البقرة، الآية: 48

(2) تفسير الجلالين 212/1 وينظر معاني القرآن للأخفش 97/1

(3) ينظر النص والخطاب، بوجراند، ص: 340

(4) القارئ وتجربة النص، مليكة دحامينة، ص: 136

(5) سورة البقرة، الآية: 186

(6) علم لغة النص، عزة شبل، ص: 116

(7) الاتساق والانسجام، مفتاح بن عروس، ص: 17

يقول الدكتور محمد الشاوش: إن الحذف كما هو مبين في الجدول خلو موقع البنية ويتم ملؤه بالسياقات القبلية، إذ هو نسيان عنصر وتغيبه، أما الاستبدال فهو تعويض عنصر بآخر، ويمكن لنا أن نرجع الظاهرتين إلى ظاهرة واحدة، متى اعتبرنا الحذف ضرباً من ضروب الاستبدال يكون فيه التعويض بانعدام العنصر أو بالعنصر الصفر، لكن العملية التي تقوم عليها كل ظاهرة تختلف عن الأخرى⁽¹⁾، وذلك ما أشار إليه الباحثان هاليدي ورقية حسن أن كلا الوسيلتين الحذف والاستبدال تجسدان نفس العلاقة بين أجزاء النص (بين الكلمات والعبارات والجمل) إلى أنه من المفيد معالجة كل منهما بشكل منفصل⁽²⁾.

إن الحذف والاستبدال متشابهان جداً ولا يختلف كل منهما عن الآخر في كونهما وسيلتين من وسائل الاتساق النحوي، إذ يمكن اعتبار العلاقة بينهما هي علاقة تضمين، بمعنى أن الاستبدال يتضمن الحذف، فالحذف شكل من أشكال الاستبدال إلا أنه استبدال بالصفر، أي (باللاشيء)، بيد أن الحذف لا يترك أثراً في النص إلا الدلالة فلا يحل محل المحذوف شيء، ومن ثم يترك في التالية فراغاً يهتدي إليه المتلقي إلى ملئه بالعودة إلى ماورد في السابقة⁽³⁾، وذلك نحو:

يشرب محمد ماء، و(0...0) رفيقه لبنا

3 2 1 3 2 1

يعد المكان الخالي في الجملة الثانية صفراً بحسب هاليدي وحسن؛ لأنه خال من الكلام حيث وقع هنا إبدال بين يشرب في الأولى وبين الصفر في الثانية، ومن ثم أحدث هذا الموقع الخالي علاقة بنيوية بين الجملة في المثال السابق من خلال الإبدال بالصفر أو الحذف، ولا تكمن أهمية الحذف في الدلالة التي يخلفها وراءه، بل أيضاً في (قوة استجابته للقواعد النحوية بما فيها تقدير المحذوفات ومواقعها الإعرابية حتى لا يفسد المعنى المطلوب)⁽⁴⁾.

في حين يرى صبحي الفقيه أن ما وقع في المثال السابق إنما هو تكرار للفظ ولا يراه يمثل البديل في النحو العربي، ومن ثم يذهب إلى القول بأن الذي أسهم في تماسك الجملتين هو التكرار في نظره⁽⁵⁾.

(1) أصول تحليل الخطاب، الشاوش، ص: 179

(2) Halliday and ruqaiya hassan ،cohesion in English p142

(3) المصطلحات الأساسية نعمان بوقرة، ص: 107

(4) أثر النحو في تماسك النص، عابد بوهادي، ص: 60

(5) ينظر علم اللغة النصي، صبحي الفقيه 199/2-200

وأحسب أن الذي أسهم في اتساق الجملتين هو الحذف، وكنا قد ذكرنا أن الحذف يركز في اتساقه على عنصر التكرار -وهو ما ذكره الدكتور صبحي نفسه خاصة أن المحذوف في المثال السابق من لفظ المذكور، وأن الذي حدث هو استبدال للوحدة اللغوية بلا شيء، فبدل أن تكرر الوحدة اللغوية مرة ثانية في سياق التركيب تم شطبها ظاهرياً وجاء الصفر مكانها على السطح، أي (إبدال باللاشيء) وذلك عكس الاستبدال الذي يكون له مقابل، أي يؤتى بعنصر لغوي مقابل له فهو إبدال بالشيء وهنا تكون العلاقة بين الحذف والاستبدال، فأحدهما إبدال بشيء والآخر بلا شيء.

ومن ثم أسهم هذا الحذف-لا التكرار- في خروج الجملتين السابقتين في اتساق تام. وقد ذكر الدكتور صبحي من الأمثلة العربية التي وردت في كتب النحو قول الشاعر (1):

2-نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأي مختلف
فتقديره: نحن بما عندنا (راضون)

إن المحذوف وهو قوله (راضون) هو إبدال بالصفر عند هالدي وحسن، في حين يرى الدكتور صبحي الفقيه أن ما يطلق عليه الباحثان (إبدالاً بالصفر) هو لدى. نحائنا الحذف، ويرى بأن العلاقة بين الحذف والاستبدال هي في الواقع بين الحذف والتكرار في العربية، حيث أن الشرط الثاني قد وضح المحذوف من خلال الدليل على الحذف، فتحقق التماسك عبر المرجعية بين الشطرين وعن طريق تكرار اللفظ نفسه مع وجود الدليل (2).

وإن كان الحذف لا يخلّف أثراً في النص سوى الدلالة فإن الاستبدال على عكس الحذف، إذ أنه يخلّف أثراً في النص، وأن العنصر البديل يبقى مؤشراً يهتدي به المتلقي في البحث عن العنصر المفترض، ومن ثم تكون العلاقة بين عنصري الاستبدال هي علاقة حضور، أي حضور (المستبدل به والمستبدل منه)، أما العلاقة بين عنصري الحذف هي علاقة حضور وغياب في آن واحد، حيث يكون الحذف بغياب المحذوف وعدم قيام عنصر لغوي مقامه أي لا شيء، في حين الاستبدال يكون مقابله حاضراً ومعلوماً.

كما تكمن العلاقة بين الحذف والاستبدال في أن كل منهما يعد أسلوباً اختيارياً فالكاتب أو المتكلم عندما يقوم بحذف بعض المعلومات والإبقاء على معلومات أخرى يعتمد إلى أسلوب

(1) البيت لقيس بن الخطيم، ينظر ديوانه، ص: 81

(2) ينظر علم اللغة النصي، صبحي الفقيه 20/2

الاختيار من حيث وضوح العلاقة بين المحذوف والمتروك ويختار ما يجب حذفه وما لا يجب، والاستبدال أيضا يمثل هو الآخر في واقعه نظاما اختيارياً، حيث يمكن اعتبار الاستبدال من باب الاختيار، حيث إن الاستبدال نظامه اختياري يقتضيه المتكلم العادي، وكلما مال المتكلم إلى القصد من الاختيار كلما كان في نية إفهام السامع⁽¹⁾

كما يمكن أن نلاحظ تداخل الحذف والاستبدال كثيراً في الجمل الاستفهامية، ففي قولنا مثلاً: هل أنت تعوم؟ فتجيب: نعم أو لا.

يكون الذي حدث في الجواب استبدالاً وحذفاً معاً، فحرف الجواب نعم جاء بديلاً عن إعادة ذكر الجملة في الجواب، و من ثم حل محل قول برمته، وأما الحذف فحصل باستبعاد إعادة الجملة، فتقدير القول: نعم أنا أعوم أو لا أنا لا أعوم، فهذه العناصر اللغوية التي تم حذفها طلباً للاختصار ودفعاً للإطالة بقي مكانها لم يشغله شاغل، كما أن الحرف الجوابي نعم كان بديلاً ومغنياً عن تكرار هذه العناصر والوحدات اللغوية.

وقد أدرج هالدي وحسن جدولاً يوضحان فيه العلاقة بين الاستبدال والحذف والإحالة، حيث يظهر فيه بوضوح شدة العلاقة بين الاستبدال والحذف، إذ أن أغلب ما ينطبق على الاستبدال ينطبق تماماً على الحذف⁽²⁾.

الإحالة	الاستبدال والحذف
المستوى الذي تتم فيه العلاقة	دلالي
المصدر الرئيس للافتراض	مقامي
العناصر المفترضة	المعاني
هل تتم المحافظة على البند المفترض؟	ليس بالضرورة
هل البديل ممكناً؟	ليس بالضرورة
العلاقة بين عنصري الأداة	قبلية وبعديّة
	كلمات وعبارات وجمل
	نصي
	نعم
	تتم المحافظة
	نعم
	قبلية وأحياناً بعديّة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن ما يسري على الاستبدال يسري على الحذف أيضاً، ولذلك اعتبر الحذف في نظر هالدي وحسن إنما هو استبدال بالصفير أي أنه شكل من

(1) ينظر أولية النص، طلال حرب، ص: 125، وينظر أثر عناصر الاتساق في سورة يوسف محمود الهواوشة، ص: 98.

(2) Halliday and ruqaiya hassan, cohesion in English p145

أشكال الاستبدال، وكنا قد ذكرنا أن الحذف يرتكز في اتساقه على محور الإحالة والتكرار ، و سوف نجد أن الاستبدال يرتكز في اتساقه على ذات المحورين أيضا، أي (الإحالة والتكرار في الفصل الثالث إن شاء الله).

المبحث الثالث

علاقة الاستبدال بالتكرار

التكرار (Repetition):

لئن كان الحذف وسيلة اقتصادية وموجزة، فإن التكرار عكس الحذف تمامًا، فهو وسيلة غير اقتصادية، وإن كان المتكلمون يلجأون إلى الحذف من أجل أغراض متنوعة فإنهم أحياناً يكونون مضطرين إلى التكرار كذلك لأجل أغراض متنوعة ومتعددة، فلكل من الظاهرتين أسبابها التي تستدعيها وتستوجبها في مواطنها، ومن أهم الأسباب التي تجعل المتكلم يلجأ إلى استخدام التكرار في كلامه هو تمكين المعنى وتقويته وتثبيته في نفس السامع/القارئ، ولكن التكرار يكون مفيداً وأسلوباً فصيحاً إذا حسن استعماله بالشكل المناسب والمطلوب، بحيث لا يكون حشواً أو عبثاً، ويكون عكس ذلك بحيث (ينعكس سلبياً على مقروئية النصوص، ويعمل على إحباط الإعلامية فيها⁽¹⁾) إذا تجاوز الحد وخرج عن مقدار الحاجة وذلك على نحو تكرار الكلمة في الكلام القصير، ولذلك كان التكرار في اللغة في مجمله على ضربين أحدهما محمود ومقبول والآخر مذموم تنفر النفس منه وتستقبحه.

والتكرار في اللغة بفتح التاء وكسرها مصدر للفعل كرر: كرر الشيء تكريراً وتكراراً: أي أعاده مرة بعد مرة، والكر هو الرجوع والكرة: الرجعة⁽²⁾ قال تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً﴾⁽³⁾ أي: رجعة.

فالتكرار إذا هو (الإتيان بالشيء مرة بعد أخرى)⁽⁴⁾، وهذا المفهوم اللغوي للتكرار يغذي معناه الاصطلاحي، فهو أيضاً يكون بإعادة وتكرير العنصر اللغوي مرة بعد مرة داخل النص. وقد اعتنى البلاغيون أكثر من غيرهم بمبحث التكرار باعتباره ظاهرة أسلوبية بلاغية صرفة، وينقسم التكرار لديهم على نوعين⁽⁵⁾:

تكرار اللفظ والمعنى: هو ما تكرر فيه اللفظ والمعنى معاً دون اختلاف، نحو قولك أسرع أسرع، وهذا النوع من التكرار يوجد بكثرة في الكلام التلقائي بين الناس وكذلك في الشعر الفصيح، وقد عده ابن رشيق من الخذلان، وليس منه في كتاب الله عز وجل، يقول: (للتكرار

(1) النص والخطاب والاجراء، ص: 306

(2) ينظر لسان العرب، ابن منظر مادة(كرر)135/5.

(3) سورة البقرة، الآية: 166

(4) التعريفات للجرجاني 65/1

(5) ينظر المثل السائر 146/2

مواضع يحسن فيها ومواضع يقبح فيها فأكثر ما يقع التكرار في الألفاظ دون المعاني وهو في المعاني دون الألفاظ أقل، فإذا تكرر اللفظ والمعنى جميعا فذلك الخذلان بعينه⁽¹⁾

يفهم من كلام ابن رشيق أن أكثر ما يقع التكرار في الألفاظ دون المعاني، بيد أن ابن رشيق لا يعترف بهذا النوع في القرآن وذلك نحو الألفاظ المكررة في القرآن الكريم، فهي وإن كانت مكررة في اللفظ إلا أن معناها مختلف عنده، ومن ثم نفهم أن ابن رشيق ينكر وجود التكرار المحض (أي تكرر اللفظ والمعنى معا) في القرآن، كما يفهم من قوله (وهو في المعاني دون الألفاظ أقل) الألفاظ المترادفة التي تختلف في اللفظ وتتفق أو تتقارب في المعنى).

وهذا النوع الذي يتكرر فيه اللفظ والمعنى معا حظي باهتمام كبير من قبل نحائنا، إذ يعد لديهم صورا من صور التأكيد، يقول ابن جني: (اعلم أن العرب إذا أرجأت المعنى مكنته واحتاطت له، فمن ذلك التوكيد وهو على ضربين تكرر الأول بلفظه نحو: قام زيد قام زيد والثاني تكرير الأول بمعناه للتثبيت أو للإحاطة والعموم نحو: رأيت زيدا نفسه)⁽²⁾ أي أن للتكرار فوائد منها التأكيد والتثبيت، إلا أن ابن هشام أشار إلى أن التكرار قد يكون لغير التأكيد وهو الذي من سبيل التذكير ويكون عندئذ ضربا من ضروب التحقيق لتواصل العهد⁽³⁾ كما حسن تكرر (لدى) في قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ ﴾⁽⁴⁾ لتباعد بينهما، ومن ثم يتضح أن للتكرار أغراضا متعددة منها التأكيد والتثبيت والإحاطة والتحقيق.

-تكرار المعنى دون اللفظ: وهو الذي من قبيل الترادف وشبهه، نحو قولك: أطعني ولا تعصني، فكلمة لا تعصني معناها أطعني وهو في القرآن نحو تكرر قصص الأنبياء مع أقوامهم. والحقيقة أن مسألة التكرار في القرآن الكريم مسألة خلاف كبير وجدل واسع، إذ انقسم العلماء إزاء هذه المسألة فريقين، فريق يرى بأن التكرار أسلوب من الأساليب الفصيحة التي تميز بها كتاب الله عز وجل ومن هؤلاء ابن قتيبة⁽⁵⁾، حيث يقول: (وأما تكرر الأنبياء والقصص فإن الله تبارك وتعالى أنزل القرآن نجوما في ثلاث وعشرين سنة بفرض بعد فرض تيسيرا منه على

(1) العمدة ابن رشيق القيرواني 698/2

(2) الخصائص ابن جني 104/3

(3) مغني اللبيب، ابن هشام 208/1

(4) سورة آل عمران 44

(5) هو أحمد بن مسلم بن قتيبة الدينوري، قاض ومن علماء العربية، ت322هـ، ينظر الأعلام للزركلي 1/156.

العباد..وتنبيهها لهم من سنة الغفلة وشحذا لقلوبهم بتجدد الموعظة⁽¹⁾، وفريق ينكر وجوده ويرى في تلك الألفاظ المعادة والمكررة في أكثر من موضع من كتاب الله تحمل معان مختلفة ومغايرة ومن هؤلاء الإمام الزمخشري، الذي أنكر وجود التكرار في كتاب الله وما أوهم منه فهو ليس تكراراً لذلك راح الزمخشري يعلل ويفسر الألفاظ المكررة ويبين أنها ليست كذلك، حيث يقول الزمخشري في تفسير تكرر الشهادة من قوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿قَالُوا شَهِدْنَا عَلَىٰ أَنفُسِنَا وَعَرَّثْنُمُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ﴾⁽²⁾، يقول أن الأولى حكاية لقلوبهم كيف يقولون ويعترفون؟ والثانية ذم لهم وتخطئة لرأيهم وكان عاقبة أمرهم أن اضطروا إلى الشهادة على أنفسهم بالكفر⁽³⁾، كما أن للخطيب الإسكافي تفاسير لطيفة لأسرار التكرار في كتابه درة التنزيل، مما يدل على أن تلك القصص أو الألفاظ المترادفة ليست من التكرار، وأن الظاهرة الحقيقية كما قال السيد قطب هي التنوع فلا يوجد نصان متماثلين في القرآن كله وإنما يوجد تشابه فقط من دون تماثل كالتشابه بين الأخوة⁽⁴⁾

ونحن في هذا البحث لا ننكر التكرار جملة في القرآن الكريم ولكن لا نطلقه على العموم، ففي كل تلك الألفاظ المكررة والقصص المعادة معان جديدة ومتنوعة ما يخرجها من دائرة التكرار، فالتكرار موجود من حيث أن بعض الألفاظ هي ذاتها مكررة، سواء مكررة بلفظها أم بمعناها، كما أن بعض القصص هي نفسها معادة، ولكن تبقى لكل تلك الألفاظ معان متنوعة تجعل منها غير مكررة وإنما متكاملة يؤدي بعضها من المعاني المرادة ما لا يؤديه البعض الآخر⁽⁵⁾، وإن كنا نراه وسيلة لغوية وظاهرة حقيقية في اللغة، ولكن وجودها مقتصر على النثر والشعر والكلام المرتجل بين عامة الناس لا في القرآن الكريم.

وجاء التكرار في لسانيات النص ليكون واحداً من أهم الأدوات التي يتسق بها النص ويتماسك، فهو شكل من أشكال الاتساق المعجمي يكون (بإعادة العنصر المعجمي نفسه أو وجود مرادف له أو شبه مرادف أو اسماً عاماً⁽⁶⁾) من أجل أداء وظائف متعددة وأغراض متنوعة

(1) تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة الدينوري، ص: 148

(2) سورة الأنعام، الآية: 131

(3) ينظر الكشاف للزمخشري 66/2

(4) ينظر دراسات قرآنية، محمد قطب، ص: 255

(5) ينظر قواعد التدبر الأمثل في كتاب الله، عبد الرحمن الميداني، ص: 99

(6) نحو النص، أحمد عفيفي، ص: 106

كالتنبيه والتهويل والتأكيد.. الخ، فالتكرار ذو وظيفة تداولية توأصلية وجمالية تعمل على تحفيز السامع وتسترعي انتباهه للموقف الجديد، وهو يقع على الطرف النقيض من الحذف النصي، فإن كان الحذف بمثابة النقصان فهو بمثابة الزيادة والتكثير⁽¹⁾.

ولكون التكرار يتمثل في إعادة لفظ سبق التلفظ به في سياق النص، بحيث أنه يشير إلى ورود هذا العنصر سابقا عد ضربا من ضروب الإحالة القبلية، وقد اصطلح بعضهم على تسميته بمصطلح (الإحالة التكرارية)⁽²⁾، ويسمى أيضا (إحالة مكررة)⁽³⁾، إلا أن التكرار غير الإحالة، وقد ذكر الدكتور تمام حسان أن التكرار يكون بتكرار المعنى من خلال جملة ملفوظة أو مقدر بعضها، في حين الإحالة من قبيل الاختصار فهي عود الضمير على ذلك المرجع⁽⁴⁾، ويرى الدكتور محمد الشاوش أن اللفظ المكرر يجدد الماهية كما يجدد المعنى، في حين الإحالة يتعطل معها تجدد المعنى خارج النص والماهية، فالضامر مثلا تعود على ذات صاحبها فتمنع تجدد الذات وإنما تجدد الدلالة حتى لا يعتقد بأنه غير الأول⁽⁵⁾.

وقد قدّم هاليدي وحسن للتكرار المثال الآتي:

اغسلي وانزعي نوى ست تفاحات، ضعي التفاحات في صحن مقاوم للنار.

يذهب الباحثان إلى أن الربط بالتكرار في المثال السابق حصل عن طريق إعادة كلمة (التفاحات) العائدة على (ست تفاحات) السابقة⁽⁶⁾.

تعد الوحدة اللغوية المكررة (التفاحات) ليست الوحدة اللغوية السابقة (ست تفاحات) عند نحاة النص، بل إنها اكتسبت معنى جديدا مهّد لظهورها مرة ثانية في بنية النص⁽⁷⁾.

وإن كانت ليست الوحدة اللغوية السابقة، حيث أنها ليست الست تفاحات الطازجة والقادمة مباشرة من السوق بل هي التفاحات المغسولة المنقاة ومنزوعة النوى، ومن ثم اكتست معنى جديدا وتغير وصفها، وتجدد اللفظ وتجددت معه الماهية، فكيف تكون تكرارا؟ إن الذي يبدو لي أن التفاحات المذكورة على أنها تكرار هي استبدال حيث أن لفظة (التفاحات) أعادت

(1) أصول تحليل الخطاب، محمد الشاوش 1132/2.

(2) نسيج النص، الأزهر زناد، ص: 119.

(3) مشكلات بناء النص، أوزيسلاف، ص: 124

(4) ينظر مقالات في اللغة والادب، تمام حسان، 195/1

(5) ينظر أصول تحليل الخطاب 142/1

(6) ينظر نحو النص أحمد عفيفي، ص: 106.

(7) ينظر أثر التكرار في تماسك النص، نوال الحلوة، ص: 24

تحديد اللفظة السابقة وهي ست تفاحات، ولكنها استبعدت وصفها القديم وحلت محله وصفاً جديداً آخر مغاير للأول، وظل المعنى مستمرا معها وهذه من سمات الاستبدال الاسمي الذي يقوم على إعادة التحديد والتقابل، حيث إن التفاحات (المكررة) تضمنت دلالة مغايرة، وبذلك -في تقديري- خرجت من دائرة التكرار وإن كان ظاهر اللفظ مكرراً.

هذا ويذكر علماء النص صوراً للتكرار لا تختلف عن التي ذكرها علماءنا القدامى وهي:
 -التكرار التام الكلي (المحض): وهو عند علمائنا القدامى تكرار اللفظ والمعنى معا -كما سبق- ويسميه خطابي (إعادة العنصر المعجمي نفسه⁽¹⁾)، ويقصد بهذا التكرار هو تكرار الكلمة كما هي من دون تغيير، ويشمل تكرار الحرف والكلمة، وحتى مجموعة الكلمات والجمل⁽²⁾.
 تكرار جزئي: هو تكرار عنصر سبق استخدامه، أو هو بالأحرى استخدامات مختلفة للجذر اللغوي نحو: ظلم -يظلم -ظالم -ظلام ظلوم... الخ.
 تكرار بالترادف أو شبه الترادف: وهو أن تكرر كلمتين أو أكثر بينهما حالة تشابه أو علاقة في درجة التطابق.

-تكرار عن طريق الاشتمال بواسطة الأسماء العامة (do-people-man..) والأفعال (-do move) والمخلوقات غير الآدمية والأماكن... الخ، وهنا يقترب التكرار في تحقيق الاتساق من آلية الاستبدال ففي الاستبدال الفعلي نجد الأمر يتعلق بواسطة do، والاستبدال الاسمي بواسطة one، حيث تشكلان سلم الهرم الترتيبي المعجمي للأفعال والأسماء⁽³⁾.

ويمكن توضيح هذه الصور للتكرار بالمثال الآتي:

سهل للغاية	}	الصعود	شرعت في الصعود إلى القمة
		التسلق	
		شيء	

هو

العمل

(1) لسانيات النص، محمد خطابي، ص: 24

(2) ينظر البديع بين اللسانيات والبلاغة جميل عبد المجيد، ص: 154

(3) ينظر الاتساق والانسجام في القرآن مفتاح بن عروس، ص: 255-256

إذا فالتكرار وسيلة من وسائل الاتساق النصي التي تقع على المستوى المعجمي حيث يقوم باتساق النص وترابط أجزائه شأنه في ذلك شأن الاستبدال، فالاستبدال كما يقع على المستوى النحوي يقع على المستوى المعجمي أيضا، كما أن إحالاته قبلية كالاستبدال، فهو يتمثل في تكرار لفظ سبق ذكره في النص، بحيث يعود هذا اللفظ المكرر على لفظ سابق في النص بغية انعاش الذاكرة.

وتتجلى العلاقة بين التكرار والاستبدال في كون العنصر البديل في الاستبدال يحمل جزءا من معنى الكلمة المستبدل منها، أي أنه يحتفظ بجزء مكرر من المعلومة السابقة ويبقيها معه، ليظل المعنى مستمرا ومتوصلا في ذهن القارئ مع إضافته معنى جديدا آخر، كما تظهر العلاقة بينهما في كون كل منهما داخل في مجاله الترادف، فالتكرار يكون بإعادة العنصر المعجمي نفسه أو بمرادفه أو شبه مرادف له، والاستبدال كذلك يكون باستبدال كلمة بمرادفة لها أو شبه مرادفة.. إلخ، ولكن هل الترادف يتصل بالاستبدال أم التكرار أم بهما معا؟ وللإجابة عن هذا السؤال سنقف قليلا عند قضية الترادف، هذه القضية التي دار حولها جدال واسع قديما وحديثا.

إن الترادف هو: ((اتحاد المسمى واختلاف أسمائه، كقولنا: الخمر، والراح، والمدام،))⁽¹⁾ وقضية الترادف من القضايا التي دار حولها خلاف بين العلماء قديما وحديثا، ففريق يثبتته ويقر بوجوده ويراه من خصائص العربية وأنه واقع فيها، ومن هؤلاء سيبيويه إذ يقول: (اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظتين لا اختلاف المعنيين واختلاف اللفظتين والمعنى واحد نحو: ذهب وانطلق)⁽²⁾.

وعلى إثباته أكثر النحويين واللغويين كابن جني الذي عقد له باباً أسماه (باب في تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني)⁽³⁾، وحجتهم أن العربي ابن بيئته لذا كان يصدر في تعبيره عن مظاهر الحياة من حوله عن فطرة سليمة، فكانت الأسماء والصفات متعددة⁽⁴⁾. وقد تبع هؤلاء القدامى في إثبات الترادف ثلة من اللغويين المعاصرين أمثال ابراهيم أنيس⁽⁵⁾.

(1) المثل السائر ابن الأثير 50/1

(2) الكتاب، سيبيويه 24/1

(3) الخصائص، ابن جني 115/2

(4) ينظر -معجم علوم القرآن، ابراهيم الجرمي 86/1

(5) ينظر دلالة الألفاظ، ابراهيم أنيس، ص: 215 وما بعدها، ويقال أنه عدل عن رأيه ووقف مع مذهب الذين أنكروا الترادف

وفريق ينكر وجوده جملة وتفصيلا، ومن هؤلاء ابن الأعرابي، ففي نظره أن (كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد في كل منهما معنى ليس في صاحبه، ربما عرفناه فأخبرنا به وربما غمض علينا فلا نلزم العرب بجهله) (1)، فاختلف الألفاظ يوجب اختلاف معانيها كما زعم ذلك ابن درست وياه: (محال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن الكثير من اللغويين والنحويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة، ولم يعرف السامعون لذلك العلة فيه والفرق فظنوا أنهما بمعنى واحد) (2)، وقريب من هذا الرأي نجده عند لغوي معاصر وهو بولمفيد يقول: (مادامت الكلمات مختلفة صوتيا فلا بد أن تكون معانيها مختلفة كذلك، وعلى هذا فنحن باختصار نرى أنه لا يوجد ترادف حقيقي) (3) معنى ذلك أن بولمفيد يرى بوجود ترادف جزئي أو شبه ترادف، وتقارب دلالي بين الألفاظ وينفي الترادف المطلق التام، وهذا ما ذهب إليه أكثر المحدثين، فأكثرهم ينفي الترادف التام، فجون لوينز مثلا يرى بأن الترادف التام يجب أن يطلق على الوحدات اللغوية التي تقابل كل واحدة منها الأخرى في اللغات المختلفة لا في اللغة الواحدة (4)، كالمقابلة بين كلمة باب في العربية وكلمة Door في الإنجليزية، لأنها هي الأخرى تدل على ذات المعنى، ويرى المحدثون أنه ولكي يكون هناك ترادف تام ومطلق لا بد من وجود تطابق تام في المعنى بين اللفظتين (5)، وذلك أمر عسير، فقولنا مثلا: جاء محمد نستطيع مثلا أن نستبدل كلمة جاء بلفظة أخرى هي أتى أو قدم ولا يتغير المعنى، ومن ثم يكون بين جاء وأتى ترادف مطلق يسمح بالتبادل فيما، في مختلف السياقات، ولكن أبا هلال العسكري يذكر أن هناك فرقا بين لفظة جاء وأتى مما لا يسمح لنا بالاستبدال المطلق بينهما، إذ يقول جاء فلان، كلام تام لا يحتاج إلى صلة وقولك: أتى فلان يقتضي مجيئه بشيء، ولهذا يقال جاء فلان نفسه ولا يقال أتى فلان نفسه. ثم كثر حتى استعمل احد اللفظين موضع الآخر) (6)، يتضح من كلام أبي هلال ان هاتين اللفظتين المترادفتين بينهما فرق دقيق لا يجوز الاستبدال بينهما دون تغيير، ولكن كثرة الاستعمال طغى على هذه الفروق وبددها حتى

(1) كتاب الأضداد للناياري، ص: 7

(2) تصحيح الفصح، ابن درستويه 70/1

(3) ينظر علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص: 224-225

(4) ينظر اللغة والمعنى والسياق، جون لوينز، ص: 53-55

(5) ينظر علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص: 224

(6) الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري، 309/1

صرنا ما نفهمه من كلمة (جاء) هو ما نفهمه من كلمة (أتى)، فصار الاستبدال بينهما ممكنا في جميع السياقات، ولكن تلك الألفاظ المترادفة ما تلبث حتى تظهر الفروق فيما بينها ويصبح حينئذ كل لفظ منها يناسب التعبير عن جانب واحد لا يناسبه الآخر، و لأجل التحقق من الألفاظ المترادفة ترادف تام وأشباه الترادف من حيث التماثل والتقارب الدلالي في السياقات المختلفة لجأ المحدثون إلى استعمال خاصية الاستبدال⁽¹⁾، وذلك باستبدال الكلمة بمرادفتها في سياق ما دون أن يصاحب هذا الاستبدال تغيير في المعنى، وبذلك يتم التحقق من الألفاظ المترادفة ويتم التمييز بينها وبين المترادفة ترادف جزئي.. إلخ

وهناك فريق ثالث لا ينكره مع من أنكرو لا يسلم بعمومه مع من أثبتته، ومن هؤلاء الدكتور علي الجارم، حيث يقول: (إننا لا ننكر الترادف ونرى أنه واقع في اللغة فعلا وإن وجوده في اللغات من الخير لها ولكننا ندعو إلى التأمل والتدقيق وعدم الإغراق والتضييق⁽²⁾)، وما يعيننا في هذا المقام هو وجود الترادف في كتاب الله من عدمه، فالذين أثبتوا هذه الظاهرة أقروا بوجوده فيه، والذين أنكروها منعوا الترادف في القرآن، وقد خلصت إحدى الدراسات حول وجود هذه الظاهرة في القرآن الكريم إلى أنه (لا ترادف في كتاب الله والكلمات التي يظن بترادفها عندما نمعن النظر فيها نجد أن لكل منها معناه الدقيق)⁽³⁾ كما (شهد التتبع الاستقرائي لألفاظ القرآن في سياقها أنه يستعمل اللفظة بدلالة معينة لا يؤديها لفظ آخر في المعنى الذي تحشد له المعاجم وكتب التفسير عدداً قل أو كثر من الألفاظ)⁽⁴⁾

والذي يميل إليه البحث أن الترادف واقع في اللغة ولا سبيل لإنكاره، إلا أنه في كتاب الله عز وجل معدوم ونقص (الترادف التام) لما في القرآن الكريم من دقة وبراعة في استعمال الألفاظ واختيارها، وإن كل كلمتين يظن بترادفهما هما في الحقيقة غير مترادفتين، بل يمكن القول بأن هناك تشابه وتقارب بينهما في المعنى أو لنقل بأنهما من حقل معجمي واحد، وأن الجامع بينهما هو دلالتهما العامة، فالاستعمال القرآني يلغي التطابق الدلالي بين أي لفظتين يعتقد ترادفهما، ويظهر الفروق بينهما، ففي القرآن الكريم لا توجد كلمتان يمكن استبدال إحداها بالأخرى من دون تغيير حقيقي في المعنى، فالتباين أصل في المترادفات يقول الزركشي: فعلى المفسر مراعاة

(1) ينظر الترادف في اللغة، حاكم الزبيدي، ص: 262 وما بعدها

(2) الترادف، علي الجارم، ص: 320.

(3) الإعجاز في القرآن فضل حسن عباس ص: 162

(4) الإعجاز البياني للقرآن، عائشة عبدالرحمن، ص: 214-215

الاستعمالات والقطع بعدم الترادف ما أمكن، فإن للتركيب معنى غير معنى الإفراد ولهذا منع كثير من الأصوليين وقوع أحد المترادفين موقع الآخر في التركيب، وإن اتفقوا على جوازه في الإفراد⁽¹⁾ فالاستعمال القرآني واقع أدبي خاص يتنزه عن إمكان تبديل كلماته من غير أن يتغير معنى المقام المطلوب⁽²⁾، ولمزيد من التوضيح نذكر مثالا من السبع الطوال لنبين ان الكلمتين التي يعتقد بأنهما مترادفتان، ومن ثم القول بأنهما من باب التكرار بالترادف هما من الاستبدال لا التكرار، ففي قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ﴾⁽³⁾، وقال تعالى في سورة الأعراف: ﴿أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾⁽⁴⁾

استبدلت لفظة (انبجست) في سورة الأعراف بـ (انفجرت) في سورة البقرة، يذكر لنا أغلب المفسرين أن اللفظتين سواء أي مترادفتين، ولم يذكروا فرقا بين اللفظتين وأنهما بمعنى واحد وهو خروج الماء، يقول الألوسي: والظاهر استعمالهما بمعنى واحد⁽⁵⁾، وعلى هذا الرأي تكون انفجرت وانبجست مترادفتين أو مكررتين عن طريق الترادف، كما يظن البعض واختلافهما من باب التنوع لا أكثر، ولذلك نجد الكثير من الباحثين من يجعلهما من باب التكرار بالترادف⁽⁶⁾.

وعلى ذلك جاز لنا أن نحكم عليهما بالترادف وأمكنا أن نعتبر أن لفظة (انفجرت)؟

و(انبجست) مكررتان عن طريق الترادف بحسب معنهما المركزي وذلك صحيح، ولكن وإن سلمنا بذلك فأين نذهب بالمعنى الإضافي الذي تحمله كل لفظة واللغة كما هو معلوم ليست بالمفردات وإنما بالتركيب والأوضاع، والتركيب الذي وضعت فيه كلا اللفظتين يجعل منهما غير مكررتين وإن جمعتهما معنهما العام وهو خروج الماء، وإنما الذي وقع إنما هو استبدال بالترادف) أي استبدال لفظة بأخرى بما يناسب ويلائم السياق الذي وقعت فيه، فالسياق الذي وردت فيه لفظة (انفجرت) غير السياق الذي وردت فيه لفظة (انبجست)، وإن كان السياق العام لكلا الآيتين يدور حول محور أساسي وهو طلب السقيا لقوم سيدنا موسى عليه السلام، ففي آية الأعراف جاء الانبجاس استجابة لقوم موسى الذي طلبوا منه أن يدعو الله ليرزقهم الماء قال

(1) البرهان للزركشي 78/4

(2) جماليات المفردة القرآنية، ص: 67

(3) سورة البقرة، الآية: 59

(4) سورة الأعراف، الآية: 160

(5) ينظر تفسير الألوسي: 272/1.

(6) ينظر مثلا من مظاهر التكرار في القرآن، محمد زوين، ص: 208

تعالى: ﴿إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ﴾ أي طلبوه، والمقام في هذه الآية مقام ذم لبني إسرائيل فجيء بالانبجاس ليناسب الوضع، أما الآية في سورة البقرة كان المقام مقام تعداد النعم التي انعمها الله لبني إسرائيل كما أن طلب السقيا جاء من كليم الله موسى إلى ربه فهو من طلب السقيا لا قومه⁽¹⁾، قال تعالى: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ﴾، كما أن الانبجاس هو خروج الماء وهو أول الانفجار وبدايته، وقيل أنه أخف من الانفجار ودونه، إذ يعني ظهور الماء بقلّة، على حين أن معنى الانفجار ظهوره بقوة فهو أبلغ في الكثرة، ولما كان الأمر كذلك كان لا بد من الإتيان بلفظة أقوى من الانبجاس لتوافق وتلائم السياق التي هي بصده، فكانت اللفظة هي الانفجار فاستبدلت انبجست بمعنى قريب منها ولكنه أقوى في التعبير وهو انفجرت، لتتناسب السياق الذي وردت فيه، ومن ثم، ناسب الابتداء الابتداء وهو الانبجاس وناسب الغاية الغاية وهو الانفجار⁽²⁾، إذا فالانفجار والانبجاس مترادفتان ترادف جزئي لا كلي، إذ يجمعهما المعنى العام هو خروج الماء، إلا أن الدلالة الهامشية لكل منهما تختلف عن الأخرى وهذا ما سوّغ الاستبدال في الآيتين الكريميتين، فكلمة انبجست لا تعبر عن مقام الآية وسياقها؛ لذلك تم استبدالها بلفظة تضارعها في المعنى المركزي وتقارقها في معناها الهامشي، فكما قلنا من قبل أن إحلال كلمة محل أخرى لا تعني أنها مساوية لها في الدلالة وإنما التقارب والتشابه هو الذي يمهد وقوع الاستبدال، ولكن يبقى الاستبدال محدودا، فلا يمكن أن نستبدل مكان انفجرت انبجست، والعكس

، ويبقى الاستبدال بينهما ضمنا ضمن المعنى العام المستقر في ذهن الجماعة اللغوية⁽³⁾، فنقول انبجست معناها انفجرت وكلاهما يدل على خروج الماء، ويمكن التبادل فيما بينهما (خارج السياق القرآني)، ولكن تبقى لكل منهما وظيفتها اللغوية والعقلية والعاطفية التي لا يمكن للأخرى أن تحل محلها وتقوم مقامها⁽⁴⁾، كما أنهما ليستا مكررتين وإنما المعنى العام هو المكرر، ويكون ما وقع هو استبدال عن طريق الترادف الجزئي، ففي كل منهما معنى إضافي ليس مكررا في الأخرى، والاستبدال كما قلنا يرتكز على التكرار بحيث أنه يحمل جزءا مكررا من معنى الكلمة المستبدلة ليبقيها معه.

ومن ثم وإن تبين لنا من قبل عدم وقوع التكرار في القرآن وعدم وقوع الترادف المطلق فيه أيضا، وإذا تبين لنا وجود فروق معنوية بين الألفاظ المترادفة ترادف جزئي أو نص ترادف، فكيف يكون هناك تكرار بالترادف؟ وإنما التكرار موجود من حيث أن المعنى العام لهذه الألفاظ

(1) ينظر ملاك التأويل، للغرناطي 40/1.

(2) ينظر كشف المعاني، ابن جماعة 104/1،

(3) المجال الدلالي بين كتب الألفاظ والنظرية الدلالية الحديثة، علي زوين، ص: 80

(4) المصدر السابق والصفحة نفسها

المترادفة ترادف جزئي هو ذاته متكرر، ولكن يبقى هناك معنى خاص لا يجعل اللفظ مكرراً، ويكون ما حدث هو الاستبدال بطريق (الترادف الجزئي-)

و كان الدكتور محمد الشاوش قد اقترح ضم مباحث التكرار إلى الاستبدال ومن ثم يصبح لدينا:

استبدال العنصر بلفظه.

استبدال العنصر بمرادفه التام أو شبه التام .

استبدال العنصر بالاسم المطلق العام أو الذي يتضمنه أو يحتويه⁽¹⁾.

والراجح لدي ما ذهب إليه الدكتور محمد الشاوش، إلا أنه يتبين عندي إبقاء (تكرار العنصر بلفظه أو تكرار العنصر بمرادفه التام ضمن مباحث التكرار) على أن يكون التكرار سواء تكرار العنصر بلفظه أو بالمرادف التام في الشعر الفصيح والكلام العادي دون كتاب الله عز وجل.

(1) اصول تحليل الخطاب، محمد الشاوش 1/143

الفصل الثالث

أثر الاستبدال في اتساق السبع الطوال

المبحث الأول
الاستبدال وصلته بالاتساق النصي

المبحث الأول

الاستبدال وصلته بالاتساق النصي

مصطلح الاتساق هو ترجمة للمصطلح الأجنبي cohesion، ويرد بمعنى الاتساق مصطلحات أخرى هي نتاج الاختلاف في الترجمة وهي جميعا تدل على المصطلح الأجنبي cohesion، فقد ترجمه الدكتور تمام حسان بـ(السبك) ⁽¹⁾، فيما ترجمته إلهام أبو غزالة وعلي خليل بـ(التضام) ⁽²⁾، وترجمه محمد خطابي إلى (الاتساق) ⁽³⁾، في حين ترجمه أحمد عفيفي بـ(الربط) ⁽⁴⁾، وجعل مصطلح الاتساق ⁽⁵⁾ ترجمة للمصطلح الأجنبي coherence الذي يعني الإنسجام، في حين فضل الدكتور صبحي الفقيه استخدام مصطلح (cohesion) للدلالة على التماسك بنوعيه، وقسمه إلى تماسك شكلي وتماسك دلالي ⁽⁶⁾، حيث أثر كل واحد منهم استخدام المصطلح الذي يراه مناسباً وكلها واردة في التراث العربي، ولكن وعلى الرغم من الاختلاف الواقع في ترجمة المصطلحين إلا أن معظمهم متفقون على أن المصطلح cohesion يشير إلى الوسائل اللغوية الشكلية التي تتشكل على البنية السطحية للنص، في حين يشير مصطلح coherence إلى العلاقات المنطقية بين تلك الوسائل أي الإنسجام الدلالي، ونحن نفضل في هذا البحث استخدام مصطلح cohesion بمعنى الاتساق بينما coherence للدلالة على الإنسجام، وهما معا يفضيان إلى التماسك وينتجان لنا نحو النص ⁽⁷⁾.

والاتساق في اللغة من الفعل (وسق)، وتشير هذه المادة في المعاجم اللغوية إلى الاحتواء والانتظام والاجتماع والاستواء والكمال، جاء في مقاييس اللغة لابن فارس (وسق) ⁽⁸⁾:
الواو والسين والقاف كلمة تدل على حمل الشيء، يقال: وسقت العين الماء حملته، أي جمعته.

(1) ينظر النص والخطاب والإجراء، ص: 299

(2) ينظر مدخل إلى علم النص، إلهام أبوغزالة وعلي خليل ص: 11

(3) لسانيات النص، محمد خطابي، ص: 11

(4) نحو النص، أحمد عفيفي، ص: 90

(5) المصدر السابق، ص: 90

(6) ينظر علم اللغة النصي، صبحي الفقيه 96/1

(7) ينظر نحو النص، أحمد عفيفي، ص: 105

(8) مقاييس اللغة ابن فارس، مادة وسق 109/6

وجاء في لسان العرب: استوسقت الإبل أي: اجتمعت، ووسق الإبل طردها وجمعها،
واتسق القمر: استوى وامتلاً⁽¹⁾.

أما الاتساق في الاصطلاح فهو أيضا يعني الانتظام والاجتماع والترابط، ولكن بين
العناصر اللغوية المشكلة لنص ما، يعرف لنا الاتساق بأنه العلاقات الموجودة في
الأشكال النصية، أما المعطيات اللسانية التداولية فلا تدخل فيه⁽²⁾؛ أي أن الاتساق لا يهتم إلا
بظاهر النص، ويعرفه محمد خطابي (بأنه التماسك الشديد بين الأجزاء المشكلة لنص ما)⁽³⁾
والاتساق في اللسانيات النصية شرط جوهري وأساسي يستلزمه النص ويستوجبه، إذ
يعد أبرز المعايير النصية وأهمها، وتكمن أهميته في كونه يربط بين أجزاء الجمل في النص،
فالانساق كما يقول هاليدي: (يتعلق بارتباط تأويل عنصر ما بعنصر آخر، إذ يفترض كل منهما
الآخر ولا يمكن أن يحل الثاني إلا بالرجوع إلى الأول)⁽⁴⁾، وهذا الارتباط بين جمل النص يجعل
منها (المسؤولة عن تكوين سياق نصي معين)⁽⁵⁾، مما يجعلك تقرأ النص وتشعر بأنه كالكلمة
الواحدة، وذلك ما نلاحظه في القرآن الكريم، فعلى الرغم من أنه نزل متفرقا على امتداد ثلاث
وعشرين سنة، ولم يكن نزوله في زمان ومكان واحد، بل بعضه نزل في مكة وبعضه الآخر في
المدينة إلا أنك حين تقرأه تشعر بأن آياته كلها كالكلمة الواحدة، وما ذاك الشعور إلا نتيجة
الاتساق والانسجام اللذين يتصف بهما كتاب الله عز وجل، كما أن أهميته تكمن في قدرته على
التمييز بين النص واللانص، والتحليل النصي في الدراسات النصية يعتمد وبشكل مباشر على
الاتساق؛ لذا يعد لدى بعضهم شرطا ضروريا وكافيا للتعرف على ما هو نص⁽⁶⁾.

ويتحقق الاتساق في النص عبر وسائل لغوية هي التي تجعل النص يتصف بصفة
بالنصية، وهي التي تجعله متسقا، ولا يحصل الاتساق إلا بها وهي الإحالة والحذف والتكرار
والعطف وأدوات الربط... إلخ، حيث (يسلك المحلل الواصف طريقة خطية، راصدا بذلك الإحالة
بنوعيتها، والعطف، والتكرار، وغيرها من الوسائل اللغوية التي تتشكل على بنية النص

(1) ينظر لسان العرب لابن منظور، مادة وسق 380/10.

(2) المصطلحات الأساسية، نعمان أبو قره، ص: 81

(3) لسايات النص، محمد خطابي، ص: 5

(4) لسايات النص، محمد خطابي، ص: 15

(5) ينظر نحو النص، أحمد عفيفي/ص: 97.

(6) ينظر لسايات النص، محمد خطابي ص: 5

السطحية⁽¹⁾، يقول هاليدي: (إننا حين ندرس الاتساق فإننا نبحث عن الوسائل اللغوية التي تسهم في بناء وحدة النص الشاملة⁽²⁾)، أي إن الاتساق يعتمد في حكمه على النص من خلال هذه الأدوات، إذ أن العلاقات التي تنشأ وتتكون بين الجمل داخل النص عبر هذه الأدوات هي التي تخلق النسيج الذي بدوره يعمل على تحقيق اللحمة التي تسمح ببناء معنى كلي وشامل للنص، ومن ثم فإن لهذه الأدوات دور مهم وبارز في تحقيق الترابط والاتساق في النصوص، وقد أكد ديفيد كريستال على أهمية هذه الأدوات ومدى مساهمتها في تحقيق الاتساق اللازم للنص، وكيف أن الجمل تتعالق وتتألف فيما بينها عن طريق هذه الأدوات⁽³⁾..

ويطلق محمد خطابي على العلاقات المعنوية التي تنشأ بين عناصر الاتساق داخل النص بعلاقة (التبعية)، حيث أنه يستحيل تأويل عنصر دونما الاعتماد على العنصر الذي يحيل إليه، حيث أن قوة الربط والاتساق تكمن في تلك العلاقات المعنوية بين طرفي عناصر الاتساق⁽⁴⁾، وكلما زادت عدد الوسائل الاتساقية في النص كلما ارتفعت درجة الاتساق فيه، ثم درجة النصية، بيد أنه قد تكون درجة الاتساق في النص عالية ومع ذلك لا يكون منسجما⁽⁵⁾، وذلك ينفي عن الاتساق أن يكون شرطاً كافياً للتعرف على ماهو نص، فوجود أي علامة اتساق لا يمثل شرطاً ضرورياً وكافياً حتى يكون تتابع قولين مثلاً مقطعا منسجما كما قال شارول⁽⁶⁾، فهناك الكثير من النصوص التي تغيب فيه العناصر المحققة للاتساق، ومع ذلك لا يجد المتلقي صعوبة في تقبلها على أنها نص منسجم، ويذكر شارول مثالين لتأكيد قوله وهما:

أصيبت ماري بالزكام الشديد.البرد شديد

أصيبت صوفي بالزكام، لكن ألبير يتعلم البيانو منذ سن الرابعة.

حيث أن المتلقي لا يواجه أي صعوبات في فهم المثال الأول على رغم عدم وجود رابط اتساق، وذلك لوجود علاقة منطقية بين البرد الشديد وزكام ماري، في حين لا يفهم المبرر الذي يربط بين تعلم ألبير للبيانو بزكام صوفيا على رغم وجود الرابط الاتساق(لكن)⁽⁷⁾

(1) المصدر السابق والصفحة نفسها

(2) الاتساق والانسجام في القرآن، مفتاح بن عروس، ص: 215

(3) ينظر المصدر السابق نفسه، ص: 459 وينظر علم اللغة النصي، صبحي الفقيه 96/1

(4) ينظر لسانيات النص، محمد خطابي، ص: 15

(5) ينظر البديع بين اللسانيات والبلاغة، جميل عبد المجيد، ص: 125، وينظر علم اللغة النصي، صبحي الفقيه 96/1

(6) ينظر الاتساق والانسجام في القرآن، محمد مفتاح، ص: 55

(7) ينظر المصدر السابق، ص: 56

وبناءً على ذلك لا يمكن الفصل بين البنيتين الداخلية والخارجية للنص، حيث تتمثل الداخلية (الاتساق) في اعتماد وسائل لغوية لترابط بين أوامر النص، في حين تعتمد البنية الخارجية (الانسجام) في مراعاة المقام⁽¹⁾ وكلاهما يعمل على التوفيق بين ظاهر النص وخارجه. إذاً لا يمكن الفصل بين الاتساق والانسجام، فكلاهما يعمل على ظهور النص في شكل واضح ومفهوم متماسك، بحيث يؤدي مضمونه على أكمل وجه، ومن المفيد هنا أن نذكر أن العلامة الشيخ عبد القاهر الجرجاني قد عُرف الاتساق والانسجام عنده تحت مسمى (النظم)، ولم يفصل بينهما بل أكد على ضرورتهما معاً، وأنها كالشيء الواحد، يقول الجرجاني: (وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك-أي ليس كنظم الحروف_ لأنك تقتضي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس، فليس الغرض بنظم الكلم أن توالي الألفاظ في النطق، بل أن تتناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل)⁽²⁾، فالجرجاني هنا يشير إلى أن النص ليس مجرد توالي الألفاظ وانتظامها فيه فحسب، بل لا بد أن يتبع الألفاظ تناسق في المعاني على الوجه الذي يكون مطابقاً للواقع غير مخالف له ولا مناقضاً، ويستمر الجرجاني في توضيح فكرته عن النظم فيقول: (إن الألفاظ إذا كانت أوعية المعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب المعنى أن يكون أولاً في النفس وجب اللفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النص)⁽³⁾.

وخلاصة القول لا نظم (أي لا اتساق ولا انسجام) في النص ما لم ترتبط جملة بعضها ببعض، وتكون بين كل جملة علاقات منطقية تربط فيما بينها، وأن تنبني كل واحدة على الأخرى فتشعر بأن النص كله كالكلمة الواحدة، وفي ذلك يقول الجرجاني: (اعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم-لا اتساق ولا انسجام-في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك)⁽⁴⁾

والاستبدال النصي واحد من تلك الأدوات التي تمنح النص صفة النصية، وتساعد على اتساقه وتلاحمه، حيث يُعدّ الاستبدال أحد أهم الأدوات إلى يرتكز عليها الاتساق في النص، و تكمن العلاقة بين الاستبدال والاتساق في طبيعة الاستبدال التي تقضي بالعودة إلى الوراء لمعرفة

(1) ينظر لسانيات النص، محمد خطابي، ص: 14

(2) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، ص: 97-98

(3) المصدر السابق، ص: 99

(4) السابق، ص: 100

العنصر المفترض (المستبدل منه)، فعلاقة الاستبدال بين طرفيه هي قلبية في الغالب، فإذا ما تم الرجوع سابقا داخل النص وتحديد المستبدل منه تتحقق عندئذ المرجعية بين عنصريه، وعند ذلك يتحقق الاتساق، وقوة العلاقة المعنوية بين طرفي الاستبدال هي التي تعمل على ربط السابق باللاحق في النص، مما يؤدي إلى الاتساق، ويمكن توضيح العلاقة بين طرفي الاستبدال وأن الاستبدال مفضّل للاتساق بالتمثيل الرياضي الآتي:

العنصر المستبدل منه \in العنصر المستبدل به = {اتساق}

وتعود أهمية الاستبدال في الدراسات النصية وكونه أحد الوسائل الاتساقية في تخطيه حاجز الجملة والجملتين، بحيث أنه لا يكفي بالربط بين أجزاء الجملة الواحدة أو الجملتين أي أنه لا يقوم بخلق اتساق بنيوي في الجملة الواحدة أو الجملتين، فحسب بل يتجاوزها للربط بين عدة جمل، مما يسهم في اتساق النص اتساقا بنيويا ودلاليا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئْتَيْنِ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُوا أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾. ستجدون آخرين يريدون أن يأمنوكم ويأمنوا قومهم كل ما ردوا إلى الفتنة أركسوا فيها...⁽¹⁾، فقوله: ﴿أَخْرَيْنَ﴾ جاءت مستبدلة من قوله: ﴿الْمُنَافِقِينَ﴾ فأخرون هم فريق من المنافقين إلا أنهم يختلفون عن أولئك حيث أن نية هؤلاء غير نية أولئك، إذ أنهم يظهرون للرسول عليه الصلاة والسلام الإيمان وللمسلمين عامة، وإذا رجعوا إلى قومهم يظهرون لهم عكس ذلك، فكل همهم النجاة بأنفسهم ليأمنوا الرسول والمسلمين فكل همهم النجاة بأنفسهم ليأمنوا الرسول والمسلمين وقومهم⁽²⁾، ومن ثم فإنهم يتفقون مع أولئك في الصفة أي في النفاق، ويختلفون عنهم في النية والاستبدال ها هنا عمل على الربط بين أكثر من جملة وأكثر من آية.

نوعه	المسافة	(المستبدل به)	المستبدل منه
اسمي	ثلاث آيات	آخرين	المنافقين

ولا يقتصر إسهام الاستبدال في الربط بين الجمل المتباعدة مكانيا فحسب، بل يربط حتى بين الجمل المتباعدة مكانيا وزمانيا، وذلك كما هو الحال عندما يكون الاستبدال واقع بين آيتين من سورتين مختلفتين، خاصة إذا كان نزول سورة في زمان غير الأخرى، كأن تكون واحدة نزلت بمكة والأخرى بالمدينة ومع ذلك يتم الربط ويحدث الاتساق، ويجعل الاستبدال من هذه الآيات

(1) سورة النساء 87-90

(2) ينظر غريب القرآن، ابن قتيبة الدينوري 117/1

المتباعدة متقاربة ويبقيها في اتصال مستمر ومتناغم، وذلك على نحو الاستبدال الواقع بين لفظتي (انفجرت) في سورة البقرة⁽¹⁾ بلفظة (انجست) في سورة الأعراف⁽²⁾.

كما ويقوم الاستبدال أيضا بمد وتوسيع السيطرة الدلالية للجمل، وفي ذلك يقول بوجراند إن قسطا كبيرا من أمثلة الاستبدال يصلح لنموذج التنشيط الموسع، فالارتباط الحاصل بين عنصري الاستبدال يسمح بتنشيط المعلومات داخل هيكل النص، حيث إن وجود العنصر البديل في الجمل اللاحقة يبقى المعلومات في حالة نشطة ويسمح بتدفقها واستمراريتها؛ ليظل المعنى مستمرا ومحفوظا في ذاكرة القارئ دونما الحاجة إلى إعادة التصريح به مرة أخرى⁽³⁾، مما يؤدي إلى ربط السابق باللاحق ويسهل عملية الفهم ويعمل على وضوح الخطاب، ففي قوله تعالى (آخرين) المستبدلة من (المنافقين) من المثال الوارد قبل قليل، نجد أن لفظة المنافقين ظلت مستمرة في قوله (آخرين)، وجذبت انتباه القارئ، وفهم من خلالها بأن صفة المنافقين هذه غير تلك، إلا أنهم متفقون في صفة النفاق بوجه عام، وظل المعنى قائما في قوله (آخرين) دونما إعادة ذكرها مرة أخرى، وبقي المعنى مستمرا بذهن القارئ.

إذا فالاستبدال من العناصر المحققة لطابع الاستمرارية كما ذهب إلى ذلك شارول وصفة الاطراد والاستمرارية هذه التي يمنحها الاستبدال هي الصفة الأساسية القارة في النص من منظور اللسانيات النصية⁽⁴⁾.

ويتمثل دور الاستبدال وأهميته أيضا في مقدرته على تجنيب صاحب النص تكرار نفس التعابير اللغوية، مما يسهم في تنويع الألفاظ وتجدها وتوليد الجمل، الأمر الذي يضفي لمسة جمالية على النص ما كانت لتكون، كما أنه يعمل أيضا على إعفاء صاحب النص من الاستخدام المفرط للضمائر، الأمر الذي قد ينعكس بالسلب على مقروئية النص⁽⁵⁾، ومما يدل على أن الاستبدال يجنب التكرار وينوع في الألفاظ أن القرآن الكريم ختم في سورة الأنعام ثلاث آيات متتاليات بألفاظ مختلفة⁽⁶⁾، قال تعالى: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾، وقال في الآية

(1) الآية: 59

(2) الآية: 160

(3) ينظر النص والخطاب والإجراء، بوجراند، ص: 300؛ وينظر لسانيات النص، ليندة قياس، ص: 100 وينظر علم لغة النص، عزة شبل، ص: 114

(4) ينظر الاتساق والانسجام، مفتاح بن عروس، ص: 31 وينظر البديع بين اللسانيات والبلاغة، جميل عبد المجيد، ص: 79

(5) ينظر مدخل إلى علم لغة النص، الأخضر صبيحي، ص: 82

(6) ينظر ظاهرة الاستبدال بين نحو الجملة ونحو النص، ص: 10

التي بعدها: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾، وختم الأخيرة بقوله: ﴿ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾⁽¹⁾.

ومن المهم أن نلفت الانتباه إلى أن الاستبدال في الآيات السابقة ليس من باب تعدد الألفاظ وتنوعها فحسب، ولا من باب اجتناب التكرار فقط، بل جاء الاستبدال في الآيات السابقة تحقيقاً لمقاصد دلالية، أيضاً فبعد ذكر الوصايا الخمس الأولى من قتل النفس وعقوق الوالدين والشرك بالله كان لزاماً أن تختتم هذه الآيه بتعقلون، ذلك أن كل تلك الأشياء لا يدفعها إلا العقل ولا يحمل على تركها سواه في حين ختمت التالية بتذكرون بعد ذكر الوصايا الخمس الأخرى، من عدم الطمع وإيفاء الكيل والعدل والوفاء بحقوق الله، فالمسلم يجب أن يتذكر وصايا الله أثناء المعاملات الدنيوية ولا ينجر وراء مصالحه، في حين أن الأخيرة ختمت بالتقوى وهي قوله تعالى: "لعلكم تتقون"، وذلك بعد أن ذكر سبحانه تلك الوصايا وبينها لعباده أوصاهم بتقواه، حيث أن ترك اتباع ما أمر الله به وشرعه مؤدٍ لغضب الله وعقابه؛ لذلك سبحانه أمرنا بتقواه وبين العقل والتذكر والتقوى علاقة منطقية سليمة، فمن عقل وتذكر (اتقى)⁽²⁾.

كما أن الاستبدال يعمل على إبعاد الكثير من الجمل والتعابير اللغوية ويمنع تكرارها، حيث إن إعادة الكثير من التعابير اللغوية والجمل الكثيرة قد تشعر قارئ النص ومتلقيه بالرتابة والملل، كما قد يتسبب تكرار الجمل وإعادتها في الحشو الذي لا طائل من ورائه، وهنا يأتي دور الاستبدال في تبسيط النص واختصار الكثير من الجمل بأقل الكلمات وأقصرها، مما يعمل على تسهيل الفهم عند القارئ وذلك على نحو ما يحدث عند استبدال الكثير من الجمل والتعابير اللغوية بأحرف الجواب كالاستبدال بحرف الجواب، بلى ونعم ولا و...إلخ، وكاستعمال بعض التراكيب اللغوية كأسماء الإشارة نحو (ذلك _ تلك)، من ذلك قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى قَالَ أُولِمُ تَأْمِنُ قَالَ بَلَىٰ وَلَكِنَّ لِيُطَمِّنَ قَلْبِي...﴾⁽³⁾، أي: بلى فهو ليس شاكاً عليه الصلاة والسلام ولكنه أراد أن يطمئن قلبه بالنظر⁽⁴⁾.

(1) سورة الأنعام، الآيات 152-154

(2) ينظر درة التنزيل للاسكافي 566/2، وينظر كشف المعاني لابن جماعة، ص: 176، وينظر ملاك التأويل للغرناطي، 174/1

(3) سورة البقرة، الآية: 259

(4) ينظر معاني القرآن لأخفش 199/1، وينظر غرائب التفسير للكرمانلي 299/1

وإن كان الاستبدال يحقق من جانب الاختصار والإيجاز للنص، فقد يكون من جانب آخر للاتساع من جهة والتخصيص من جهة أخرى⁽¹⁾، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ... ﴾⁽²⁾، فحرثكم هنا استبدال من (نساؤكم) وتشبيه النساء بالحرث لما يلقى في أرحامهن من النطف بالبذور⁽³⁾.

ويقوم الاستبدال أيضا بالتأكيد على المعلومات وتقويتها وتشبيتها، وذلك عندما يكون الاستبدال بأحد الأنماط اللغوية نحو (كل _ بعض - نفس..)، حيث أن هذه الألفاظ في اللغة العربية هي من ألفاظ التوكيد المعنوي، تأتي لإفادة الإحاطة والشمول ويقوم الاستبدال أيضا بالتأكيد على المعلومات وتقويتها وتشبيتها، وذلك عندما يكون الاستبدال بأحد الأنماط اللغوية نحو (كل _ بعض - نفس..)، حيث أن هذه الألفاظ في اللغة العربية هي من ألفاظ التوكيد المعنوي، تأتي لإفادة الإحاطة والشمول والعموم ورفع اللبس وإزالة الاحتمال⁽⁴⁾، وذلك نحو قوله تعالى: " وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ... قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا ﴾⁽⁵⁾ قوله " جميعا " بديلا وتأكيدا عن تكرار آدم وحواء عليهما السلام، فجميعا هي استبدال لآدم وحواء عليهما السلام الوارد ذكرهم في الآيات السابقة وقيل معهما الشيطان⁽⁶⁾

(1) ينظر دور المنهج الاستبدالي، وليد عبدالله ص: 29 ينظر الاستبدال في جملة التذييل عقيل جاسم، ص: 8

(2) سورة البقرة، الآية: 223

(3) تفسير البيضاوي 1/139

(4) ينظر النحو الوافي عباس حسن 3/503

(5) سورة البقرة الآيات من 34-37

(6) تفسير الجلالين 1/10

المبحث الثاني

الاستبدال وفاعلية السياق

الاستبدال وفاعلية السياق

ظهرت فكرة السياق في بداية القرن العشرين في إشارات مبثوثة في دراسات دي سوسير وجاكسون وغيرهما⁽¹⁾، حيث تطرق سوسير للسياق من خلال حديثه عن العلاقات السياقية (الحضورية والغيايية عبر المحورين الشهيرين الأفقي والعمودي) في اللغة يقول سوسير: الكلمة إذا وقعت في سياق ما، لا تكتسب قيمتها إلا بفضل مقابلتها لما هو سابق ولما هو لاحق بها أو بكليهما معا⁽²⁾، ويقول أيضا: إن مفهوم السياق لا ينطبق على الكلمات فرادى فحسب، وإنما على مجموعات من الكلمات والوحدات المركبة مهما بلغت الطول⁽³⁾، إلا أن البداية الحقيقية والفعالية التي مهدت لظهور نظرية السياق كانت متمثلة في جهود العالم الأنثروبولوجي مالمينوفسكي، فقد لاحت أمامه فكرة السياق عندما واجه عجزا في الوصول إلى ترجمة منطقية للنصوص التي سجلها ليتبين له أن الكلام المنطوق يكون له معنى فقط لو رأيناه في السياق الذي استخدم فيه⁽⁴⁾، ثم أصبحت هذه الجهود فيما بعد نقطة الانطلاق للعالم اللغوي فيرث الذي أفاد منها أيما إفادة، وقد أخذ فيرث على مالمينوفسكي اتجاهه في تطبيق فكرة السياق اتجاهها برجماتيا، أي أنه خلط بين الإطار النظري والأحداث العملية⁽⁵⁾، ولذلك قام فيرث بتطوير فكرة السياق وحاول تأطيرها لتبدو أكثر منهجية منطلقا من اعتبار أن مهمة البحث اللغوي منحصرة في تقصي معاني عناصر اللغة أي معاني الأصوات والكلمات والجمل دون سواها؛ لتصبح بما يعرف اليوم بالنظرية السياقية، النظرية التي تمثل حجر الأساس في علم المعنى، والتي أكدت على الوظيفة الاجتماعية للغة، وقد تبنت مقولاتها معظم النظريات اللغوية الأخرى التي جاءت بعدها⁽⁶⁾.

ومصطلح السياق يقابل المصطلح الأجنبي context ، والسياق في اللغة مأخوذ من الجذر (س وق)، وتقيد مادة سوق في المعاجم اللغوية الاستواء والنظم يقول ابن فارس: السين

(1) ينظر دلالة السياق، ردة الطلحي، ص 137 وما بعدها

(2) دروس في الألسنية العامة، دي سوسير، ص: 186

(3) المصدر السابق، ص: 188

(4) ينظر علم الدلالة، بالمر، ص: 74

(5) ينظر اللغة ونظرية السياق، علي عزت، ص: 23.

(6) ينظر علم الدلالة، أحمد مختار، ص: 68، وينظر دلالة السياق، ردة الطلحي، ص: 158

والواو والقاف أصل واحد وهو حدو الشيء يقال: ساق يسوقه سوقا، والسيقة ما استيق من الإبل⁽¹⁾.

وجاء في أساس البلاغة يقال من المجاز: ساق الله إليه خيرا وسأقت الرياح السحاب، وتساوقت الإبل تتابعت⁽²⁾.

أما في الاصطلاح فالسياق من المصطلحات التي تواجه صعوبة في تحديده وتقديم تعريف جامع له، وقد صرح جون لاينز (بأنه لا يمكن إعطاء جواب بسيط على السؤال: ما هو السياق؟)⁽³⁾، وربما تكمن الصعوبة في ذلك كما قال محمد حبص هي في المحاولة للعثور على تعريف جامع مانع كما يقول المناطقة، ومن أجل ذلك راح يبحث عن عناصر السياق وأهميته وصرف النظر عن تقديم تعريف له⁽⁴⁾، ومع ذلك فإنه يمكن لنا أن نعرف السياق كما عرفه الدكتور عبد الرحمن بودرع بأنه: (إطار عام تنتظم فيه عناصر النص ووحداته ومقياس تتصل بواسطته الجمل فيما بينها وبيئة لغوية وتداولية ترعى مجموع العناصر المعرفية التي يقدمها النص للقارئ⁽⁵⁾).

هذا وقد حدد هايمس عناصر السياق ومحدداته في (المتكلم والمخاطب/الحضور/الموضوع / القناة/ الشكل/الرسالة/النظام/المفتاح/الغرض..)، ثم صرح بأنه ليست كلها ضرورية في جميع المواقف وعلى محلل النص أن يختار منها ما يحس بأنه بحاجة إليه أثناء التحليل، في حين يتشكل السياق عند يول وبراون من العناصر التالية(الكاتب/القارئ/الزمان/المكان)⁽⁶⁾.

وتأتي أهمية المنهج السياقي في اللسانيات الحديثة ومكانته العظيمة من كونه يجعل المعنى سهل الانقياد، أي بمعنى أنه يفرض قيمة واحدة على الكلمة على الرغم من المعاني المتنوعة التي بوسعها أن تدل عليها، ولذلك قيل (لا تبحث عن معنى الكلمة بل ابحث عن استعمالها)⁽⁷⁾، فللسياق دور فعال في تأويل النصوص، لذا يذهب كل من براون ويول إلى أن

(1) مقاييس اللغة، ابن فارس 117/3

(2) أساس البلاغة، الزمخشري 484/1

(3) اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ص: 242

(4) ينظر البحث الدلالي عند الأصوليين، محمد يوسف حبص، ص: 29

(5) المنهج السياقي ودوره في تحديد المعنى، عبد الرحمن بو درع، مقال على الانترنت

(6) لسانيات النص، محمد خطابي، ص: 53-54

(7) ينظر العربية وعلم اللغة الحديث، محمد محمد داود، ص: 196

(محلل الخطاب ينبغي عليه أن يأخذ بعين الاعتبار السياق الذي يظهر فيه خطاب ما) (1)،
فالكلمة خارج السياق لها معان كثيرة يمكن أن تدل عليها، فالألفاظ كما هو معلوم متناهية في
حين المعاني غير متناهية، ولا يمكن أن تدل على معنى بعينه دون بقية المعاني التي تحملها،
إلا إذا دخلت السياق، خاصة عندما تكون الكلمة من ألفاظ المشترك اللفظي (2)، ككلمة (عين)
على سبيل المثال، حيث أنه يمكن لهذه الكلمة أن تظهر في سياقات لغوية مختلفة ولا يعرف
المقصود منها إلا من خلال السياق الذي توضع فيه، أي أن السياق هو الذي يقبض على
المعنى المراد ويزيل اللبس والغموض، وذلك على نحو:

دمعت عين اليتيم (العين هنا بمعنى الباصرة).

تلك عين جارية (فالعين هنا بمعنى الماء).

عين الأمير في كل مكان (هنا العين بمعنى الجاسوس) (3).

إذا فقرينة السياق خلصت الكلمة من كل المعاني المحتملة التي قد تدل عليها وأصبح
لها معنى واحد لا غير، معنى مختلف عن المعاني الأخرى بحسب السياق الذي وردت فيه،
فالعين الباصرة في المثال الأول غير عين الماء في المثال الثاني وهكذا، فالمعنى كما يقول
فيرث: (لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية أي وضعها في سياقات مختلفة) (4)، وقد
عدّ الدكتور تمام حسان قرينة السياق كبرى القرائن النحوية، وذلك لأنها قد تعتمد على شيء من
القرائن النحوية وقد تتجاوزها إلى أمور دلالية من العقل أو المقام المحيط بالجمل (5) (أي السياق
الغير اللغوي)، إذا فقرينة السياق تضم قرائن تركيبية، أي علاقات نحوية ومعجمية وصرفية
وقرائن دلالية قوامها العلاقات النصية، وتسمى جميعها بسياق النص أو السياق اللغوي، أما
القرائن العقلية والواقعية والظروف الاجتماعية، وكل الملابس التي تحيط النص وتسمى سياق
الموقف (6) وعلى ذلك يكون السياق نوعين هما: السياق اللغوي والسياق غير اللغوي، وقد تحدث
الدارسون عن أنواع كثيرة للسياق، كالسياق العاطفي والثقافي وغيرها، ولكن يمكن القول بأن

(1) تحليل الخطاب، محمد الزليطني، ص: 35

(2) ينظر علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص: 70

(3) ينظر المعنى وظلال المعنى، محمد محمد يونس، ص: 382

(4) علم الدلالة، أحمد مختار، ص: 68

(5) بنظر البيان في روائع القرآن، تمام حسان، ص: 164

(6) ينظر مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان ص: 65-66

جميعها ينضوي تحت هذين النوعين السابقين، وقبل الحديث عن أنواع السياق لا بد من أن نشير إلى أن فكرة السياق ليست وليدة الحاضر، بل لعلمائنا الأوائل قصب السبق في الحديث عنه، ووعيم العميق بأهميته في تفسير النصوص وتأويل الكثير مما أشكل وأبهم منها سواء النثرية منها أم الشعرية، فسيبويه مثلا كان مدركا للسياق ومنتبها لدوره الفعّال، بل وتوظيفه له في تحليله لكثير من الظواهر اللغوية، فعلى سبيل المثال فإن سيبويه كان يضع نصب عينيه العناصر الأساسية المشكلة للسياق من مخاطب والمتكلم ومشاركين والزمان والمكان..⁽¹⁾، ومن ذلك شرحه لقول الفرزدق⁽²⁾:

3-كم عمّة لك يا جرير وخالّة

فدعاء قد حلبت علي عشاري

شعارة تقدّ الفصيل برجلها

فطارة لقوادم الأبقار

يذكر سيبويه هنا ويقول: (جعله شتما، وكأنه حين ذكر الحلب صار من يخاطب عنده عالما بذلك)⁽³⁾، فسيبويه هنا لم يفصل قول الشاعر عن سياقه الذي قيل فيه، حيث راعى الظروف التي قيل فيها هذا البيت، فنراه قد أولى اهتماما بالمخاطب على اعتبار أنه مشارك في العملية النصية وطرف مهما فيها.

كما نلمح توظيفه للسياق الخارجي في باب (استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى)⁽⁴⁾ من ذلك قولهم: (أكلت أرض كذا وكذا، وأكلت بلدة كذا وكذا)⁽⁵⁾، حيث فسّر سيبويه لفظة (أكلت) بمعنى (أصبت)، أي (أصاب من خير تلك البلاد وخير تلك الأرض وأنه أكل وشرب منها)⁽⁶⁾، فسيبويه هنا لم يفسر الفعل (أكلت) بمعناه المعجمي، فلا يستقيم حقيقة أنه أكل البلاد أو الأرض بمعنى الأكل الحقيقي، وبناءً على السياق الخارجي قد فسّر سيبويه أن الفعل جاء هنا لفظا لا معنى.

وبالتقدم في الزمن قليلا نجد المبرد أيضا يعتمد كثيرا في تحليله على السياق، ففي قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾⁽⁷⁾، استند المبرد على

(1) السياق في فكر سيبويه، عرفة مقصود، ص: 6

(2) ينظر ديوانه، ص: 312.

(3) الكتاب، سيبويه 73/2

(4) الكتاب، سيبويه 211/1

(5) الكتاب، سيبويه 214/1

(6) المصدر السابق والصفحة نفسها.

(7) سورة الحج، الآية: 61

السياق الواقعي في حكمه على أن ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ إنما هي للتنبيه بمعنى انتبه وليست التي للنظر، يقول المبرد: (قوله ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ إنما هو انتبه وانظر أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا، فليس اخضرار الأرض واقعا من أجل رويتك⁽¹⁾، ذلك أن الواقع يقول مجرد النظر للأرض لا يجعل منها مخضرة فهو غير مطابق للواقع وينافي العقل، لذلك تم الاستدلال على أن المقصود إنما ألم تر أنما هو انتبه، وبذلك يكون المبرد قد وظف السياق الواقعي في تحليله للآية المباركة، ونجده في موضع آخر يحتكم إلى السياق الخارجي أيضا كتفسيره لقول الشاعر:

شراب ألبان وتمر وإقط⁽²⁾

يقول المبرد: التمر والإقط لا يقال فيهما شرب، وإنما أدخلهما مع ما يشرب فجرى اللفظ واحد والمعنى من ذلك كله أن يصير إلى بطونهم⁽³⁾، إن المبرد يعلم من خلال الواقع بأن التمر والإقط إنما هي من أصناف الطعام التي تؤكل لا تشرب، وإنما جاز أن يدخل الشرب مع الأكل ويجمعهما معا بلفظ واحد لأنهما يدلان معا على معنى واحد، ولذلك يقر المبرد بأنه (إذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو على الآخر إذا كان في مثل معناه وإن كان لفظه مخالفا)⁽⁴⁾، وعلى ذلك يكون المبرد قد وفق بين ظاهر النص وباطنه أي بين السياق الخارجي والسياق اللغوي، في تحليله وتفسيره لقول الشاعر، وقد عُرف السياق عند علمائنا تحت مسمى القرينة أيضا يقول ابن الحاجب في حذف المضاف من قولك: ضربت ضرب زيد، أن المعنى ضربت مثل ضرب زيد، فحذف -يقصد المضاف مثل- للعلم به، ونكر ابن الحاجب أن حذف المضاف جائز في كل موضع يكون في الكلام قرينة تدل عليه⁽⁵⁾، فابن الحاجب اتكأ على السياق اللغوي للدلالة على وجود مضاف محذوف تقديره (مثل).

وقد اعتنى علماء التفسير بتفسير القرآن الكريم وبيان مقاصده واستخلاص أحكامه وتشريعاته، لذلك كانت عنايتهم بالسياق أكثر من غيرهم، فالسياق يعد لديهم أهم القرائن المعوّل عليها في التفسير، فهو من الوسائل الكاشفة والمعينة في تحديد معاني الألفاظ في القرآن، وهو أحد الوجوه المحتملة للترجيح عند تعدد الاحتمالات للمعنى

(1) ينظر المقتضب للمبرد/20

(2) الأقط هو مخيض من اللبن يطبخ ثم يترك حتى يصمّل، ينظر مقاييس اللغة ابن فارس 1-121

(3) المقتضب، للمبرد-2-51

(4) المصدر السابق والصفحة نفسها

(5) ينظر أمالي ابن الحاجب/2-689

الواحد يقول ابن الجزري: (ويشهد بصحة القول سياق الكلام ويدل عليه ما قبله وما بعده) (1)، وكذلك الأمر عند النظر في الآيات المتشابهة والتي لا تختلف عن بعضها إلا بزيادة حرف أو نقصانه في الأخرى أو حذف أو استبدال لفظ بآخر، وليس غير السياق سبيل لفهم كل ذلك، يقول السيوطي: (قد يقدم لفظ في موضع ويؤخر في آخر ونكتة ذلك إما لكون السياق في كل موضع يقتضي ما وقع فيه...) (2).

وقد أفضى الاهتمام بالسياق والعناية به إلى الاهتمام بالسنة المطهرة، وأقوال الصحابة، والعلم بأسباب النزول، وزمان ومكان النزول أيضاً، ومعرفة المكي والمدني فكلها مما يدخل تحت السياق ويعين على تحديد المعنى وترجيح المحتمل، وذلك أن علماء التفسير في تفسيرهم للكتاب العزيز اعتمدوا على طريقتين هما (3):

-التفسير بالرأي ويحتاج فيه المفسر لأن يكون عالماً بلغة العرب وبأصول الفقه وبالناسخ والمنسوخ وبعلم الحديث... إلخ، وقد منع بعض العلماء التفسير بالرأي.

-التفسير بالمأثور: فكانوا يفسرون القرآن بثلاث طرق، إما تفسير القرآن بالقرآن يقول ابن كثير: إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن، فما أجمل في ما كان فإنه قد بسط في آخره...) (4)، وعليه فمن أراد تفسير الكتاب العزيز طلبه أولاً من القرآن، ويقول ابن تيمية: فتأمل ما قبل الآية وما بعدها يطلعك على حقيقة المعنى)، ولا بد في تفسير القرآن بالقرآن أن يكون المفسر على علم باللغة والنحو والصرف، وما إلى ذلك مما يعينه في التفسير الصحيح والسليم، أو التفسير عن طريق النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته، يقول الزركشي قد يعلم ظاهر القرآن و(أما دقائق باطنه فإنه يظهر لهم بعد البحث والنظر) (5)، وذكر من ذلك سؤال بعضهم للنبي صلى الله عليه وسلم عن قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ (6) فقالوا: أينما لم يظلم نفسه، ففسره صلى الله عليه وسلم بالشرك واستدل على ذلك من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ (7) وهنا فقد فسر الرسول عليه الصلاة والسلام القرآن بالقرآن.

(1) تفسير ابن الجزري، 19/1

(2) الإتيان في علوم القرآن للسيوطي 47/3

(3) ينظر مدخل إلى التفسير وعلوم القرآن 110/1

(4) تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، 8/1

(5) البرهان في علوم القرآن، للزركشي 14/1

(6) سورة الأنعام، الآية: 83

(7) سورة لقمان، الآية: 16

وقد يستدل على فهم بعض الآيات بالصحابة رضوان الله عليهم، فهم شاهدوا أسباب النزول وعاصروها، وكانوا على علم بمكان وزمان النزول، وأيضا بمعرفة المكي والمدني، يقول ابن مسعود: (والله الذي لا إله غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيم نزلت وأين نزلت، ولو أعلم مكان أحد أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا لأتيته) (1)، ومعرفة أسباب النزول من أهم القرائن المعينة في التفسير، يقول الواحدي إنه لا يمكن: (تفسير الآية وقصد سبيلها دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها) (2)، كما أن لأسباب النزول فوائد عظيمة ذكرها الزركشي، منها إزالة الإشكال (3)، وذلك نحو سؤال مروان بن الحكم عندما بعث لابن عباس رضي الله عنهم، فسأله: لئن كان كل امرئ فرحاً بما أوتي وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذبا لعذبين أجمعون، فقال ابن العباس هذه الآية نزلت في أهل الكتاب ثم تلا قوله تعالى: " وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ.... إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُجِبُونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ (4)، حيث قال ابن العباس سألهم النبي صلى الله عليه وسلم عن شيء فكنتموه وأخبروه بغيره فخرجوا وقد أروه أنهم قد أخبروه بما سألهم عنه فاستحمدوا بذلك وفرحوا.

كما أن معرفة المكي والمدني تعين في معرفة الناسخ والمنسوخ، فالمدني ينسخ المكي كما هو معروف (5)، ومنه أن سعيد بن جبير قال (قلت لابن عباس: ألمن قتل مومنا مومنا متعمدا توبة؟ قال: لا، قال: فتلوت قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (6)، قال هذه آية مكية نسختها آية مدنية (7) قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا﴾ (8)

وجميع تلك الطرق تدخل تحت السياق بنوعيه اللغوي وغير اللغوي مما يدل على علمائنا القدماء، سواء لغويين أم مفسرين، كانوا على وعي عميق وإدراك كامل بأهمية السياق ومنزلته العظيمة في تأويل النصوص وإزالة اللثام عما غمض منها

(1) مناهل العرفان 18/2

(2) أسباب النزول، للواحدى 8/1

(3) ينظر البرهان في علوم القرآن الزركشي 27/1

(4) سورة آل عمران، الآية: 188

(5) ينظر الاتقان في علوم القرآن، للسيوطي 66/3

(6) سورة الفرقان، الآية: 68

(7) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي 308/19

(8) سورة النساء، الآية: 92

و نعود الآن للحديث عن أنواع السياق وقد ذكرنا أن السياق نوعان هما سياق لغوي و سياق غير لغوي.

أولاً: السياق اللغوي، أي هو الإطار والسياق الداخلي للغة وهو السياق الذي تراعى فيه الدلالة المستوحاة من العناصر اللغوية، فالكلمة لا يتحدد معناها إلا من خلال علاقاتها مع كلمات أخرى في النظم ولا يشمل الجملة وحدها فحسب، بل ينتظم مع الكتاب كله⁽¹⁾، وينقسم السياق اللغوي داخل النص القرآني⁽²⁾ إلى:

1-السياق الصوتي: حيث تدرس الأصوات داخل سياقها اللغوي، فالفونيم يُعدّ المادة الأساس في قيم الدلالة، وقيمتها تكمن في مهمته الوظيفية وتأثيره داخل منظومة السياق⁽³⁾، فمثلاً استبدال حرف السين في (بسطة) بحرف الصاد في (بصطة) حينما نحلل السياق الذي وردت فيه كلا اللفظتين، نجد أن هذا الاستبدال قد أثر في سياق النظم القرآني وأسهم في تنوع الدلالة⁽⁴⁾.

-السياق الصرفي: تدرس الكلمة أو الوحدة الصرفية في سياقها المختلفة، فالدلالة الصرفية لها تأثير مباشر على المعنى، فمثلاً تختلف دلالة صيغة المبالغة تختلف بالطبع عن دلالة صيغة اسم الفاعل ودلالة صيغة الجمع تختلف عن دلالة صيغة المفرد⁽⁵⁾، فعلى سبيل المثال فإن استبدال كلمة (رسالة) الدالة على صيغة المفرد تختلف دلالتها عند استبدالها (رسالات) الدالة على صيغة جمع، وذلك من قوله تعالى على لسان نبي الله صالح عليه السلام: ﴿فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ وَلَكِنْ لَا تُحِبُّونَ النَّاصِحِينَ﴾⁽⁶⁾، وقال سبحانه على لسان سيدنا شعيب عليه السلام: ﴿فَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ فَكَيْفَ آسَىٰ عَلَىٰ قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾⁽⁷⁾

(1) ينظر العربية وعلم اللغة الحديث، محمد محمد داود، ص: 197

(2) ينظر منهج السياقي ودوره في فهم النص، عبد الرحمن بو درع، مقال على الانترنت

(3) المعنى خارج النص، فاطمة الشيدي، ص: 31

(4) ينظر المبحث الثالث من الفصل الأول في الاستبدال الصوتي

(5) ينظر العربية وعلم اللغة الحديث، محمد محمد داود، ص: 182

(6) سورة الأعراف، الآية: 78

(7) سورة الأعراف، الآية: -92

ذكر الغرناطي أن العرب تراعي في أجوبتها ما نيتها عليه من سؤال أو غيره، فإن إطالة وإن إيجاز فيإجاز⁽¹⁾، ولما كان الأمر كذلك جاءت صيغة الجمع في قصة سيدنا شعيب عليه السلام لما في المقام من تفصيل ذلك أن سيدنا شعيب عليه السلام أمرهم بتوحيد الله ونهاهم عن عبادة الأوثان وتطيف الكيل، وذكرهم بنكثيرهم بعد القلة، فكان لزاماً أن ترد لفظة الرسالة جمعاً لتناسب مقام الإطناب والتفصيل، في حين الإفراد للفظ(رسالة) في قصة سيدنا صالح عليه السلام، فكان مقام إيجاز واختصار فقد أمرهم بعبادة الله ثم نهاهم عن عقر الناقة ورعايتها، فجاء الإفراد لما يتناسب والمقام⁽²⁾، ومن ثم نلاحظ أن الإفراد معناه غير الجمع.

3-السياق النحوي: أي شبكة العلاقات القواعدية التي تحكم بناء الوحدات اللغوية داخل النص، وفيها تقوم كل علاقة بمهمة وظيفية تساعد على بيان الدلالة⁽³⁾، أي موقع الكلمة المستبدلة من حيث أنها وحدة نحوية، ففي قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾⁽⁴⁾فكلمة(أخر) المستبدلة هنا من (آيات) هي من حيث موقعها النحوي معطوفة على (آيات)⁽⁵⁾، كما تم الاستدلال على أن (أخر) مستبدلة من آيات عن طرق السياق النحوي للنص.

4-السياق المعجمي: هو ما تدل عليه الكلمة حال انفرادها، أي المعنى العرفي لها عند الجماعة اللغوية، فللكلمة داخل النص دلالة لو خلت لبطلت وظيفتها في السياق، حيث إن هناك جزءاً نسبياً ثابتاً في أي كلمة ولا سلطة للسياق ولا لغيره لتغييره إلا في حدود معينة⁽⁶⁾، ولذلك فإن للكلمة معنيين داخل السياق:

-معنى عرفي أولي.

-معنى سياقي يحدده السياق.

5-السياق المكاني: هو سياق الآية داخل السورة وموقعها بين السابق واللاحق من الآيات.

(1) ملاك التأويل للغرناطي 1-202

(2) ينظر المصدر السابق 1-202-203 وينظر درة التزليل للإسكافي 2-623

(3) المعنى خارج النص، فاطمة الشيدي، ص: 32

(4) سورة آل عمران، الآية: 7

(5) التبيان في إعراب القرآن للعكبري 1/238

(6) ينظر اللغة والإبداع، محمد العبد، ص: 128، وينظرالبحث الدلالي عند الأصوليين، محمد حباص، ص: 318-319

6- السياق الزمني: أي سياق التنزيل يعني سياق الآيات بحسب التنزيل.

7- السياق الموضوعي: أي دراسة سياق الآية والآيات التي يجمعها موضوع واحد، أي دراسة الآيات التي وقع بها الاستبدال والمتشابهة في موضوعها⁽¹⁾، حيث إن السياق القرآني غير قابل للتفكيك والتجزئة، وإلا كان التفسير مجانباً للصواب⁽²⁾، فالقرآن الكريم كما قال الزركشي وحدة متماسكة، فهو كالأية الواحدة يتم بعضه بعضاً، فمن (أراد فهم آية قرآنية في موضوع معين فعليه أن يجمع الآيات المتناظرة في الموضوع ويقابل بعضها ببعض)⁽³⁾، كما الآيتين اللتين وقع بينهما الاستبدال، وهما آيتا البقرة والأعراف، فالاستبدال الذي وقع بين لفظتي ﴿انْفَجَرَتْ﴾⁽⁴⁾ و﴿انْبَجَسَتْ﴾⁽⁵⁾ ويجمعهما موضوع واحد وهو طلب السقيا أي الماء، فعند دراسة هاتين الآيتين فلا بد من النظر إلى موقع الكلمتين التي وقع بينهما استبدال أي موقعهما النحوي، وكذلك معرفة المعنى المعجمي لهما وأسباب النزول ومكانه وزمانه. إلخ، كل ذلك من أجل معرفة الاستبدال وفهمه، ولا يتأتى لنا ذلك ما لم ننظر إلى الاستبدال في سياقه الذي وقع فيه.

ثانياً السياق غير اللغوي:

يتمثل في الظروف والملابسات والمواقف التي تم فيها الحدث اللغوي وتتصل به وهو ما أسماه فيرث بسياق الحال، أي جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي من متكلم وسماع وتكوينهما الثقافي والظواهر الاجتماعية.. إلخ، ويضم أيضاً السياق العاطفي والسياق الثقافي والسياق التاريخي أي الأحداث التاريخية، التي حكاها القرآن الكريم، والسياق المقاصدي أي المقاصد والرؤية القرآنية للموضوع المعالج⁽⁶⁾، ويجب مراعاة السياق بنوعيه ولا بد من أخذه بعين الاعتبار عند تحليل النصوص، خاصة في النص القرآني، حيث إن الاستبدال في القرآن الكريم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بما يعرف بالمتشابه اللفظي⁽⁷⁾ ويقصد به تشابه بين آيتين أو أكثر مع اختلاف بينهما بإبدال لفظ بلفظ آخر أو زيادة أو حذف.. إلخ، والسياق هو المعين على معرفة

(1) ينظر منهج السياق ودوره في فهم النص، عبد الرحمن بودرع، مقال على الانترنت

(2) ينظر نظرية السياق القرآني، المثني عبد الفتاح، ص: 53

(3) البرهان في علوم القرآن للزركشي، ص: 199

(4) سورة البقرة، الآية: 59

(5) سورة الأعراف، الآية: 160

(6) ينظر منهج السياق ودوره في فهم النص، عبد الرحمن بودرع، وينظر علم الدلالة، أحمد مختار، ص: 70-71.

(7) ذكر الطبري في تفسيره تعريف المتشابه بأنه (ما اشتبهت الألفاظ به من قصصهم عند التكرير في السور فقصه بإتفاق الألفاظ

واختلاف المعاني وقصة باختلاف المعاني واتفاق الألفاظ) ينظر تفسير الطبري 178/6.

المراد من هذا الاستبدال، فقد (يكون للسورة كلها جو خاص وسمة خاصة، فتطبع ألفاظها بتلك السمة، فإذا ما دققنا النظر وجدنا أن كل لفظة اختيرت بحسب السمة التعبيرية لهذا السياق أو ذلك) ⁽¹⁾، إلا أنه ليس من الضروري الاعتماد على السياق بنوعيه معاً في التحليل، فقد يتم الاكتفاء باللغوي أحياناً أو بسياق الموقف أحياناً أخرى، ومن المفيد الإشارة هنا إلى أن هناك من جعل من السياق اللغوي نظرية مستقلة فلا يهتم إلا بالكلمة موضوع الدراسة مع إهمال الأنواع الأخرى كالسياق غير اللغوي، أي السياق الثقافي والعاطفي ⁽²⁾... إلا أنه من الأنفع كما يقول الدكتور أحمد عفيفي أن (تتداخل كل السياقات وتتآزر في التحليل النصي إلى الحد الذي يمكن معه أن نستخدم كلمة (سياق) من دون تمييز بين السياق اللغوي وغير اللغوي) ⁽³⁾، كما إن الاكتفاء بالسياق اللغوي وحده في التحليل قد لا يفيد بالوصول إلى المعنى المقصود.

هذا ويعد السياق بنوعيه (اللغوي وغير اللغوي أي سياق الموقف)، بمثابة البوصلة بالنسبة إلى محلل ومتلقي كتاب الله عز وجل، إذ يرشده ويعينه على تحديد الاستبدال ومعرفته من خلال القرائن التي يقدمها السياق، سواء السياق اللغوي من خلال القرائن النحوية والمعجمية والصرفية، وذلك من خلال الموقع النحوي الكلمة المستبدلة ومعناها المعجمي، أو من حيث دلالتها الصرفية، ثم يمدد السياق غير اللغوي بالملابسات والظروف والأحداث التي قيلت في الآية أو الآيات التي وقع بها الاستبدال، فبالسياق (يخترق المحلل حجب النص ويتصاعد في آفاقه) ⁽⁴⁾، والنص بدوره لا يكتمل إلا من وجود المحلل أو المتلقي النموذجي الذي يكسبه حياته من خلال فك شفراته، واستخراج ما فيه اعتماداً على ثقافته ومعرفته بعالم النص ⁽⁵⁾.

فالمحلل الذي يجابه النص عامة والنص القرآني خاصة لا بد له من التسلح بالمعارف الكافية التي تؤهله لأن يغوص فيه ويستخرج مكانه وأسراره، وقد حرص المفسرون كثيراً على وجوب المعرفة المسبقة لمن يتصدى لكتاب الله الكريم ولذلك اشترطوا شروطاً كثيرة من بينها أن

(1) التعبير القرآني، فاضل السامرائي، ص: 237

(2) ينظر علم الدلالة، أحمد مختار عمر، ص: 74

(3) نحو النص، أحمد عفيفي، ص: 48

(4) المعنى خارج النص، فاطمة الشبيدي، ص: 115

(5) ينظر السابق والصفحة نفسها، وينظر علم اللغة النصي، صبحي الفقيه 213/2

يكون عالما بلغة العرب وبعلم الحديث وبعلم المواريث والمكي والمدني...إلخ، لكي يتسنى له تفسير القرآن العظيم ومعرفة الاستبدال وفهمه، لا أن يجابه النص القرآني وهو خال الوفاض⁽¹⁾. والمتلقون لكتاب الله يختلفون كل بحسب علمه وثقافته؛ لذلك كثيرا (ما تظهر تأويلات مختلفة للمفردة الواحدة من قبل المفسرين⁽²⁾)، وذلك ما سنلاحظه عند تفسيرهم للاستبدال الواقع في السبع الطوال، حيث نجد بعضهم يمر عليه مرور الكرام ويرى بأن هذا الاستبدال من باب التنويع في الألفاظ فحسب، في حين نجد بعضهم يرى في هذا الاستبدال سرا عجيبا ووجها إجازيا فريدا.

(1) ينظر علم لغة النص، عزة شبل، ص: 6، وينظر استقبال النص عند العرب، محمد مبارك، ص: 37

(2) علم اللغة النصي، صبحي الفقيه 1/112

المبحث الثالث

كيفية حدوث الاتساق من خلال الاستبدال

كيفية حدوث الاتساق من خلال الاستبدال:

إن الاستبدال من أبرز وسائل الاتساق النحوية المعجمية التي تعمل على اتساق النصوص وتلاحمها، وذلك من خلال الربط الذي يقوم به بين أجزاء الجمل في النص إذ يؤدي استخدام الاستبدال بأنواعه المختلفة -كما سنرى- دورا كبيرا في إنتاج نص متسق ذي بنية متماسكة ومنسجمة، فالعلاقة المعنوية بين طرفيه داخل النص تساعد وبشكل قويّ وفَعّال في تحقيق الترابط والتراصّف اللّازمين في بنية النص.

ويمكن القول بأن الاستبدال يركّز في اتساقه داخل النص على محورين أساسيين

هما⁽¹⁾:

1-الإحالة:

إن القارئ وبالتحديد عند الإحالة القبلية يجد أمامه عنصرا مبهما وغامضا، وهو ولكي يفهم إلى ما يشير هذا العنصر فإنه ولا بد له من الرجوع إلى الورا داخل النص ليجت في ثناياه عما يزيل عنه هذا الغموض ويفسر المقصود، ومن ثم يتمكن من إيجاد ما يمكن أن يصدق عليه هذا العنصر الإحالي حدثا ومكانا وزمانا ومنطقا⁽²⁾، وما إن يتبين المقصود ويتضح العنصر الإشاري الذي تحيل عليه الإحالة يزول هذا الإبهام عن عنصر الإحالة ويفسر الغموض، الأمر ذاته تماما يقوم به القارئ عندما يجد أمامه استبدالا، حيث أن القارئ يستحيل عليه أن يفهم العنصر المفترض (أي العنصر الأصلي الذي قد تم الاستبدال منه)، والذي يكون واردا قبله في سياق التركيب، فالاستبدال بطبيعته في الأغلب يعتمد على أن شيئا قد قيل من قبل، يقول هاليدي: (ينبغي البحث عن الاسم أو الفعل أو القول الذي يملأ هذه الثغرة في النص السابق، أي المعلومات التي تمكن القارئ من تأويل العنصر الاستبدالي توجد في مكان آخر في النص)⁽³⁾ فلكي يفهم القارئ من هذا العنصر البديل ما العنصر الذي تم استبداله منه؟ ولم تم استبداله؟، فلا بد له من إعمال ذهنه، وأن يقوم بالعودة إلى الخلف داخل سياق النص ليعرف العنصر المستبدل منه العنصر الذي قد وجهت له مؤشرات، سواء نحوية أم معجمية أم صرفية، ومؤشرات سياقية أيضا ' ففي قوله تعالى: ﴿فِنَّةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ...﴾، حيث تم الاستدلال من

(1) ينظر علم اللغة النصي، صبحي الفقيه 268/1-269

(2) ينظر الإحالة في نحو النص، أحمد عفيفي، ص: 60

(3) لسانيات النص، محمد خطابي، ص: 19-20

خلال سياق النص على أن قوله تعالى ﴿أُخْرَى﴾ استبدلت من ﴿فِتْنَةٍ﴾، كما أن "أخرى" هنا قد شغلت وظيفة الاسم المتبوع وهو "فئة"⁽¹⁾ المحذوفة، ومن ثم إذا حصل الرجوع إلى الخلف وتمت معرفة العنصر المستبدل منه يكون بذلك قد تم ربط اللاحق بالسابق ومن ثم يتم الاتساق.

2- التكرار

تكرونا من قبل ونحن نناقش علاقة الاستبدال بالتكرار أن الاستبدال يرتكز على محور التكرار، حيث أن العنصر الاتساقى (المستبدل به) يحمل جزءا مكررا من المستبدل منه، ليبقى المعنى مسترسلا ومتوصلا في الكلمة البديلة، إذ يُعدّ العنصر الاتساقى امتدادا للعنصر المفترض (الأصلي)⁽²⁾

هذا وتكمن بلاغة القرآن وإعجازه في اختياره للألفاظ، حيث أن كل كلمة فيه لا تستطيع أن تقوم مقامها أخرى، ولا أن تفي بالمعنى الذي سيقته لأجله أختها وهذا ما سنلاحظه في الآيات التي جرى بها الاستبدال، وسوف نجد أن الكلمة المستبدلة لم تأت لتكون مكررة ولا مترادفة، على الرغم أحيانا من أن القصة واحدة في الآيتين والتشابه بين كلتا الآيتين كبير جدا، ومع ذلك نجد أن القرآن قد خص واحدة بلفظ واستبدله بلفظ آخر في الأخرى، كما هو الحال عند الاستبدال بين آيتين من سورتين مختلفتين، كما أنه لم يأت من أجل التنوع في الألفاظ فحسب وإنما سنجد أن مجيئه كان لأغراض بيانية، ومقاصد في الدلالة القرآنية على المعاني المطلوبة في مواضعها)⁽³⁾، والاستبدال في اللغة العربية عامة وفي القرآن الكريم خاصة لا يقتصر على الأنماط اللغوية التي حددها هالدي وحسن، وربما ذلك راجع إلى طبيعة اللغة العربية نفسها التي تمتاز ببراء مفرداتها وتعددتها، وسوف نعرض لبعض النماذج القرآنية التي جرى بها الاستبدال بأنواعه المختلفة، من اسمي وفعلي... إلخ، لنرى أثر الاستبدال ودوره في تحقيق الاتساق اللازم للسر السبع الطوال في الكتاب العزيز.

(1) ينظر نحو النص، أحمد عفيفي، ص: 124، وينظر التبيان في إعراب القرآن، للعكبري 1/243

(2) ينظر الفصل الثاني حول علاقة الاستبدال بالتكرار، وينظر تماسك النصي، لنوال فالح، ص: 93

(3) ينظر من بلاغة القرآن لأحمد البدوي 1/51، وينظرووجه الاستبدال في القرآن الكريم، لعز الدين الكردي، ص: 91.

أولاً: الاستبدال الاسمي

الاستبدال الاسمي شائع في كتاب الله وتزخر به السبع الطوال وشواهده كثيرة، ولكن قبل البدء بعرض النماذج التي وقع بها الاستبدال وتحليلها، وبيان أثر الاستبدال في تماسك أجزاء القرآن نشير-وكما هو معلوم- إلى أن (ترتيب السور بحسب ورودها في المصحف غير ترتيبها بحسب، بل إن في القرآن آيات مدنية نزلت بعد الهجرة وقد ألحقت بآيات مكية نزلت قبل الهجرة⁽¹⁾)، ولذلك فإن معتمدنا في تحديد أي العنصرين هو المستبدل به، وأيهم مستبدل منه سيكون وفق الترتيب المصحفي.

قال تعالى في سورة البقرة: ﴿ وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّاماً مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾⁽²⁾ وقال في سورة آل عمران: ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ وَغَرَّهُمْ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾⁽³⁾.

وقع الاستبدال الاسمي في الآيتين السابقتين بين لفظتي (معدودة) و(معدودات)، حيث تم استبدال الصفة الدالة على الجمع(معدودة) بصفة مثلها وهي(معدودات)وعلى الرغم من أن الموصوف واحد في الآيتين وهو(أياماً) جمع مفردة مذكر وهو يوم ومعلوم أن الأصل في الجمع بالألف والتاء للمؤنث نحو: صفحة -صفحات، ولا يأتي الجمع الذي واحده مذكر نحو ذلك إلا في ألفاظ معدودة كحمام -حمامات، ولأجل ذلك ذهب الخطيب الإسكافي إلى أن الجمع بالألف والتاء جاء على غير الأصل هنا على سبيل المجاز ولضرب من التشبيه، وأن معدودة هي الأصل والقياس⁽⁴⁾ وإلى ذلك ذهب الكرمانى أيضاً، حيث يقول إن معدودة هي قياس لاطراد الصيغة⁽⁵⁾، في حين أن الألوسي⁽⁶⁾ كان له رأي آخر، حيث يرى أن جمع التكسير لغير العاقل يجوز أن يعامل معاملة الواحدة المؤنثة ومعاملة الجمع المؤنث كذلك تقول: جبال راسية وجبال راسيات⁽⁷⁾، ومن ثم عوملت معدودات معاملة جمع الإناث كون الأيام غير عاقلة.

(1) معجم علوم القرآن، إبراهيم الجرمي، 88/1

(2) سورة البقرة، الآية: (79).

(3) سورة آل عمران، الآية: (24).

(4) ينظر إعراب القرآن وبيانه، محي الدين درويش: 135/1

(5) ينظر درة التنزيل للإسكافي 260/1 وما بعدها

(6) غرائب التفسير للكرمانى 153/1

(7) تفسير روح المعاني للألوسي 107/2

وجمع السلامة مشترك بين القلة والكثرة، فقد ذكر ابن خروف نقلا عن صاحب المصباح⁽¹⁾ أن جمع السلامة يدل على الكثرة ويدل على القلة أيضا، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾⁽²⁾، وهي أيام التشريق وهي قليلة فمعدودات هنا جمع قلة، ومما تدل على جمع الكثرة قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ.. أَيَّاماً مَّعْدُودَاتٍ﴾⁽³⁾، ومعلوم هي أيام كثيرة وليست قليلة وهنا تكون معدودات دالة على جمع الكثرة، ومن ثم فإن جمع السلامة كما سبق يدل على الكثرة والقلة ما لم توجد قرينة ترجح أحدهما، وقد تعددت الأقوال بين العلماء حول جمع معدودة ومعدودات، والراجح أن قائل ذلك فرقتان من اليهود إحداهما قالت: بأننا سنعذب في النار أربعين عدة أيام عبادة آبائهم العجل، ويحتمل أن يرجع قصد هذه الفرقة إلى آية البقرة، فتكون عندئذ معدودة دالة على جمع الكثرة، وقالت الأخرى: إنما نعذب سبعة أيام عدد أيام الدنيا، فيحتمل قصد هذه الفرقة راجع إلى آية آل عمران⁽⁴⁾، عبّر عنه القرآن بجمع القلة وهو معدودات.

العنصر المستبدل منه	العنصر البديل	نوع التماسك
↓	↓	↓
معدودة	معدودات	بين أجزاء القرآن

من خلال ما سبق يمكن أن نلاحظ بوضوح أن العلاقة المعنوية بين طرفي الاستبدال (معدودة) و (معدودات) أسهمت في خلق الاتساق بين في الآيتين، ومن ثم أدت إلى تماسكهما، وذلك عبر جذب انتباه القارئ أولا لهذا الاستبدال مما جعله يرجع إلى الخلف ليعرف السر الكامن وراء هذا الاستبدال، ولم خصت آية البقرة بلفظة معدودة، في حين خصت آية آل عمران بمعدودات، وقد أدى هذا الرجوع إلى الخلف وعن طريق الاستبدال إلى تحقيق التواصل والتناغم بين السورتين الكريمتين على الرغم من أن الفاصل بين الآيتين كبير جدا، ومع ذلك أسهم هذا الاستبدال إلى ربط اللاحق بالسابق، وأدى إلى التكامل بينهما

(1) المصباح المنير، 695/2

(2) سورة البقرة، الآية: 201

(3) سورة البقرة، الآية: 183

(4) ينظر الانتقان في علوم القرآن للسيوطي: 393/3

ومن نماذج الاستبدال الاسمي أيضا استبدال المصدر حديثا بمصدر أيضا وهو قيلا،
من قوله تعالى في سورة النساء: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا ﴾⁽¹⁾ وقوله في نفس السورة
أيضا: ﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾⁽²⁾

يقول ابن الجوزي في تفسير قوله تعالى: " ومن أصدق من الله حديثا " إنما وصف نفسه
بهذا لأن جميع الخلق يجوز عليهم الكذب ويستحيل في حقه سبحانه⁽³⁾، ونقل أبو حيان أن ابن
عطية قوله إن الكذب في حديث البشر إنما علتة الخوف أو الرجاء أو سوء الحجة، وهذه منفية
عن الله ، والصدق في حقيقته يكون ما يجري على لسان المخبر موافقا لما في قلبه⁽⁴⁾.

يذكر صاحب الفروق أبو هلال العسكري أن الأصل في الحديث هو ما تخبر به عن
نفسك من غير أن تسنده إلى غيرك، و سمي حديثا لأنه لا تقدم له، وإنما هو حدث لك فحدثت
به⁽⁵⁾، أما قوله "قيلا" فهو مصدر من القول ومثله القال⁽⁶⁾، ويقال إن القول هو في الأصل
إخبار عن الغير، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا لم استبدل القرآن المصدر (حديثا)
بالمصدر (قيلا)؟

إنه السياق اللغوي ولا شك يقول الغرناطي في تفسيره لهذا الاستبدال أن في الآية الأولى
التي سبقت قوله (حديثا) وهي قوله تعالى: "ليجمعنكم إلى يوم القيامة"، هو إخبار وحديث عن
البعث بعد الموت أي يجمع سبحانه الخلق لمجازاتهم ومحاسبتهم⁽⁷⁾، وقد ذكر أبو حيان الأندلسي
أن الحديث قد فسر بالخبر أو بالوعد، ثم رجح أن يكون هنا بمعنى الخبر فقال: والأظهر هنا
الخبر⁽⁸⁾، فجاء هنا قوله (حديثا) مطابق وموافق لما قبله⁽⁹⁾، في حين قوله (قيلا) فيذهب
الغرناطي على أنه مبني على ما يجب ربطه به وهو قوله تعالى: " وعد الله حقا " فقيلا أنيبت
مناب (وعدا) كأن القول (ومن أصدق من الله وعدا) وهو ما وعدهم به سبحانه من النعيم فجاء

(1) سورة النساء، الآية: 86

(2) سورة النساء، الآية: 121

(3) زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي 442/1

(4) تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي 7/4

(5) الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري 41/1

(6) -تفسير الألويسي 145/3.

(7) ملاك التأويل للغرناطي 108/1

(8) تفسير البحر المحيط، لأبو حيان 7/4

(9) ينظر ملاك التأويل للغرناطي 108

بلفظ القيل ليوازن المصدر وعدا، وكذلك المصدر حقا أيضا⁽¹⁾، وبذلك يكون قد حقق هذا الاستبدال الاتساق في هذه الآيات الكريمة كما عمل على جذب انتباه القارئ لهذا الاستبدال وسببه، والعلاقة المعنوية بين المصدرين قائمة، فكلاهما يدلان على أن الله هو أصدق قولاً وحديثاً، وتتفي عنه سبحانه أي صفات النقصان، وأن الكمال له وحده عز وجل، مما عمل على اتساق الآيات واتصالها ببعضها البعض وتماسكها.

ثانياً: الاستبدال الفعلي

1- الاستبدال بالفعل الماضي:

وقال تعالى في سورة النساء: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾⁽²⁾ وقال تعالى في سورة الأعراف: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا...﴾⁽³⁾

وقع الاستبدال في الآيتين السابقتين بين الفعل (جعل) والفعل (خلق)، وهو استبدال فعل ماض بنظيره، فما السر وراء هذا الاستبدال وهل خلق بمعنى جعل والعكس؟

إن جعل هنا ليست بمعنى صير لذا فإنها تتعدى لمفعول به واحد، يقول الزمخشري⁽⁴⁾: جعل هنا بمعنى أحدث وأنشأ، ففي جعل معنى التضمين أي إنشاء شيء من شيء، وقيل بمعنى خلق، وإنهما بمعنى واحد ويستعملان كالمترادفين⁽⁵⁾، إلا أن الفعلين خلق وجعل يحمل كل منهما معنى ليس في الآخر، فالخلق يكون من العدم يقول بدر الدين بن جماعة: (أن الخلق هو الإيجاد من العدم أي بلا سبب)⁽⁶⁾، وأما الجعل فهو متوقف على الخلق وتالياً له، فالجعل يكون من الموجود وعلى ذلك الخلق يكون سابقاً للجعل ومتقدماً عليه، وقد ذكر الغرناطي أن الخلق كثير ما يرد في القرآن عما لم يسبق وجوده⁽⁷⁾، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿خَلَقَ السَّمَوَاتِ

(1) السابق والصفحة نفسها

(2) سورة النساء، الآية: 1

(3) سورة الأعراف، الآية: 189

(4) ينظر الكشف للزمخشري 3/2

(5) ينظر البرهان للزركشي، 130/4

(6) كشف المعاني، لبدر الدين بن جماعة، ص: 145

(7) ينظر ملاك التأويل للغرناطي 97/1-

وَالْأَرْضِ ﴿١﴾، وقال في نفس الآية: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ ﴿٢﴾، حيث يقول إن السماوات لا ترتبط بموجود حادث بوجوده في حين الظلمات والنور توجد عن وجود أجرام وتعدم بعدمها، كما أن في قوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِن طِينٍ﴾ ﴿٣﴾ أي آدم، ثم قوله تعالى في نفس السورة: ﴿جَعَلَ نَسْلَهُ مِن سُلَالَةٍ مِّن مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾ ﴿٤﴾، دلالة على أن الخلق كان من العدم، أي أن خلق آدم عليه السلام كان من طين بينما نزيته جعلها الله سبحانه من ماء مهين ممتهن ﴿٥﴾، وذكر الخلق في سورة النساء جاء ليناسب المقام المطلوب وهو خلق آدم وحواء عليهما السلام، في حين جاء الجعل في سورة الأعراف، حيث جعل الله تعالى وجود البشرية في ذرية آدم وحواء عليهما السلام، وجعلها سبحانه عادة مستمرة في حين أن الخلق لم يجعله عادة مستمرة، فلم تخلق أنثى من قصيري آدم غير حواء عليها السلام ﴿٦﴾، وعلى الرغم من اختلاف بين الفعلين (خلق-وجعل) إلا أنهما اشتركا في الدلالة على وحدانية الله وقدرته سبحانه وتعالى، فالعلاقة المعنوية بين جعل وخلق أي بين عنصري الاستبدال (خلق/جعل) أسهمت في خلق الاتساق بين اختلاف المعنيين بين الفعلين والاختلاف بينهما ليس اختلاف تناقض، وعلى الرغم من البعد المكاني والزمني بين الآيتين إلى أن الفعلين اشتركا الآيتين ثم التماسك بين أجزاء السور الكريمة وإبقاء آياتها في اتصال مستمر وتناغم تام..

ومن صور الاستبدال بالفعل الماضي أيضا قوله تعالى في سورة التوبة: ﴿رَضُوا بِأَن يُكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ ﴿٧﴾، وقال تعالى في نفس السورة: ﴿رَضُوا بِأَن يُكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ وَطَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ﴿٨﴾

وقد وقع الاستبدال في الآيتين السالفتين بين الفعل الماضي (طبع)، حيث جاء في الأولى مبني للمجهول وجاء في الثانية مبني للمعلوم، فما الحكمة من وراء هذا الاستبدال؟

-
- (1) سورة الأنعام، الآية: 1
 - (2) ينظر تفسير البيضاوي، 220/4
 - (3) سورة السجدة، الآية: 6-7
 - (4) سورة السجدة، الآية: 8.
 - (5) ينظر تفسير البيضاوي 220/4
 - (6) ينظر الكشاف، للزمخشري 114/4
 - (7) سورة التوبة، الآية: 88
 - (8) سورة التوبة، الآية: 94

إن الطبع هو نهاية ينتهي إليها الشيء حتى يختم عليها، ويقال طبع الله على قلب الكافر كأنه ختم عليه حتى لا يصل إليه هدى ولا نور⁽¹⁾، وقد ذكر معظم المفسرين أن (الطبع) في الآية الأولى جاءت مبينة لم لم يسم فاعله، نظرا؛ لأن الآية افتتحت بفعل علم فاعله وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَنْزَلْتُ سُورَةً أَنْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ اسْتُنْذَرَكُمْ أُولُو الطُّوْلِ مِنْهُمْ وَقَالُوا ذَرْنَا نَكُنْ مَعَ القَاعِدِينَ﴾⁽²⁾ يقول الإسكافي: (ولأنها افتتحت بقوله: "إذا أنزلت"، والتقدير: إذا أنزل الله، فلما صدرت بفعل علم فاعله وهو الله، فكان لا يقتضي ذكر الفاعل به مزية بل يقوم المفعول به مقاما ومن ثم وافقت بداية الآية مع نهايتها)⁽³⁾، والرأي ذاته عند ابن الزبير الغرناطي وابن جماعة⁽⁴⁾ وعند أما لماذا استبدل هذا الفعل المبني للمجهول بفعل مبني للمعلوم في قوله تعالى: "وطبع الله على قلوبهم.."، هو أن هذه الآية ذكرت في مقام مبالغة وتأكيد وتنبية، حيث قال تعالى: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاءُ...﴾⁽⁵⁾، يقول ابن جماعة: فبعد بسط الكلام في عذر المعذورين ناسب البسط في توبيخ مخالفتهم والتوكيد فيه التصريح باسم الفاعل⁽⁶⁾، وقد أشار الدكتور فاضل السامرائي إلى أن قوله تعالى: ﴿إِذَا أَنْزَلْتُ﴾ كأنه لم يسند الطبع إلى الله بينما أسنده في الثانية للدلالة على شدة تمكن الكفر في نفوسهم⁽⁷⁾، فناسب الأولى ذكر الفعل مبينا للمجهول، ولما كانت الثانية في مقام تأكيد كان من اللائق استبدال الفعل من المجهول إلى المعلوم، ففي الحالتين يقتضي السياق الداخلي مجيئهما على هذا النحو، وقد أسهم هذا الاستبدال في اتساق آيات السورة الكريمة وتماسكها ببعضها البعض فالعلاقة المعنوية بين هذين الفعلين من حيث التنبية والتأكيد على أن نور الله لا يصل للمنافقين والمخادعين والكفار، وأن مصيرهم هو الختم وعلى قلوبهم وعدم هدايتهم، مما أسهم في تناسق الموقفين وترباطهما. ومن نماذج الاستبدال بالفعل المضارع قوله تعالى في سورة آل عمران في قصة زكريا عليه الصلاة والسلام: ﴿قَالَ رَبِّ انِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الكِبَرُ وَأَمْرَاتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَلِكَ

(1) مقاييس اللغة، ابن فارس/3/438

(2) سورة التوبة، الآية: 87

(3) ينظر درة التنزيل، للخطيب الإسكافي/2/719 وما بعدها

(4) ينظر ملاك التأويل 1/233، وينظر كشف المعاني لابن جماعة، ص: 203-204

(5) سورة التوبة، الآية: 94

(6) ينظر كشف المعاني، لابن جماعة، ص: 204

(7) بلاغة الكلمة، فاضل السامرائي، ص: 79

اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ⁽¹⁾، وقال بعدها في نفس السورة في قصة مريم عليها السلام: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّهُ يَفْعَلُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾⁽²⁾

وقع الاستبدال في الآيتين السالفتين بين الفعل المضارع (يفعل) والفعل المضارع (يخلق)، فلم عبر القرآن بالفعل (يفعل) في قصة سيدنا زكريا عليه السلام ثم استبدله بالفعل (يخلق) في قصة مريم عليها السلام، ومدار الأمر في الآيتين هو واحد وهو رزق الله لهما بالولد؟

إن سيدنا زكريا عليه السلام كان قد طلب الله أن يهبه غلاما، فلما بشرته الملائكة بذلك وأن دعوته قد أجيبت تعجب وانداهش، وهو حين طلب من الله فهو عالم بقدرته سبحانه ولكنه تعجب من أن يكون له ولد مع كبر سنه وشيخوخته وعقر امرأته، أي من تلف الأسباب، إذ يذكر البيضاوي أنه يقال كان له عليه السلام حينها تسع وتسعون ولامرأته ثمان وتسعون سنة⁽³⁾، لذلك انداهش من حصول هذا الشيء، وقيل أيضا أنه طلب الولد وهو شاب وأجيبت دعوته في الكبر⁽⁴⁾، فكان رد الله على تعجبه وذهوله من هذا الأمر أن الله يفعل ما يشاء أي إنشاء الولد من شيخ فإن وعجوز عاقر أمر لا يعجزه سبحانه⁽⁵⁾، فالسياق الخارجي يطلعنا على أن الأسباب التي يأتي بها الولد موجودة، وهي الأب والأم كان التعبير بالفعل (يفعل) مناسبا للمقام، أما في قصة مريم عليها السلام فالأمر مختلف، حيث أن الأسباب المهيأة للولد غير موجودة، لأن الولد يكون من أب وأم لذلك كان متعجبا فالسياق الواقعي هنا ينبئنا بأن وجود الولد من غير وجود الأب والأم هو أمر غير معقول، فقالت: " أنى يكون لي غلام ولم يمسنني بشر "، فجاء رد الله أن الله يخلق ما يشاء"، يقول البيضاوي في تفسير هذه الآية أن الله يخلق الأشياء متدرجا بأسباب ومواد يقدر أن يخلقها دفعة من غير ذلك⁽⁶⁾، والخلق كما هو معلوم يكون من العدم وبلا سبب، وخلق سيدنا عيسى هنا أشبه بخلق آدم عليهما السلام الذي خلقه الله من عدم، يقول تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ

(1) سورة آل عمران، الآية: 40

(2) سورة آل عمران، الآية: 47

(3) تفسير البيضاوي 16/2

(4) تفسير ابن الجزي 151/1

(5) تفسير البيضاوي 17/2

(6) السابق والصفحة نفسها

عيسى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ⁽¹⁾، وقد ذكر الدكتور فاضل السامرائي أن الفعل أيسر من الخلق فهو عام إذ يصح القول: أنا أفعل ولا يصح القول: أنا أخلق فإيجاد الولد من أبوين كان أيسر من إيجاده بلا سبب⁽²⁾، ومن ثم حصل استبدال الفعل يفعل بـ (يخلق) ليناسب المقام الذي قيل فيه، وإن كان كلا الفعلين يدلان على قدرة الله العجيبة وإعجازه المبهر، ومن ثم عمل هذا الاستبدال في التفريق بين معنى الآيتين وأدى للفهم السليم ومن ثم ربطهما معا واتساقهما في إحكام عجيب.

ومن نماذج الاستبدال بفعل الأمر قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ﴾⁽³⁾ وقوله تعالى في سورة الأعراف: ﴿وَإِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا﴾⁽⁴⁾، حيث وقع استبدال فعل الأمر (ادخلوا) بنظيره وهو فعل الأمر (اسكنوا).

يذكر الغرناطي أن الأمر بدخول القرية هو مغاير من حيث المعنى لأمرهم بسكناها، وإن كان الأمر بدخولهم قد يشير بما معه إلى سكناها لكن ليس نصا، أي أنه سبحانه لم يأمرهم بالسكنى صراحة في سورة البقرة⁽⁵⁾، ويرى الشعراوي أن الدخول ليس هو الغاية والمراد بها الأمر، فلم يطلب منهم الله الدخول إلا ليأمرهم سبحانه بالسكنى أي أن السكنى تحصيل حاصل، فقوله تعالى: "ادخلوا" يريد أن يعطينا بداية ما يحدث وهو الدخول، وقوله: "اسكنوا" تشمل المعنى الأول وهو الدخول لأنه لا يمكن السكنى إلا بالدخول⁽⁶⁾، فكأن القرآن يصف لنا بالتدرج حالة الدخول حتى الإقامة والسكن، وقد قام هذا الاستبدال بربط الدخول بالسكنى، حيث تم الربط بين (اسكنوا) في آية الأعراف بقوله (ادخلوا) في آية البقرة وجعل الآيتين كأنهما آية واحدة على الرغم من وجود الفاصل الكبير بينهما وهو أربع سور وحصل الاتساق واستطاع المتلقي الربط بينهما بسهولة.

(1) سورة آل عمران، الآية: 58

(2) ينظر أسئلة بيانية، فاضل السامرائي، ص: 32.

(3) سورة البقرة، الآية: 57

(4) سورة الأعراف، الآية: 161

(5) ينظر ملاك التأويل، للغرناطي 36/1

(6) ينظر قصص الأنبياء لمحمد متولي الشعراوي، 2645/5

الاستبدال العباري:

ويمكن لنا أن نقوم بتقسيمه إلى: عباري اسمي، عباري فعلي.

أولاً: عباري اسمي: من الاستبدال العباري الاسمي قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللهُ...﴾⁽¹⁾، وقوله تعالى في سورة آل عمران: ﴿قُلْ إِنْ تُخَفُّوْا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبَدُّوْهُ يَعلَمُهُ اللهُ...﴾⁽²⁾

وقع الاستبدال بين العبارتين الاسميتين: "أنفسكم" و: "صدوركم"، ولكن لم عبر الله سبحانه في آية البقرة بالذات وعبر في آية آل عمران بالصدر؟ يذهب أغلب المفسرين إلى القول بأن صدوركم بمعنى أنفسكم وأنفسكم بمعنى صدوركم ولكن وبحسب السياق الواردة فيه كلتا العبارتين يبين أن العبارتين الاسميتين (أنفسكم) (صدوركم) ليستا سواء في المعنى، كما أن معنى النفس يختلف عن معنى الصدر، فالنفس في الغالب هي التي يكون منها العمل، سواء باللسان أي (القول) أم بالجوارح بالفعل يقول الطبري⁽³⁾ في تفسير قوله تعالى: "تبدوا ما في أنفسكم" أي بألسنتكم وأفعالكم فتظهره سواء أكان العمل بإبدائه للناس أو إخفائه عنهم؛ ولذلك قال سبحانه في أكثر من موضع في القرآن المجيد: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمَلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا﴾⁽⁴⁾ وقوله أيضا: ﴿وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ﴾⁽⁵⁾ وقوله كذلك: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِيَّاهُ وُسْعَهَا﴾⁽⁶⁾ وأما قوله تعالى: ﴿مَا فِي صُدُورِكُمْ﴾، أي ما في قلوبكم⁽⁷⁾ يقول البيضاوي أي: يعلم ضمائرهم من ولاية الكفار⁽⁸⁾ ومعلوم أن النية محلها الصدر أو القلب، ومن ثم فإن هذه النية لم تترجم إلى عمل، ولا شك أن السياق اللغوي في كلتا الآيتين يكشف المقصود ويوضحه، فقد ذكر الغرناطي أن الآية في قوله تعالى: " وإن تبدوا ما في أنفسكم " كان الخطاب فيها للمؤمنين، فبدأت بالإبداء⁽⁹⁾ وختمت بالمحاسبة، وقد فسر الآية ابن الجزري أن الله يحاسبهم على ذنوبهم، سواء فعلوها أم أخفوها ذنوبهم سواء، وقيل أنه لما نزلت هذه الآية شق ذلك على صحابة رسول

(1) سورة البقرة، الآية: 283

(2) سورة آل عمران، الآية: 29

(3) ينظر تفسير الطبري 6/115.

(4) سورة آل عمران، الآية: 30

(5) سورة ق، الآية: 21

(6) سورة البقرة، الآية: 231

(7) تفسير الجلالين 1/69

(8) تفسير البيضاوي 2/12

(9) ينظر ملاك التأويل للغرناطي 1/72-73

الله عليه الصلاة والسلام فقالوا هلكننا إن حوسبنا على خواطر أنفسنا، فأمرهم بالسمع والطاعة فاستجابوا فأنزل الله آية: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ فنسخت هذه الآية، وقيل أيضاً أنه سبحانه سيحاسبهم ثم يغفر للمؤمنين ويعذب الكفرة والمنافقين⁽¹⁾، وقد ذكر البيضاوي أنها حجة لمن أنكر الحساب⁽²⁾، أما وجه تقديم الإخفاء في آية آل عمران كان الحديث فيها على المنافقين وختمت بالعلم، حيث أن الله عليم بكل ما يسرون ويعلمون والعلاقة بين عنصري الاستبدال (النفس/الصدر) هنا هي علاقة الكل بالجزء، فالنفس هي الكل بما تحويه من جسد وروح ودم، وهي المحاسبة على ما فعله⁽³⁾، بدليل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾⁽⁴⁾، كما أن الآيتين تدلان على أن الله عليم رقيب بأحوال عباده، سواء أسروا وأخفوا في صدورهم أم فعلوه وأبدوه بجوارحهم، فهو سبحانه عليم بظواهر الأمور وبواطنها، وقد أدى هذا الاستبدال إلى خروج الآيتين في اتساق تام، وأسهم هذا الاستبدال في تماسك السورتين معا.

ثانياً: عبارتي فعلي

قال تعالى في سورة البقرة: ﴿أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ﴾⁽⁵⁾، وقال سبحانه في سورة المائدة: ﴿أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ﴾⁽⁶⁾.
 وقع الاستبدال العباري بين قوله تعالى: ﴿لَا يَعْقِلُونَ﴾ وقوله تعالى: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ فلم خص القرآن آية البقرة بالعقل في حين استبدل العقل بالعلم في آية المائدة مع أن الآيتين تتحدثان عن دعوة الكافرين إلى اتباع الحق وما نزل من الله؟، جاء في درة التنزيل للإسكافي أن في قوله عز وجل ﴿يَعْلَمُونَ﴾ رتبة ليست في ﴿يَعْقِلُونَ﴾، فرتبة يعلمون زائدة عن يعقلون⁽⁷⁾، والسر في ذلك كما يقول الكرمانلي أن العلم أبلغ درجة من العقل ولذلك جاز وصف الله بالعلم ولم يجز وصفه بالعقل سبحانه⁽⁸⁾، ولما كان السياق الذي وردت فيه عبارة (لا يعلمون) سياق ادعى فيه الكفار مبلغ العلم ومنتهاه لصحة ما كان يعبد آباؤهم، حيث أنهم قالوا: ﴿حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ

(1) ينظر تفسير ابن الجزي، وينظر المحرر في أسباب النزول، 298/1

(2) ينظر تفسير البيضاوي 165/1

(3) ينظر اللباني في مراحل وعناصر خلق الإنسان، راتب الزغلول، ص: 109 وما بعدها

(4) سورة البقرة، الآية: 280

(5) سورة البقرة، الآية: 169

(6) سورة المائدة، الآية: 106

(7) درة التنزيل، للخطيب الإسكافي 314-312/1

(8) غرائب التفسير للكرمانلي 190/1

أَبَاءَنَا ﴿١﴾، حيث أن قولهم حسبنا ادعاء منهم بالنهاية، فحسبنا يستعمل فيما يكفي بابه ويغني (2)، فكان لا بد من مجيء عبارة (لا يعلمون) واستبدالها بدل من (لا يعقلون) لتناسب السياق الذي وردت فيه وهو نفي العلم عنهم وبطلانه، في حين السياق الذي جاءت فيه عبارة (لا يعقلون) أنهم لم يخبروا أنهم ادعوا الغاية والنهاية لما كان عليه آبائهم حيث قالوا: ﴿بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ (3)، ففي لفظة نتبع أنهم يعبدون ما يعبد آبائهم من دون إعمال العقل والتفكير، وقد أسهم هذا الاستبدال في اتساق السورتين وربطهما ببعض، فكلا العبارتين تدلان على بطلان أقوال الكفار ونفي العلم والعقل عنهم.

ومن نماذج الاستبدال العباري أيضا قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ (4)، وقال تعالى في سورة الأعراف: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ (5)

حيث وقع الاستبدال بين العبارة الفعلية " فَأَرْسَلْنَا " و " فَأَنْزَلْنَا "، فما الحكمة من وراء هذا

الاستبدال؟

إن العذاب الواقع في الآيتين هو على بني إسرائيل لما فعلوه واقتترفوه من ذنوب وآثام، ولكن لم تم استبدال الإنزال بالإرسال؟ جاء في تفسير الخازن أن الفرق بين الإنزال والإرسال هو أن الإنزال لا يشعر بالكثرة على عكس الإرسال الذي يشعر بذلك (6)، ويذكر ابن جماعة أن الإرسال أشد وقعا من الإنزال (7)؛ لذا خص القرآن آية الأعراف بالإرسال فإنه، سبحانه أرسل عليهم العذاب كثيرا، في حين الإنزال أقل من الإرسال، وأخف منه لذلك لم يقع على جميع بني إسرائيل، بل وقع على الذين ظلموا منه فحسب، ففي قوله تعالى: ﴿فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ فيه إشارة وتصريح إلى سلامة غير الذين ظلموا (8)، وأضاف الشعراوي تفسيراً لطيفا في الفرق بين

(1) سورة المائدة، الآية: 106

(2) درة التنزيل للخطيب الإسكافي 314/1

(3) سورة البقرة، الآية: 169

(4) سورة البقرة، الآية: 58

(5) سورة الأعراف، الآية: 162

(6) ينظر تفسير الخازن لعلاء الدين البغدادي ومعه تفسير البغوي، للإمام البغوي، ضبطه وصححه عبدالسلام شاهين 261/2

(7) ينظر كشف المعاني، ابن جماعة، ص: 104

(8) المصدر السابق والصفحة نفسها

الإنزال والإرسال، حيث يقول أن الإنزال يقع مرة واحدة واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً ﴾⁽¹⁾ والمطر ينزل مرة أو دفعة واحدة، في حين الإرسال يكون مسترسلا ومستمرا والدليل أن الرياح تأتي مستمرة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ ﴾⁽²⁾، ومن ثم نزل العذاب مرة واحدة، لمن كانت خطاياها قليلة فيما بقي العذاب مستمرا لمن تبادوا في الذنوب⁽³⁾، وتكمن العلاقة المعنوية في الاستبدال بين العبارتين أن كليهما تدلان على حقيقة واحدة، وهي أن وقوعها كان من الأعلى إلى الأسفل، فلا منافاة بين العبارتين، وقد أدى هذا الاستبدال إلى الربط بينهما وتحقيق المقاصد القرآنية التي يتطلبها سياق الآيتين.

(1) سورة البقرة، الآية: 21

(2) سورة الأعراف، الآية: 56

(3) ينظر قصص الأنبياء، محمد متولي الشعراوي 2650/5-2651

الخاتمة

وفي الختام يمكن أن نلخص أهم النتائج التي توصل إليها البحث في النقاط الآتية:

تبين من خلال البحث أن العالم اللغوي سوسير يعد بحق أب اللسانيات الحديثة، فقد كان لأرائه صدى كبير وسط الدراسات اللسانية، فقد تبنت معظم النظريات اللغوية الحديثة معظم ما جاء به سوسير، حيث يعود الفضل إليه في شيوع مصطلح الاستبدال، كما ينسب الفضل إليه أيضا في تطور نظرية الحقول الدلالية.

-توصل البحث إلى اعتماد تعريف للاستبدال، إذ تبين أن التعريفات التي قدمت للاستبدال هي تعاريف غير جامعة ليصبح الاستبدال هو علاقة نصية بين كلمتين من كلمات النص -على المستوى الأفقي- بينهما ترادف جزئي، وينتميان إلى النوع الصرفي أو المعجمي أو النحوي نفسه.

توصل البحث إلى أن أقرب المصطلحات اللسانية التراثية شبها بالاستبدال بمعناه الحديث هو البديل النحوي والعدول، ثم النيابة.

كان الاهتمام في نحو النص بثلاثة أنواع من الاستبدال دون غيرها، وهي الاسمي والفعلية والجملي أو العبارة، على اعتبار أنها تمثل الأساس في بناء النص، لذلك لم يلتفت إلى الاستبدال الذي يقع على أجزاء الكلمة، ولم يكن له مكان ضمن هذا التقسيم.

تبين من خلال البحث أن الاستبدال كما يقع على جميع مستويات اللغة ، الصوتي والصرفي والمعجمي والنحوي، فإنه يقع على المستوى النصي أيضا.

تشارك مع الاستبدال في اتساق النص وتماسكه أدوات نصية من أبروها الإحالة والحذف والتكرار، وقد تبين من خلال البحث أن الاستبدال يختلف عن الإحالة، وأن الحذف شكل من أشكال الاستبدال، وأن الاستبدال يمنع التكرار ويجنبه.

أثبت الاستبدال النصي الذي جاءت به اللسانيات الحديثة قدرته على اتساق النصوص، وقد بدا ذلك جليا وواضحا في السور الكريمة موضع البحث والتحليل، فقد عمل الاستبدال على اتساق السبع الطوال، من خلال تحقيق الاستمرارية بربط الآيات مع بعضها البعض على امتداد النص القرآني، وهو في اتساقه يرتكز على محورين أساسيين هما: الإحالة والتكرار، كما كان للسياق بنوعيه اللغوي وغير اللغوي دور مهم في معرفة العناصر المستبدلة وفهماها.

كما و يعد الاستبدال عاملاً مهما في فهم الآيات المتشابهة.

فهرس الآيات

اسم السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
الفاحة	اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ	5-6	39
البقرة	وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ	3	72
	وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً	21	156
	وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ	34-37	128
	وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُدَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ	48	102
	وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا	57	152
	فبدل الذين ظلموا قولاً غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا رجزاً من السماء بما كانوا يظلمون	58	152
	فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ	59	155
	ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ		92
	وَإِذْ قُلْنَا يَا مُوسَى لَنْ نَصْبِرَ عَلَى طَعَامٍ وَاحِدٍ فَادْعُ لَنَا رَبَّكَ....	60	69
	وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ	60	72

اسم السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
	وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً....		145
	فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ	70	71
	وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّاماً مَّعْدُودَةً...	79	50
	أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ....	84	45
	أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا....	86	87
	وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ	92	108
	أَمْ تَرِيدُونَ أَنْ نَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ...	107	155
	لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةٌ	166	72
	مَا أَلْفِينَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا	169	145
	لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْطَلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ	170	154
	إِنَّمَا أَنْتُمْ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ	180	23
	وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ	183	30
	كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ....	183	146
	وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ	186	102
	وَأَذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ	201	146
	كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرَّةٌ لَكُمْ	214	48
	اللَّهُ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ	222	49
	نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ	223	128
	وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُواً	229	86
	لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا...	231	153
	حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ	234	65
	حَقّاً عَلَى الْمُتَّقِينَ	239	65
	وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ	245	59
	اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ	253	95
	وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا	258	79
	ثُمَّ نُوقِي كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ	280	154

اسم السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
	وَإِنْ تُبْذُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ....	283	153
آل عمران	نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا....	3	65
	هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ...	7	138
	قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ النَّقَاتِ فِئَةٌ تَعَاتِلُ...	13	143-35
	رُئِيَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ....	14	69
	وَقَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً	24	145
	قُلْ إِنْ تُخْفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ....	29	153
	يَوْمَ تَحْدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ...	30	153
	يَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ	40	150
	ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ	44	91
	وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ	44	109
	يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ	47	151
	إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ....	58	151
	وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا	97	39
	وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ	112	65
	جَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ	133	18
	لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا....	188	136
النساء	وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا	1	148
	وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكحُوا....	3	72
	فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا	4	49
	مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ	45	44
	نَضِجَتْ جُلُودَهُمْ بَدَّلْنَا هُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا	56	22

اسم السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
	وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ...	65	72
	وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ	68	70
	مَنْ يَشْفَعُ شَفَاعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِنْهَا...	85	63
	وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا	86	146
	فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِتْنَةٍ وَاللَّهُ أَرْكَسَهُمْ...	87-90	125
	وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا	92	136
	وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا	121	146
	الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ...	138-139	41
	إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ	170	68
المائدة	أَوْ لَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا...	106	154
	حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا	106	155
	تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوْلَادِنَا وَأَخْرِنَا	116	40
الأنعام	خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ	1	148
	جَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ	1	148
	إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ	22	86
	وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقَفُوا عَلَى النَّارِ...	30	77
	وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَى أُمَمٍ مِنْ قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُمْ...		59
	وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ	83	135
	وَوَزَكَرِيَّا وَيَحْيَى وَعِيسَى وَإِلْيَاسَ كُلٌّ مِنَ الصَّالِحِينَ	86	78
	قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَعَرَّثَهُمُ الْحَيَاةَ...	131	110
	ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ...	152-154	127
الأعراف	وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ	43	76
	ويرسل الرياح	56	156

اسم السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
	قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ	60	63
	قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ	60	63
	وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً	68	59
	رِسَالَةَ رَبِّي	78	137-85
	رِسَالَةَ رَبِّي	92	137-37
	وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّبِيٍّ...		59
	الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ	156-157	91
	فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ...	160	106-101
	وَإِذْ قِيلَ لَهُمُ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ	161	152
	فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا	162	155
	وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ	172	77
	هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا	189	148
التوبة	مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ	17	70
	وَإِذَا أَنْزَلْتَ سُورَةً أَنْ آمَنُوا	87	149
	طَبَعَ عَلَى قُلُوبِهِمْ	88	149
	طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ	94	149
	إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ	94	150
	وَمِمَّنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا....	101-102	35
يونس	وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي	53	78
الحج	أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً	61	133
الفرقان	وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ	68	136
لقمان	إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ	16	136

اسم السورة	الآية	رقم الآية	رقم الصفحة
السجدة	الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ...	7	149
سورة ق	وَجَاءَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَعَهَا سَائِقٌ وَشَهِيدٌ	21	153
العلق	لَنَنْفَعَا بِالنَّاصِيَةِ...	17-16	40
التكاثر	أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ	1	100

فهرس الأحاديث الشريفة

الصفحة	رقم الحديث	الراوي	الحديث
73	128	البخاري	قوله صلى الله عليه وسلم لصحابته: لم أنس ولم أقصر..)
24	6922	البخاري	((من بدل دينه فاقتلوه))

فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	القائل	البيت	الروي
133	الفرزدق	كم عمّة لك يا جرير وخالّة فدعاء قد حلبت على عشاري شعّارة تقذُ الفصيلَ برجلها فطّارة لقوادم الأبخارِ	الراء
104	قيس بن الخطيم	نحن بما عندنا وأنت بما عندك راض والرأي مختلف	الفاء
76	عبيد الله بن قيس الرقيات	ويقلن شيئا قد علاك وقد كبرت فقلت: إنه	النون

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية قالون عن نافع.

- الإقتان في علوم القرآن - جلال الدين السيوطي (911هـ) - تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم - الهيئة المصرية العامة للكتاب - الطبعة 1974م.
- اجتهادات لغوية، تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 2007م
- الإحالة في نحو النص، أحمد عفيفي، دار العلوم جامعة القاهرة، كتب عربية
- أساس البلاغة أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله (538هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى 1998م
- أسباب نزول القرآن، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الواحدي النيسابوري (ت468هـ)، تحقيق عصام بن عبد المحسن الحميدان، الناشر دار الإصلاح-الدمام- الطبعة الثانية 1992م.
- استقبال النص عند العرب، محمد مبارك، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع- بيروت، الطبعة الأولى 1999م
- أسرار ترتيب القرآن، جلال الدين السيوطي (911هـ)، دراسة وتحقيق عبد القادر أحمد عطا الله مرزوق علي إبراهيم، دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير
- الأسلوبية ونظرية النص، إبراهيم خليل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، الطبعة الأولى 1997م
- الأسلوبية ووالأسلوب، طبعة منقحة ومشفوعة ببيوغرافيا (الدراسات الأسلوبية والبنوية)، عبدالسلام المسدي، الدار العربية للكتاب، الطبعة الثالثة
- أسئلة بيانية في القرآن الكريم، فاضل صالح السامرائي، مكتبة الصحابة، الطبعة الأولى 2008م.
- الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الخامسة 1975م

- أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية (تأسيس نحو النص)، محمد الشاوش، ، مكتبة النقد الأدبي جامعة منوبة-كلية الآداب - بالاشتراك مع المؤسسة العربية للتوزيع تونس، الطبعة الأولى 2001م،
- الأصول في النحو، أبوبكر بن محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف فابن السراج(316هـ)، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة رسالة لبنان بيروت، عدد
- إعراب القرآن وبيانه، محي الدين درويش، دار الارشاد للشؤون الجامعية - حمص - سورية، الطبعة الرابعة 1415هـ،
- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، مجمود أحمد نحلة، -دار المعرفة الجامعية 2002م
- الإعجاز البياني للقرآن ومسائل نافع بن الأزرق، دراسة قرآنية لغوية بيانية، عائشة عبد الرحمن بنت الشاطي، دار المعارف 1119 كورنيش النيل، القاهرة، الطبعة الثالثة
- الإعجاز في القرآن، فضل حسن عباس، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الثانية 1997م.
- ألفية ابن مالك، محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الحياياني أبو عبدالله جمال الدين(672هـ)، دار التعاون.
- أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمرو بن أبي أبكر بن يونس أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي(646هـ)، دراسة وتحقيق فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار - الأردن، ودار الجيل -بيروت، عام النشر 1989م
- أنوار التنزيل وأسرار التنزيل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي(685هـ)، تحقيق محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1418هـ
- أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث(في مجالي مفهوم اللغة والدراسات النحوية)، حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، 1994م
- أولية النص (نظرات في النقد والقصة والأسطورة والأدب الشعبي)، طلال حرب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر 1990م
- البحث الدلالي عند الأصوليين، محمد يوسف حبلص، عالم الكتب -القاهرة، الطبعة الأولى 1991م.

- البحر المحيط في التفسير - أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي - تحقيق صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، الطبعة 1420هـ.
- البديع بين البأغة العربية واللسانيات النصية، جميل عبد المجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998م
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن بهادر الزركشي - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي وشركائه - الطبعة الأولى 1957م.
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ)، تحقيق محمد علي النجار، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي-القاهرة، 1996م.
- بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فضل، عالم المعرفة، الطبعة الأولى 1992م
- البلاغة العربية وأثر الفلسفة فيها (مناهج التجديد)، أمين خولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995م.
- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، فاضل السامرائي شركة العاتك لصناعة الكتاب-للطباعة والنشر والتوزيع- بالقاهرة، الطبعة الأولى، 2006م
- البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني تمام حسان، عالم الكتب.
- البيان في مراحل وعناصر خلق الإنسان(الروح النفس الجسد الحياة والعلاقة ما بين القلب والعقل)، راتب عبد الرحيم الزغول، دار المأمون للنشر والتوزيع -عمان الطبعة الأولى 2012م
- تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى بن محمد الحسيني الزبيدي ت1205هـ، اعتنى به ووضع حواشيه عبدالمنعم خليل إبراهيم، كريم سيد محمد محمود، دار الكتب العلمية
- تأويل مشكل القرآن، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(276هـ)، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إبراهيم شمس الدين، الناشر دار الكتب العلمية-بيروت
- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسن بن عبد الله العكبري(616هـ)، تحقيق علي محمد بجاوي، الناشر عيسى البابي الحلبي وشركاؤه

- التبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (616هـ)، تحقيق عبدالرحمن العثيمين، الناشر دار الغرب الاسلامي، الطبعة الأولى 1986م.
- تحليل الخطاب، براون ويول، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطني، منير التركي، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع 1997م
- التحليل اللغوي للنص (مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج، كلاوس برينكر، ترجمه ومهد له وعلق عليه الدكتور سعيد بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 2010م
- تحولات البنية في البلاغة العربية، أسامة بحيري، تقديم محمد عبد المطلب، دار الحضارة للطبع والنشر والتوزيع، 2000م
- الترادف في اللغة، حاكم الزيادي، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق 1980م
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الحياتي أبو عبدالله جمال الدين (672هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، الناشر دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: 1967م
- تصحيح الفصيح وشرحه، ابن درستويه، تحقيق محمد بدوي المختون، مراجعة رمضان عبد التواب، جمهورية مصر العربية، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة 1425هـ-2004م
- التطور النحوي للغة العربية، براجشتيراسر، أخرجه وصححه وعلق عليه الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية، 1994م
- التعبير القرآني ن فاضل صالح السامرائي، دار عمار-عمان الطبعة الرابعة 2006م
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (816هـ)، حققه وضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1983م
- تفسير ابن الجزي، (التسهيل لعلوم التنزيل)، لمحمد بن عبدالله ابن جزري الكلبلي (741هـ)، تحقيق عبدالله الخالدي، 1416هـ شركة دار الأرقم بن الأرقم بيروت
- تفسير الجلالين، جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (864هـ)، جلال الدين السيوطي (911هـ)، دار الحديث القاهرة، الطبعة الأولى

- تفسير الخازن المسمى لباب التأويل في معاني التنزيل للإمام علاء الدين إبراهيم البغدادي المشهور بالخازن، تصحيح محمد علي شاهين، النار دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.
- تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري (774هـ)، تحقيق سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1999م
- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهرى أبو منصور، تح محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي-بيروت، الطبعة الأولى 2001م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 2000م.
- الجامع لأحكام القرآن -تفسير القرطبي، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية-القاهرة، الطبعة الثانية 1384هـ- 1964م.
- جماليات المفردة القرآنية، أحمد ياسوف، دار المكتبي -دمشق، الطبعة الثانية 1999م
- الجملة والوحدة الاسنادية الوظيفية في النحو، تحليل وتصويب للمفاهيم، رباح بو معزة، 2009م-دار مؤسسة سلام للطباعة والنشر والتوزيع -سوريا -دمشق
- الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن القاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (749هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى 1992م
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية بن مالك، أبو عرفات محمد بن علي الصبان الشافعي (1206هـ)، دار الكتي العلمية بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1997م.
- الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (370هـ)، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق -بيروت، الطبعة الرابعة، 1401هـ،
- الحدود في النحو، أحمد بن محمد بن محمد البجائي الأبنذي شهاب الدين الأندلسي (860هـ)، تحقيق نجات حسن عبد الله نولي، الناشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الطبعة -2001م،

- الحذف والتقدير في النحو العربي ، علي أبو المكارم، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2008م
- خزانة الأدب ولب أبواب لسان العرب، عبد القادر بن البغدادي (ت1093هـ)، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون ،مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة 1997م.
- خصائص حروف العربية ومعانيها(دراسة)، حسن عباس، منشورات اتحاد الكتاب العربي 1998م
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني(392هـ)، الناشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- الخطاب وخصائص اللغة العربية، دراسة في الوظيفة والبنية والنمط، أحمد المتوكل ، الدار العربية للعلوم، منشورات الاختلاف، دار الأمان الرباط، الطبعة الأولى 2010م
- الخطيئة والتكفير، من البنيوية إلى التشرحية، قراءة نقدية لنموذج معاصر، عبد الله محمد الغدامي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة 1998م
- دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة التاسعة 1981م
- دراسات قرآنية، محمد قطب، الناشر دار الشروق، الطبعة السابعة 1993م.
- دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، سعيد حسن بحيري، الناشر مكتبة الآداب_ القاهرة، طبعة مزينة منقحة 2005م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للإمام شهاب الدين أبي محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق وتعليق علي محمد، جاد مخلوف جاد، عادل أحمد عبد الموجود، زكريا عبد المجيد، قدم له وقرظه أحمد محمد صيرة، دار الكتب العلمية
-
- درة التنزيل وغرة التأويل، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الأصفهاني المعروف بالخطيب الإسكافيت 420هـ، دراسة وتحقيق وتعليق محمد مصطفى آيدين، ، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية مكة المكرمة، الطبعة الأولى 2001م.
- درس النحوي النصي في كتب الإعجاز القرآن الكريم، أشرف عبد البديع عبدالكريم، مكتبة الآداب القاهرة 2008م

- دروس في الألسنية العامة، فريناند دي سوسير-تعريب صالح القرمادي، محمد الشاوش، محمد عجينة، الدار العربية للكتاب، 1985م
- دلالة الألفاظ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة 1976
- دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، عبد الفتاح عبد العليم، الناشر دار المنار - القاهرة، الطبعة الأولى 1991م
- الدلالة والنحو (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي)، محمد حماسة عبداللطيف، ط1، 2000م، دار الشروق
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني (471هـ)، تحقيق محمد رضوان الداية-فايز الداية، دار الفكر، آفاق معرفة متجددة، الطبعة الأولى 2007م
- ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى 1987م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم دارصادر بيروت.
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق إبراهيم السامرائي-أحمد مطلوب، مطبعة العاني بغداد، الطبعة الأولى 1962م
- الراموز على الصحاح، السيد محمد بن السيد حسن (866هـ)، تحقيق محمد علي عبد الكريم الرديني، دار أسامة دمشق، الطبعة الثانية 1986م،
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، أبو الفضل شهاب الدين الألوسي، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى 1415هـ.
- زاد المسير في علم التفسير، لأبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن محمد الجوزي، تحقيق عبدالرزاق المهدي، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ.
- السبك في العربية المعاصرة، سالم أبو عرفة، مكتبة الآداب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى. 2010م.
- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني الموصلي (392هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ-2000م.
- شرح المفصل للزمخشري، لموفق الدين يعيش بن يعيش، قدم له د.إميل بديع يعقوب، الدار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى 2001م

- شرح المقدمة المحتسبة، للطاهر بن أحمد بن بابشاذت469هـ، تحقيق خالد عبد الكريم،
المطبعة المصرية بالكويت
- شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك، محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الحياي أبو عبدالله جمال الدين (672هـ)، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى1990م
- شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأسترباذي (715هـ)، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى، ، 1425هـ، 2004م.
- شرح شذور الذهب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام (761هـ)، تحقيق عبد الغني الدقر، الركة المتحدة للتوزيع-سوريا.
- شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام(761هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشر 1383هـ
- شرح كتاب الحدود في النحو ، للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي72هـ، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، دار التضامن للطباعة القاهرة1988م
- صاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (395هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، الناشر دار الفكر، سنة النشر، 1399-1979م، عدد الأجزاء 6
- صحيح البخاري، لأبي محمد بن إسماعيل البخاري(256هـ)، طبعة جديدة مضبوطة ومفهرسة، دار ابن كثير دمشق-بيروت، الطبعة الأولى2002م
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية 1998
- ظاهرة النيابة في العربية، عبد الله صالح بابعير، دار حصرموت للدراسات والنشر والتوزيع، الجمهورية اليمنية، الطبعة الأولى2010م
- العربية وعلم اللغة الحديث، محمد محمد داود، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع-2001م
- علم الأصوات، حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية،2004م.

- علم الدلالة اطار جديد، بالمر، ترجمة صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية 1995م
- علم الدلالة اللغوي، جون لوينز، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة وآخرون، جامعة البصر، الطبعة الأولى. 1980م
- علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب-القاهرة 1998م
- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السور المكية، صبحي إبراهيم الفقيه، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1431هـ-2000م
- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، مصطفى صلاح قطب، عالم الكتب-القاهرة، الطبعة الأولى 2014م
- علم اللغة النظامي، مدخل إلى النظرية اللغوية عند هاليدي، محمود أحمد نحلة، ملتقى الفكر، الطبعة الثانية 12010م
- علم اللغة والدراسات الأدبية، دراسة الأسلوب-اللاغة-علم اللغة النصي، برند شبلنر، ترجمه وقدم له وعلق عليه محمود جاد الرب، الدار الفنية للنشر والتوزيع-القاهرة، الطبعة الأولى 1987م
- علم لغة النص (النظرية والتطبيق)، عزة شبل، تقديم سليمان العطار، كلية الآداب جامعة القاهرة، مكتبة الآداب القاهرة-الطبعة الأولى 2009م
- علم لغة النص، مفاهيم واتجاهات، سعيد حسن بحيري، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، الطبعة الأولى 1997م
- العمدة في صناعة الشعر ونقده، أبي علي الحسن بن رشيق القيرواني (463هـ)، حققه وعلق عليه وصنع فهرسه، النبوي عبد الواحد الشعلان، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى 2000م.
- غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر أبو القاسم برهان الدين الكرمانى (505هـ)، دار النشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية-جدة، مؤسسة علوم القرآن-بيروت،
- غريب الحديث أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (276هـ)، تحقيق عبدالله الجبوري، مطبعة العاني-بغداد، الطبعة الأولى 1387م.
- غريب القرآن، أبو محمد عبدالله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري (276هـ)، تحقيق سعيد لحام

- فاعلية العلاقات النحوية في تداولية النص، إيهاب مسعود
- الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (395هـ)، حققه وعلق عليه محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع - القاهرة مصر .
- فريناند سوسير - أصول اللسانيات الحديثة وعلم العلامات، جوناثان كلر، ترجمة عز الدين إسماعيل، المكتبة الأكاديمية 2000
- فقه اللغة وخصائص الخطاب، محمد المبارك، دار الفكر، الطبعة السابعة 1981م
- فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (429هـ)، تحقيق عبدالرزاق المهدي، الناشر إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، 2002م.
- في لسانيات النص، إبراهيم محمود خليل، دار المسيرة للنشر والتوزيع الطباعة عمان، الطبعة الأولى 1427هـ - 2007م، الطبعة الثانية 2009م
- في نحو اللغة وتراكيبها، دراسات وآراء في ضوء علم اللغة المعاصر، خليل عمايرة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع - جدة، الطبعة الأولى 1984م
- القارئ في النص مقالات في الجمهور والتأويل، تحرير سوزان روبين - إنجي كروسمان، ترجمة حسن كاظم - علي حاكم صالح، دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2007م
- قصص الأنبياء لمتولي الشعراوي، جمع المادة العلمية منشأوي غانم جابر، كتب الحواشي وراجعها مركز التراث الكتاب والسنة، مكتبة التراث الإسلامي
- القلب والإبدال، أبو يوسف يعقوب بن اسحاق ابن السكيت
- القواعد التحويلية في ديوان حاتم الطائي، حسام البهنساوي، مكتبة الثقافة الدينية، دار المناهل للطباعة
- قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل، عبد الرحمن الميداني، دار القلم - دمشق، الطبعة الأولى 1980م
- كتاب الأضداد، محمد ابن القاسم الأنباري، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت 1987م
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي، أبو بشر الملقب بسبيويه (180هـ)، تحقيق عبدالسلام هارون، ، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الثالثة 1408هـ - 1988م

- الكشاف، لأبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري(538هـ)-دار الكتاب العربي، بيروت الطبعة الثالثة1407هـ.
- كشف المعاني في المتشابه المثنائي، شيخ الاسلام بدر الدين أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن جماعة(733هـ)، تحقيق مرزوق علي إبراهيم، ، دار الشريف للنشر والتوزيع
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو القباء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين(616هـ)، تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر دمشق الطبعة الأولى1995م.
- لذة النص، رولان بارت، ت: منذر عياشي، مركز الإنماء الحضاري، الطبعة الأولى 1992م
- لسان العرب، للإمام جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي، دار صادر بيروت، الطبعة الثالثة1414هـ.
- اللسانيات المعاصرة، المقدمات والتطبيقات والمناهج، يحي عباينة، آمنة الزعبي، دار الكتاب الثقافي2019م
- اللسانيات النشأة والتطور، أحمد مومن، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن مكنون الجزائر، الطبعة الثانية2005م
- لسانيات النص وتحليل الخطاب بين النظرية والتطبيق، جميل حمداوي، الطبعة الأولى2009م
- لسانيات النص بين النظرية والتطبيق، ليندة قياس، تقديم عبد الوهاب شعلان، مكتبة الآداب-2009م
- لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب، محمد خطابي، - المركز الثقافي العربي بيروت، الطبعة الأولى1991م
- اللسانيات(المجال والوظيفة والمنهج)، سمير شريف استتة، عالم الكتب الحديث-جدار للكتاب العالمي، الطبعة الأولى2001م، الطبعة الثانية 2008م-
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الخامسة، 2006م
- اللغة والإبداع (مبادئ علم الأسلوب العربي) محمد شرقي عياد، انترنشنال برس، الطبعة الأولى 1988م
- اللغة والمعنى والسياق، جون لوينز، ترجمة عباس صادق عبد الوهاب، مراجعة يونيل عزيز طباعة ونشر دار الشؤون الثقافية العامة، العراق-بغداد1987م

- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(392هـ)، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية-الكويت.
- مباحث في اللسانيات، أحمد حساني، منشورات كلية الدراسات الاسلامية والعربية دبي، الكرامة، الامارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى 2007م، الطبعة الثانية 2013م
- مبادئ اللسانيات، أحمد محمد قدور، دار الفكر، الطبعة الثالثة 2008م
- مبادئ في اللسانيات خولة طالب الإبراهيمي، دار القصبه للنشر-الجزائر 2000، الطبعة الثانية منقحة-2006م
- المثل السائر في أدب الكاتب الشاعر، نصر الله بن محمد الشيباني ضياء الدين المعروف بابن الأثير، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر-بيروت، 1420هـ.
- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى ت 208هـ، تحقيق محمد فؤاد سزكين
- محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، شفيقة العلوي، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى 2004م
- المدارس اللسانية المعاصرة، نعمان بوقرة، مكتبة الآداب-القاهرة.
- مدخل إلى التفسير وعلوم القرآن، عبد الجواد خلف محمد عبد الجواد- دار البيان العربي- القاهرة
- مدخل إلى المدارس اللسانية، سعيد شنوقة، مكتبة الزهراء للتراث، الجزيرة للنشر والتوزيع، مطبعة: دار السلام الحديثة القاهرة، الطبعة الأولى 2008م.
- مدخل إلى علم الدلالة، فرانك بالمر، ترجمة خالد جمعة، مكتبة دار العروبة، الكويت-الطبعة الأولى 1997م
- مدخل إلى علم اللغة النص، روبرت بوجراند ، فولفانج درسler، إلهام أبو غزالة، علي خليل أحمد، مطبعة دار الكاتب، الطبعة الأولى-1992م
- مدخل إلى علم اللغة النصي فولفانج هاينه، دينر فيهفيجر، ترجمة فالح بن شعيب العجمي، النشر العلمي والمطابع -جامعة الملك سعود.1999م
- مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، محمد الأخضر صبيحي، الدار العربية للعلوم

- مدخل إلى علم النص(مشكلات بناء النص)، زتسيلاف واوررزنياك، ترجمة سعيد بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2003م
- مدخل إلى فهم اللسانيات، روبر مارتن، أبستمولوجيا أولية للمجال العلمي، ترجمة عبد القادر مهيري، مراجعة الطيب البكوش، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية-بيروت، الطبعة الأولى
- المرايا المقعرة، نحو نظرية نقدية عربية، عبد العزيز حمودة، عالم المعرفة مطابع الوطن بالكويت 2001م.
- المزهر في علوم اللغة، لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق فؤاد علب منصور، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى 1998م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي أبو العباس، المكتبة العلمية، بيروت،
- المصطلحات الأساسية في لسانيات النص وتحليل الخطاب، دراسة معجمية، نعمان بوقرة، ط1-2009م، عالم الكتب الحديث-جدار للكتاب العالمي
- المصطلحات المفاتيح، ماري نوال غاري بريور، ترجمة عبدالقادر فهم الشيباني، -سيدي بلعباس الجزائر، الطبعة الأولى 2007م
- المعاجم اللغوية اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، محمد أحمد أبو الفرج، دار النهضة العربية للطباعة والنشر 1966م
- معاني القرآن، أبو الحسن المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري المعروف بالأخفش الأوسط (215هـ)، تحقيق هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي القاهرة، الطبعة الأولى 1990م.
- المعايير النصية في السور القرآنية، يسري نوفل، دراسة تطبيقية مقارنة، دار النابعة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014م
- معجم المصطلحات الألسنية، فرنسي-إنكليزي-عربي، مبارك مبارك، دار الفكر اللبناني-بيروت، الطبعة الأولى، 1995م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة دار الفرقان-بيروت، الطبعة الأولى 1985م

- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى/أحمد الزيات/حامد عبد القادر/محمد النجار)، دار الدعوة.
- معجم علوم القرآن، إبراهيم محمد جرمي، درا القلم دمشق، الطبعة الأولى 2001م
- المعنى خارج النص، (أثر السياق في تحديد دلالات الخطاب) فاطمة الشيدي، دار نينوي دمشق 2011م
- المعنى وظلال المعنى (أنظمة الدلالة في العربية)، محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، الطبعة الثانية 2007م
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام (761هـ)، تحقيق مازن مبارك، محمد علي حمدالله، دار الفكر دمشق. الطبعة السادسة 1985م.
- المفصل في صنعة الإعراب، لأبوالقاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، تحقيق علي بو ملحم، ط1، 1993م، مكتبة الهلال بيروت.
- مقالات في اللغة والأدب، تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 2006م
- مقاييس اللغة، ابن فارس (395هـ)، المحقق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، 1979م
- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، أبو العباس المعروف بالمبرد (285هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب بيروت.
- المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت الجزولي البربري المراكشي أبو موسى (607هـ)، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، حامد أحمد نيل، فتحي محمد أحمد جمعة، طبع ونشر مطبعة أم القرى
- مقدمة في علم أصوات العربية، عبد الفتاح عبد العليم البركاوي، الجريسي للكمبيوتر والطلاعة والتصوير-القاهرة، الطبعة الثالثة، 2004م
- ملاك التأويل القاطع بذوي الإلحاد والتعطيل في توجيهه المتشابه اللفظ من أي التنزيل، أحمد بن إبراهيم بن الزبير التقفي الغرناطي (708هـ)، وضع حواشيه: عبد الغني محمد علي الفاسيل،: دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان
- من أسرار البيان القرآني، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى. 2009م

- من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، الناشر، مكتبة الأنجلو المصرية -القاهرة الطبعة الثالثة 1966م
- من الأنماط التحويلية في النحو العربي، محمد حماسة عبد اللطيف، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى 1990م
- من بلاغة القرآن، أحمد عبدالله البدوي، نهضة مصر القاهرة، 2005م.
- من روائع القرآن، تأملات علمية وأدبية في كتاب الله عزوجل، لمحمد سعيد رمضان البوطي، مؤسسة الرسالة بيروت، 1999م.
- مناهج علم اللغة من هارمان باول حتى ناعوم تشومسكي، بريجيته بارتشت، ترجمه وعلق عليه ومهد له الدكتور سعيد بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى مزيدة ومنقحة، 2004م
- مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد عبدالعظيم الزرقاني(1367هـ)، مطبعة عيسى البابي وشركاؤه، الطبعة الثالثة.
- المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني-أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي-در إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى 1954م
- منهج الدرس الصوتي عند العرب، الدكتور علي خليف حسين، دار الكتب العلمية
- المنهج الصوتي للبنية العربية(رؤية جديدة في الصرف العربي)، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة 1980م.
- نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي، أحمد عفيفي، ، مكتبة زهراء الشرق -القاهرة، الطبعة الأولى 2001م
- نحو النص نقد النظرية وبناء أخرى، عمر أبو خرمة، عالم الكتب الحديث، اربد-الأردن، 1425هـ-2004م
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، الطبعة الأولى
- النحو وبناء الشعر في ضوء المعايير النصية(شعر الجواهري أنموذجا)صالح عبد العظيم الشاعر، ، دار الحكمة للطباعة والنشر وتوزيع، الطبعة الأولى 1434هـ-2013م

- نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، الأزهر زناد، ، المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى 1993م
- النص الغائب (تجليات التناص في الشعر) ، دراسة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 2001م.
- النص والخطاب والإجراء، روبرت دي بوجراند، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب -القاهرة، الطبعة الأولى 1998م.
- نظام الربط والارتباط في تركيب الجملة العربية، مصطفى أحميده، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونغمان، الطبعة الأولى 1997م
- نظريات علم الدلالة المعجمي، ديرك جيرارتس، ترجمة مجموعة من المحققين من جامعة نورة بنت عبدالرحمن، مراجعة وتقديم الدكتور محمد العبد، الإشراف العام على المشروع نوال بنت إبراهيم الحلوة، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي 2013م
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن ابي بكر جلال الدين السيوطي(911هـ)، ، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر.
- وجوه الاستبدال في القرآن الكريم، عزالدين محمد الكري، دار المعرفة -بيروت، الطبعة الأولى 2007م

المجلات والدوريات:

- حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعدى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية، الحولية 21، سنة 1422هـ - 2001م، ، رسالة 158.
- الكتاب التذكري لقسم اللغة العربية لذكري عبدالسلام هارون، جامعة الكويت إعداد د.وديدة نجم ود.عبد بدوي 1990م
- كتاب المؤتمر الدولي السادس لقسم النحو، الجزء الأول 2010م.
- مجلة الدراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي الجامعة الأردنية، المجلد 40، العدد الأول - 2013م،
- مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، المجلد 11، العدد الثاني، سنة 2012م

- مجلة القادسية -كلية الإدارة والاقتصاد- قسم الاقتصاد، المجلد15، العدد الرابع- 2015م).
- مجلة اتحاد الجامعات العربية للأداب، الأردن، المجلد التاسع، العدد الثاني عشر، سنة2012م.
- مجلة آفاق عربية، العدد الحادي عشر، سنة 1992م.
- مجلة الأثر، عدد خاص أشغال الملتقى الوطني الأول حول اللسانيات والرواية، عدد خاص 2012م
- مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد كتاب العرب بدمشق- سوريا، العدد الثامن والأربعون، سنة1413هـ- 1992م-
- مجلة الفتح، العراق، العدد السابع والعشرون، 2006م
- مجلة الفكر العربي المعاصر، العدد96- 97سنة1992م
- مجلة الفكر المعاصر، تصدر شهريا عن الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - القاهرة، العدد76، تاريخ الإصدار يونيو 1971م
- مجلة بصمات -كلية الآداب والعلوم الإنسانية- الدار البيضاء
- مجلة تبيين، العدد3/11، شتاء 2015م
- مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، العدد السابع، العدد الأول -المجلد الثاني، لسنة2012م
- مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها، العدد الثامن، رجب- 1433هـ- 2012م، والعدد الثالث عشر 2014م، والعدد الثالث عشر رجب2015م.
- مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد19، العدد الخامس2012م
- مجلة جامعة دمشق، العدد(2+1)، المجلد التاسع والعشرون 2013م.
- مجلة رسالة الخليج العربي، العدد78سنة2001م
- مجلة عالم الفكر، مجلة دورية محكمة تصدر أربع مرات في السنة تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب رئيس التحرير سليمان العسكري -دولة الكويت، المجلد25، العدد3، يناير1997م.
- مجلة علوم اللغة دراسات علمية محكمة تصدر أربع مرات في السنة، رئيس التحرير محمود فهمي حجازي، الناشر دار غريب القاهرة، المجلد الأول، العدد الثاني- 1998م، الناشر دار

غريب القاهرة ،والمجلد الثاني ،العدد الأول1999م،والمجلد التاسع ،العدد الثاني والعدد الثالث 2006م.

- مجلة كلية التربية ،جامعة بغداد
- مجلة كلية التربية، جامعة واسط، قسم علوم القرآن، العدد الحادي عشر
- مجلة كلية الدراسات الاسلامية والعربية بدبي،العدد44لسنة2012م،و العدد الخمسون سنة2016م.
- مجلة كلية اللغات- جامعة طرابلس- العدد السابع عشر- ماس2018م.
- مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط- العدد الواحد والثلاثون- الجزء الثاني2012م.
- مجمع اللغة العربية الملكي بالقاهرة الجزء الأول،رجب1935م،مطبعة الأميرية بولاق
- المركز الجامعي- البويرة،الجزائر.
- المؤتمر الدولي الخامس للغة العربية
- ندوة المخبر، اللسانيات، مائة عام من الممارسة، الجزائر كلية الآداب واللغات بسكرة، محمد خيضر.
- والعدد السابع، سنة الثالثة 2012م

الرسائل العلمية:

- الاتساق والانسجام في القرآن الكريم، مفتاح بن عروس، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر-كلية الآداب واللغات، قسم اللغة العربية وآدابها(غير منشورة)
- الاتساق النصي دراسة لظاهرة العائد في العربية، مفتاح بن عروس -رسالة ماجستير 1997م، جامعة الجزائر معهد اللغة العربية وآدابها(غير منشورة)
- أثر عناصر الاتساق في تماسك النص دراسة نصية من خلال سورة يوسف، محمود سليمان هواوشة، رسالة ماجستير-جامعة موة 2008م(غير منشورة)
- الإحالة دراسة نظرية مع ترجمة الفصلين الأول والثاني من من كتاب cohesion in english لهايدي ورقية حسن، شريفة بلحوت، رسالة ماجستير2006م، جامعة الجزائر- كلية الآداب واللغات -قسم اللغة العربية(غير منشورة)
- التماسك النصي في جزء عم، نوال فالح محمد ربابعة، رسالة دكتوراه2015م، جامعة اليرموك، إربد-الأردن(غير منشورة)

- دلالة السياق ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، رسالة دكتوراه، المجلد الأول 1418هـ، جامعة أم القرى-كلية اللغة العربية-قسم الدراسات العليا(غير منشورة)
- دور المنهج الاستبدالي في وصف العربية وتقييدها، وليد حسين محمد عبد الله، رسالة ماجستير 2002، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية(غير منشورة)
- العدول النحوي السياقي في القرآن الكريم، عبدالله علي عبدالله الهتاري، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك-إربد-الأردن(غير منشورة).

المراجع الأجنبية:

M.A.k. HaLLiady -ruqya Hassan. Longman ،Cohesion in English

المقالات على الإنترنت:

- استثمار العدول الأسلوبي، عيد محمد شبايك، مقال منشور على شبكة الألوكة، تاريخ النشر السادس من أغسطس لسنة 2011م(حرر بتاريخ 10 يناير 2020م).
- من صور الإجمال في القرآن الكريم، تامر أنيس عبدالحميد، مقال منشور على موقع الدكتور محمد حماسة، تاريخ النشر 3 سبتمبر 2016م(حرر بتاريخ 8 نوفمبر 2019م).
- منهج السياق وأثره في فهم النص، عبد الرحمن بو درع، مقال منشور على مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، تاريخ النشر 31 من يناير لسنة 2015م(حرر بتاريخ 9 نوفمبر 2019م).

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	الشكر والتقدير
أ	المقدمة
1	التمهيد
2	نشأة نحو النص
4	مفهوم النص
11	جذور نحو النص في التراث العربي
الفصل الأول	
الاستبدال في الدرس اللساني الحديث في السبع الطوال	
18	المبحث الأول مفهوم الاستبدال
19	الاستبدال لغة
21	الاستبدال عند المتقدمين
25	الاستبدال عند المحدثين
31	الاستبدال اصطلاحاً
34	المبحث الثاني المصطلحات المتداخلة مع الاستبدال
35	أولاً البديل
39	ثانياً النيابة
44	ثالثاً العدول
48	المبحث الثالث الاستبدال اللغوي
49	أولاً الاستبدال الصوتي
57	ثانياً الاستبدال المعجمي
61	ثالثاً الاستبدال الصرفي
63	المبحث الرابع أنواع الاستبدال النحوي
64	أولاً الاستبدال الاسمي
67	ثانياً الاستبدال الفعلي
71	ثالثاً الاستبدال الجملي

الصفحة	الموضوع
الفصل الثاني	
علاقة الاستبدال بغيره من الأدوات النصية في السبع الطوال	
79	المبحث الأول علاقة الاستبدال بالإحالة
95	المبحث الثاني علاقة الاستبدال بالحذف
104	المبحث الثالث علاقة الاستبدال بالتكرار
الفصل الثالث	
أثر الاستبدال في السبع الطوال	
117	المبحث الأول أهمية الاستبدال وصلته بالاتساق النصي
126	المبحث الثاني الاستبدال و فاعلية السياق
139	المبحث الثالث كيفية حدوث الاتساق من خلال الاستبدال
154	الخاتمة
156	فهرس الآيات
161	فهرس الأحاديث النبوية
162	فهرس الشواهد الشعرية
163	فهرس المصادر والمراجع
182	فهرس المحتويات

Summary

Consistency is one of the most important textual criteria in modern linguistic studies. As a necessary and necessary condition to make the text describe its textual quality, through multiple textual means, the most important of which are referral, sympathy and repetition. Replacement is one of the most prominent of those textual means that work on the consistency and coherence of texts. From this standpoint, this study sought to shed light on this textual medium and attempt to uncover its role in achieving textual consistency in the long seven of the Holy Qur'an. This was through three chapters preceded by an introduction and an introductory chapter, as the first chapter included the concept of substitution in the modern linguistic lesson, and the most prominent heritage concepts intertwined with it, then talked about its types, and the second chapter presented the relationship of substitution by referral, deletion and repetition, indicating the points of convergence and difference between it and them, and the chapter The latter illustrated the effect of substitution on the consistency of the long seven. The research has proven the importance of replacement and its benefit in the consistency and cohesion of texts.